



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: تقنيات كمية مطبقة

عنوان المذكرة:

دور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990 – 2014)

تحت إشراف:

البروفيسور زرواط فاطمة الزهراء

من إعداد الطالبة:

عبد الله بن سلوى رشيدة

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ بوظرف جيلالي أستاذ محاضر جامعة مستغانم رئيسا

ب/ زرواط فاطمة الزهراء أستاذة محاضرة جامعة مستغانم مقرا

أ/ يخلف عبد الله أستاذ محاضر جامعة مستغانم مناقشا

السنة الجامعية : 2015 - 2016

إهداء

بتوفيق من العزيز الحميد ثم بعد جهد جهيد وعمل فريد بإرادة من حديد.

بكل سعادة العالم، بكل فرح الكون،

أهدي ثمرة عملي هذا إلى قرة عيني، أعز الناس إلى قلبي، إلى من سهروا وتعبوا من أجل رضائي وهنائي،

إلى من منحوني فرصة الوجود إلى الوالدين الكريمين أبي وأمي أطل الله في عمرهما.

كما أهدي هذا العمل إلى جميع أفراد أسرتي.

وإلى أستاذتي المشرفة : " البروفيسور زرواط فاطمة الزهراء " وإلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة

المناقشة " الدكتور بوظرافة الجيلالي " والدكتور "يخلف عبد الله " وإلى جميع أساتذة العلوم

الاقتصادية تخصص تقنيات كمية مطبقة.

إلى مسؤولي في العمل والذي كان عوناً لي في إتمام دراستي المدير الفرعي للوسائل

" بلكاروبي مرواني ".

إلى صديقتي ورفيقتي دربي " محي الدين حياة " و " زيشي نوال ".

وإلى في الدراسة الذين ساعدوني في إتمام مذكرتي: " بلصاح بختة " و " بن شني عميروش "

وإلى كل من ساهم من قريب ومن بعيد في إتمام هذا العمل.

وأخيراً نطلب من الله عز وجل أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

عبد الله بن سلوي رشيدة .

شكر وتقدير

بعد حمد الله تعالى وشكره الذي وفقني لإنجاز هذه المذكرة أتقدم بالشكر إلى مشرفتي
البروفيسور " زرواط فاطمة الزهراء "

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة تخصص كيمياء تقنية مطبقة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة:

" الدكتور بوظرافة الجيلالي " والأستاذ " يخلف عبد الله "

و وبامتنان أتقدم بالشكر الجزيل إلى مسؤولي في الوظيفة السيد المدير الفرعي للوسائل

" بلكراروبي مرواني " و صديقتي " محي الدين حياة "

وإلى كل موظفي مديرية الضرائب لولاية مستغانم.

ويقتضي واجبي أن أشكر زملائي في الدراسة : " بلمصاح بختة " و " بن شني عميروش "

و " مدني نور الدين " و " جمال تونسي " و " شرقية محمد " .

عبد الله بن سلوى رشيدة .

- قائمة الأشكال -

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	(1)
31	تطور حصة الجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية والنامية خلال الفترة (1986-2013)	(2)
32	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على الدول العربية لسنة 2014	(3)
39	تطور إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات للفترة (1990-2010)	(4)
44- 43	مقارنة موقع الجزائر وأحسن دولتين عربيتين في مؤشر الحكم الراشد	(5)
64	العلاقة بين النمو الإقتصادي بالتقدم التكنولوجي	(6)
85	تطور الناتج المحلي الخام للفترة (1990-2010)	(7)
87	تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1990-2010)	(8)
89	تطور العمالة في الجزائر للفترة (1990-2010)	(9)
90	تطور الإستثمار المحلي في الجزائر للفترة (1990-2010)	(10)
100	الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تراكم الرأسمال البشري وكنسبة من الناتج المحلي للفترة (1990-2014)	(11)
105	تحديد مناطق القبول والرفض لاختبار DW	(12)
110	نتائج اختبار jarque bera لتوزيع الأخطاء العشوائية	(13)
112	مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة للناتج المحلي الخام	(14)
113	اختبار معامل تايل	(15)

- قائمة الجداول -

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	المخصصات المالية لقطاعات الإقتصاد الجزائري خلال الرباعين الأول والثاني	(1)
26	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر للفترة (1994 - 2014)	(2)
33	تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر دولة مستثمرة	(3)
35	أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 و ماي 2015	(4)
36	الإستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين 2003 و ماي 2015	(5)
39	تطور مساهمة بعض القطاعات الإقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (1990 - 2014)	(6)
40	ارتباط الموازنة العامة كنسبة من الناتج بأسعار البترول للفترة (1990 - 2014)	(7)
47	مقارنة موقع الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2014	(8)
84	المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج	(9)
93	نتائج التقدير Eviews	(10)
94	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	(11)
98	جدول يبين الإرتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة	(12)
101	نتائج التقدير بعد إزالة مشكل التعدد الخطي	(13)
102	معنوية المعالم المقدرة بعد إزالة مشكل التعدد الخطي	(14)
106	نتائج التقدير لاختبار Breush - Goldfrey	(15)
108	نتائج التقدير لاختبار White	(16)
111	القيم المقدرة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990 - 2014)	(17)
114	تقدير معادلة الإتجاه العام لتدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر	(18)
114	تقدير معادلة الإتجاه العام للعمالة	(19)
114	نتائج التنبؤ لقيم المتغيرات المستقلة	(20)
115	نتائج التنبؤ بالناتج المحلي الخام	(21)

- قائمة المحتويات -

الصفحة	المحتويات
	شكر و تقدير
	إهداء
	الفهرس
	المقدمة العامة
	الفصل الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة واقعه وآفاقه في الجزائر
01	مقدمة الفصل الأول
02	المبحث الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر
02	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
02	الفرع الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
04	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
04	أولا: حسب معيار الملكية
04	I. الاستثمار المشترك
05	II. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي
06	III. الاستثمارات في المناطق الحرة
06	ثانيا : حسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر
06	I. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية
06	II. الاستثمار الباحث عن الأسواق
07	III. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية
07	IV. الأستثمار الباحث عن الكفاءة
07	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على بعض المتغيرات في الدول المضيفة
07	الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
09	أولا: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
09	ثانيا: التسهيلات لتسيير وغدارة أعمال المستثمرين

10	ثالثا: المحددات الاقتصادية
11	الفرع الثاني آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات في الدول المضيفة
12	أولا: آثاره على مستوى العمالة
13	ثانيا: آثاره على ميزان المدفوعات
14	ثالثا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا
16	المبحث الثاني: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
16	المطلب الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
17	الفرع الأول: سياسات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
17	أولا: فترة الإقتصاد الموجه (1962-1989)
21	ثانيا: مرحلة الإصلاحات (مابعد 1990)
27	الفرع الثاني: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر
27	أولا: قانون النقد والقرض
27	ثانيا: المرسوم التشريعي رقم 12-93
28	ثالثا: الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمارات
29	رابعا: الأمر رقم 06-08
30	المطلب الثاني: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
30	الفرع الأول: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
37	الفرع الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر
37	أولا المعوقات الإقتصادية
38	I. الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي
41	II. القطاع العام والخصخصة
41	III. القطاع الخاص وتطور القطاع الموازي.
41	VI. القطاع المالي
42	ثانيا: عراقيل البيئة السياسية
45	ثالثا: المعوقات القانونية والإدارية.
47	الفرع الثاني: آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
49	خاتمة الفصل الأول

الفصل الثاني النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر	
50	مقدمة الفصل الثاني
51	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الإقتصادي والعوامل المحددة له
51	المطلب الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي
51	الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
53	الفرع الثاني عناصر النمو الاقتصادي
53	I. عنصر العمل
53	II. عنصر رأس المال
53	III. التقدم التقني
53	المطلب الثاني: مقياس النمو الاقتصادي
53	أولاً: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي
54	ثانياً: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي
55	ثالثاً: مقارنة القوة الشرائية.
55	المبحث الثاني: التفسير الكنزي والنيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي
58	المطلب الأول: التحليل الكنزي ونموذج هارود-دمار
58	الفرع الأول: التحليل الكنزي
59	الفرع الثاني: نموذج هارود-دومار
62	المطلب الثاني: نموذج سولو سوان- نموذج سولو مع الرأس المال البشري - نموذج Pradeep-Agrawa
62	الفرع الأول: نموذج سولو- سوان
65	الفرع الثاني : نموذج سولو لرأس المال البشري
67	الفرع الثالث: نموذج Pradeep-Agrawa
68	المبحث الثالث: التفسير الحديث لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي
69	المطلب الأول: نماذج النمو الداخلي وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي
69	الفرع الأول: نماذج النمو الداخلي
69	أولاً: نموذج روبرت لوكاس

70	ثانيا: نموذج بول رومر
72	الفرع الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي
72	أولا مفهوم التقدم التكنولوجي
73	ثانيا: قنوات نقل التكنولوجيا
73	ثالثا: عوائد التكنولوجيا على الاستثمار الأجنبي المباشر
75	المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من تطوير التجارة الخارجية والاستثمار المحلي وتطوير الموارد البشرية
75	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية
75	أولا: الأثر المباشر
76	ثانيا : الأثر غير المباشر
77	الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.
78	أولا: أثر الإحلال
79	ثانيا: أثر التكاملية
79	الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية
81	خاتمة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014)	
82	مقدمة الفصل الثالث
83	المبحث الأول: تحديد النموذج وتحليل تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة
83	المطلب الأول: تحديد النموذج وتحليل تطور الناتج المحلي الخام
83	الفرع الأول: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات
85	الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990 - 2014)
86	المطلب الثاني: تحليل تطور المتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة (1990 - 2014)
86	الفرع الأول: دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (1990 - 2014)
87	أولا: تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1990 - 2000)
88	ثانيا: تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (ما بعد 2000)
88	الفرع الثاني: دراسة تطور العمالة في الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1990 - 2014)

89	الفرع الثالث: دراسة تطور الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2014)
90	المبحث الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2014)
91	المطلب الأول: تقدير النموذج
92	الفرع الأول: تحديد الفرضيات الأساسية للنموذج
92	الفرع الثاني: تقدير النموذج
94	المطلب الثاني: دراسة وتحليل النتائج
94	الفرع الأول: التفسير الإحصائي الاقتصادي للنتائج
94	أول: التفسير الإحصائي
94	I. اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة
97	II. اختبار المعنوية الكلية للنموذج
97	ثانيا : التفسير الاقتصادي
98	الفرع الثاني: الكشف عن التعدد الخطي
98	أولاً: اختبار الكشف عن التعدد الخطي
100	ثانيا: تحديد المتغيرة المتسببة في مشكل التعدد الخطي
101	ثالثاً: تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرة المتسببة في مشكل التعدد الخطي
104	1. التفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج التقدير بعد إزالة مشكل التعدد الخطي
101	1. التفسير الإحصائي
102	أ. اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة
103	ب. اختبار المعنوية الكلية
103	2. التفسير الاقتصادي
104	المبحث الثالث: الكشف عن مشاكل القياس والتنبؤ باستخدام النموذج المقدر
104	المطلب الأول: اختبارات الكشف عن مشاكل القياس
104	الفرع الأول: اختبارات الكشف عن مشاكل القياس
104	أولاً: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء
104	I. اختبار Durbin- Watson
105	II. اختبار Breush - Godfrey

107	ثانيا: اختبار الكشف عن عدم تجاس تباين الأخطاء
109	ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء
110	المطلب الثاني: التنبؤ بمعدلات الناتج المحلي الخام باستخدام النموذج المقدر
110	الفرع الأول: مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة للناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة
112	الفرع الثاني: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ
113	الفرع الثالث: التنبؤ بالناتج المحلي الخام للسنوات 2022-2023-2024-2025
116	خاتمة الفصل الثالث
117	الخاتمة العامة
120	قائمة المراجع
	الملاحق

المقدمة العامة:

لقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية، وانخفاضاً في حركة الإقراض الدولية بسبب أزمة المديونية في عام 1982، أدى ذلك زيادة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، هذه المكانة تدعمت أكثر مع مطلع عقد التسعينات نتيجة تصاعد البعد الدولي للرأسمالية إلى المستوى الذي زالت عنده الحدود الجغرافية وتفككت الحواجز بين الدول، وتزايدت أزمة الارتباط بين اقتصادات العالم المتقدمة والنامية، خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي والتحول الاقتصادي للعديد من الدول النامية، باتجاهها إلى تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير حركة التجارة ورأس المال، من منطلق التكيف مع مختلف التطورات، واستجابة لقرارات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والتكتلات الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسيات، هذه العوامل مجتمعة أدت مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي انعكست على تقريب المسافات، وتسريع انتقال المعلومات، وبالتالي سهولة اتخاذ قرارات الاستثمار في مختلف أنحاء العالم، إلى زيادة هائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا السياق، اهتمت العديد من الدول النامية باستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بعد أن أدركت حقيقة الدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المحلي، ونظراً لأهميته الكبيرة في هيكل التمويل الدولي خاصة بعد الظروف التي شهدتها الساحة الدولية بفعل تزايد حدة العولمة وتراجع مصادر التمويل الدولي الأخرى كالقروض والمساعدات.

وإدراكاً لأهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالنسبة لاقتصادات الدول المضيفة، تبذل الدول النامية جهوداً كبيرة لتهيئة مناخ استثماري جذاب من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز على النحو الذي يستقطب الشركات الأجنبية، ذلك أن رأس المال الأجنبي لا يتوطن إلا في البيئة الأكثر استقراراً وملائمة، من حيث مدى توفر البنى التحتية الأساسية والاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوافر عوامل الإنتاج والتسهيلات الائتمانية، وإمكانية تحويل الأرباح، ومرونة السياسة الاقتصادية، ومدى تناغمها مع المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتعتبر الجزائر على غرار الدول العربية إحدى هذه الدول النامية التي باشرت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية منذ الاستقلال من أجل التكيف مع التحولات الاقتصادية، ومواكبة التطورات المتلاحقة والمتسارعة في الاقتصاد العالمي، فأكدت شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر واتخذت كل التدابير والإجراءات اللازمة لتوسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي في عملية التنمية لتحقيق مجموعة من الأولويات خاصة ما

تعلق بخلق فرص عمل، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتلبية الحاجيات الأساسية للسوق المحلية، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

أهمية الموضوع:

يكتسب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، لما له من دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها، واختيار شركائها الأجانب فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانات غير المتوافرة في الدول المضيفة، ويوسع من القاعدة الاستثمارية في البلاد، كما يمكن بواسطته أو بمشاركته لرؤوس الأموال الوطنية من زيادة الإنتاج مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات؛ وذلك بزيادة الصادرات؛ وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة، وتحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية، مع إمكانية مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد، ونقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق، كما أن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة فعالة في نقل التقنية وتوطينها، والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل في الدولة المضيفة، وإكساب العمالة الوطنية مهارات فنية وتقنية وإدارية حديثة تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية.

إن الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر لا تعتمد على حجم هذه الاستثمارات أو سرعة تدفقها فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل البلد، وأيضاً على مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من الفنيين والإداريين المحليين القادرين على التعامل مع التقنيات المتقدمة المرافقة لهذه الاستثمارات بكفاءة واقتدار مما يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على خلق قاعدة إنتاجية ذاتية التوليد في المستقبل.

أهداف الموضوع:

بناءً على تحديد أهمية هذا الموضوع فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي في الجزائر، واستعراض حجم تدفقاتها والأنظمة والقوانين المنظمة لها والمميزات التي تمنحها الجزائر لتشجيعها مع تسليط الضوء على أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من البيانات المتوافرة خلال الفترة من (1990 - 2014) واقتراح الحلول والتوصيات كمحاولة لعلاج أوجه القصور في أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاكل التي تواجهه في الجزائر على ضوء نتائج الدراسة.

سبب اختيار الموضوع:

من هذا المنطلق يمكن أن نقول أن سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو التجربة الحديثة للجزائر مع سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما للتمويل بالإضافة إلى محاولة توضيح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للجزائر من خلال التطرق لفائدتها في تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على المحروقات كمصدر أساسي للدخل في الجزائر خاصة بعد تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما يرجع السبب أيضا لاختيارنا لهذا الموضوع هو قلة الدراسات والأبحاث الجامعية المعالجة له، ولقد اخترنا فترة الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2014 لان الاقتصاد الجزائري عرف خلال هذه الفترة عدة إصلاحات دخل من خلالها إلى مرحلة جديدة مست كل الميادين مما فتح صفحة جديدة للتعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر ورغبة منا للتعرف أكثر على هذه التغيرات والإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري اخترنا هذه الفترة.

تحديد الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكننا أن نحلل أكثر هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

صياغة الفرضيات:

وللإجابة الأولية على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصرا أساسيا للنفقات المالية الدولية، حيث أصبح البديل الرئيسي للإقراض الدولي والقوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- تخضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهاتها إلى مجمل معطيات ومحددات مناخ الاستثمار.
- تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي عجزت من خلال قيامها بتحسين أوضاعها السياسية، وتبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي من توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المناهج المعتمدة:

ولقد اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي فاستخدمنا المنهج الوصفي لاستعراض كل جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما وإعطاء نظرة عن

واقعهما في الجزائر، واستعنا بالمنهج التحليلي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تقسيمات البحث:

ومن أجل هذا ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- خصص **الفصل الأول** لاستعراض بعض المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إلى تعريفه وأهم أشكاله ومحدداته وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة، واختتمنا الفصل باستعراض واقعه وآفاه في الجزائر حيث تناولنا سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر المنتهجة وتطور حصة تدفقاته في الجزائر والمعوقات التي تحول دون استقطابه.
- أما **الفصل الثاني** فقد خصص لتبيان بعض المفاهيم عن النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة لهذه العلاقة.
- بعد هذين الفصلين، خصصنا **الفصل الثالث** من بحثنا لقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ومحاولة تأكيد الفرضيات أو نفيها، لتصل في الأخير إلى خاتمة تتضمن خلاصة ونتائج وجملة من التوصيات المستنتجة من البحث.

مقدمة الفصل الأول:

شهدت الساحة الدولية منذ ثمانينات القرن الماضي تغيرات كبيرة ومتصارعة، نتيجة توقف تدفق القروض الخارجية إلى الدول النامية عقب أزمة المديونية الخارجية وانخفاض حجم المساعدات الخارجية، وانحياز النظام الاشتراكي والتحول الكبير في التوجه الاقتصادي للعديد من الدول النامية، هذه العوامل وغيرها أدت إلى منافسة كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى في النهاية إلى تعاظم دورها كمصدر من مصادر التمويل الدولي.

وككل الظواهر الاقتصادية، فقد شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً خصباً للدراسة، وحظيت باهتمام العديد من المفكرين والاقتصاديين الذين سعوا إلى تقصي مختلف الحقائق بشأنها، من خلال تعريفها والتعريف بأشكالها، ومحددات قيامها، والعوامل المختلفة التي تتحكم في تجسيدها من طرف المستثمرين الأجانب، ومن الطبيعي أن تتعدد الآراء بشأنها لارتكازها على أسس متعددة، كما أنها جاءت في مراحل زمنية مختلفة.

وإذا كان تزايد دور هذه الظاهرة في التمويل الدولي مرده إلى التحول الهائل في مواقف العديد من الدول النامية تجاهها، فإن الجزائر تعد واحدة من هذه الدول التي اهتمت بملف الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سعت لاستقطابه بتقديم التسهيلات والحوافز باعتباره كأحد أهم مصادر التمويل لأنشطتها الاقتصادية.

وعلى ضوء هذا، سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصادات البلدان المضيفة.
- واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه المستقبلية في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

في هذا المبحث من هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث خصص المطلب الأول لمفهوم الاستثمار الأجنبي، أما المطلب الثاني فعالج محددات الاستثمار الأجنبي وآثاره على بعض المتغيرات في الدول المضيفة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

كما نعلم المفهوم أشمل من التعريف وعلى هذا الأساس عالجنا في الفرع الأول من هذا الأخير التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي أما الفرع الثاني فخصص لأشكاله.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير مفهومه عبر الزمن وفقا لتغير العلاقات الاقتصادية الدولية،

وفي هذا الإطار يمكن أن نلجأ إلى تعريفية أساسيين، تعريف صندوق النقد الدولي وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نظرا لاستعمالهما كمرجع عند تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات من قبل العديد من الدول.

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات، وتكون للمستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ في إدارة المشروع¹

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفت على أنه استثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا،² كما اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على امتلاك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت³.

من خلال هذين التعريفين نرى أن كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار في مشروعات داخل بلد ما، يسيطر عليه مقيمون

¹ أميرة حسب الله محمد، (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية) دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية مصر،،الدار الجامعية 2005، ص 19

²ESCWA (The Role of foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Contries) U.N, New York, 2000 P14

³ قويدري محمد، (واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر) أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005 ص 3

في بلد آخر بسبة تتراوح بين 10% و100% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية مالم تنفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة.

كما عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركونهم في هذه الملكية وطيون أو أجانب¹

ويعرف أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس أموال أجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح فيها هو المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات²

وحسب ما تم ذكره فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب أن يمتلك المستثمر الأجنبي 10% من أسهم الشركة وواضح أن حد 10% مؤشر على القدرة على ممارسة درجة كبيرة من التأثير، إن لم يكن التحكم في إدارة المشروع، أما إذا كان الاستثمار أقل من 10% فلا يعد استثمارا مباشرا، كما يتصف بقصر الأمد وهو يمثل الأشكال الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة بحيث لا يكون لهذه الأشكال من التحويلات المالية تأثير مباشر في الإنتاج أو في إدارة المشروع المحلي الذي يتم الإسهام في تمويله.

كما يمكن أن ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية، ويسمح بتحويل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل فضلا عن مشاركة المستثمر في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة في حالة ملكيته المطلقة.

كما يعرف أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها، سواء كانت ملكية وطنية أو محلية³ ويرتكز على عنصرين أساسيين هما:

¹ UNCTAD (word Investment Rapport 1999 Foreign Direct Investment and the challenge of Development) Geneva and new York .1999 P 465

² عبد الرزاق محمد حسين الجبوري (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية) الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع عمان - الأردن 2013 ص 33

³ بندر بن سالم الزهراني (الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية) رسالة ماجستير منشورة جامعة الملك سعود 2004، ص26

- امتلاك المستثمر في دولة ما لأصول ملكية تامة أو جزئية، تعطي له الحق في التصرف فيها من خلال ما يمتلكه من خبرة فنية في مجال نشاطه وتقديم مستويات متقدمة في التكنولوجيا وقدرات تسييرية عالية.

- سلطة القرار الفعلية في الإدارة، يستطيع المستثمر التأثير على إدارة المشروع حسب قوة التصويت التي يتمتع بها، والتي تؤهله لتمرير قراراته حسب أهدافه المسطرة.

ونستطيع التوصل إلى تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات لرؤوس أموال أجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو لتوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل للموارد فقط وإنما حياة وامتلاك الأصول في البلد المضيف.¹

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال وهي في تغير مستمر، ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية وهذا حسب عدد من المعايير كمايلي:

أولاً- حسب معيار الملكية:

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية:

I- الاستثمار المشترك:

وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تدرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.² وقد نشأ هذا النوع من الاستثمار كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت في الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال.³

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:⁴

1- شراء جهة أجنبية حصة من شركة محلية، وهو ما يؤدي إلى تحويلها إلى مشروع مشترك.

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 34

² عبد المطلب عبد الحميد (العولمة الاقتصادية: منظماتها-شركاتها-تداعياتها) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص 184

³ منور وسريير وعليان نذير (حواضر الاستثمار الخاص المباشر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العدد 02 سنة 2005 ص 100-101

⁴ فليح حسن خلف (التمويل الدولي) الوراق للتوزيع والنشر عمان 2004 ص 188

- 2- مشاركة جهة محلية في شركة أجنبية تعمل داخل الإقتصاد المضيف بالشكل الذي يحولها إلى مشروع مشترك.
- 3- ليس بالضرورة إن تكون مساهمة المستثمر الأجنبي (أو المحلي) بحصة من رأس المال، إذ قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة والعمل أو التكنولوجيا، أو قد تأخذ شكل المعلومات أو المعرفة التسويقية.
- 4- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.
- 5- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.

وفي كل هذه الحالات يتمتع كل طرف بسلطة كافية للإشراف والرقابة، والمشاركة في اتخاذ كل القرارات الفعلية. إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية، وبالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب، مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع¹

II- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

على عكس مشاريع الاستثمار المشترك، فإن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تتيح له الانفراد والاستقلال بقرارات التسيير والإدارة عن أي طرف في الدول المضيفة، ويتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات المتعددة الجنسيات، أو بشراء شركات محلية بالكامل في الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة، خوفا من التبعية السياسية والاقتصادية الناتجة عن احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.²

¹ نزيه عبد المقصود مبروك (الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية) دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2007 ص 38

² عميروش محند شلغوم (دور المناخ الاستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية) مكتبة حسن العصرية 2012 ص 25

III- الاستثمارات في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جذابة للاستثمار، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافر والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، ويطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.¹

ثانيا- حسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي:

يتم التمييز حسب هذا المعيار الأشكال التالية:

I. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

يعتبر الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية من أقدم الأشكال المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية حيث تسعى هذه الشركات إلى استغلال الثروات الطبيعية الموجودة لدى الدول النامية خاصة في مجال البترول والغاز وهذا النوع من الاستثمارات يشجع على زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من مدخلات الإنتاج الوسيطة والسلع الاستهلاكية.

II. الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، يهدف إلى إزالة القيود المفروضة على الواردات في البلد المضيف، وتفادي تكلفة النقل المرتفعة إلى الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير غليها، ومن شأن هذا الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة تراكم رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، من خلال زيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 185

² محمد صالح الفريشي، (المالية الدولية) الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008 ص 170

III. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يحدث هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات، عندما تقوم إحدى الشركات بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة ويكون لهذا الاستثمار آثار توسعية على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، وبعض الدول النامية قادرة على جذب هذا النوع من الاستثمار عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية ولا سيما العمالة التي تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والمهارة.¹

IV. الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

يهدف المستثمر الأجنبي من ورائه إلى الاستفادة من الفوارق النسبية في تكاليف الإنتاج بين الدول، منها تكلفة العمل، فعندما ترتفع الأجور في البلد الأم يسعى المستثمر للحصول على فرص عمل منخفضة التكاليف في الدول النامية، وبالتالي يعتبر عامل انخفاض تكاليف العمالة حافزا قويا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة إذا كانت هذه العمالة ذات كفاءة في الأداء وماهرة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على بعض المتغيرات في الدول المضيفة.

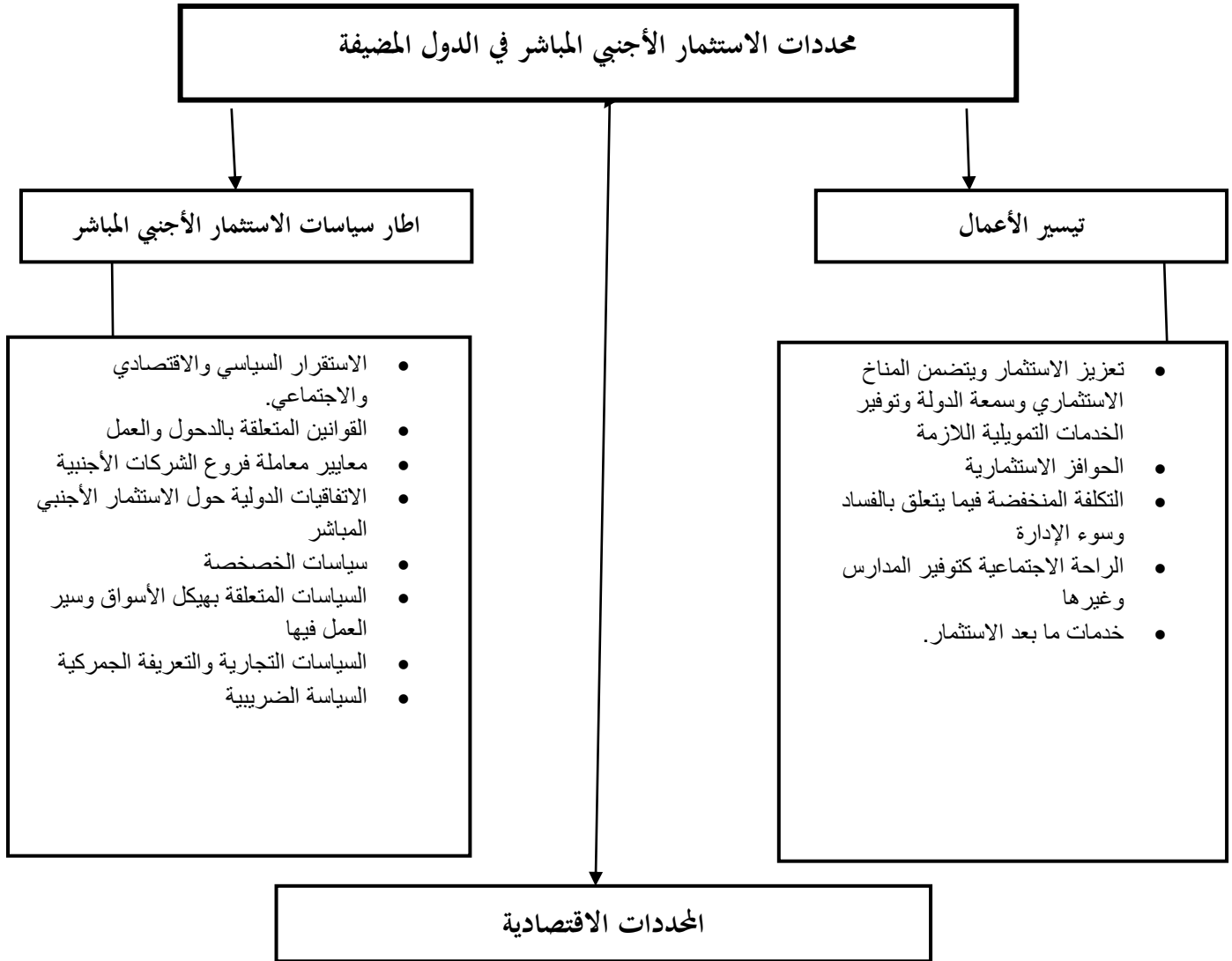
في هذا الأخير حاولنا معالجة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفرع الأول، أما آثاره فعولجت في الفرع الثاني.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات، وينطوي تصنيفها على ثلاثة أنواع هي: محددات إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحددات المتعلقة بتسيير الأعمال، والمحددات الاقتصادية، وكما هو موضح في الشكل الآتي:

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سبق ذكره، ص 40

الشكل رقم (01): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة¹



عوامل السوق: عوامل الموارد عوامل الكفاءة

- تكلفة الأصول والموارد
- تكلفة المدخلات الأخرى مثل
مثل تكلفة النقل والاتصالات

-توفر الموارد الخام
-عمالة رخيصة غير ماهرة
-عمالة ماهرة

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي
- معدل نمو السوق
- إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية

المصدر: التقرير العالمي للاستثمار UNCTAD لسنة 1998 ص 27

¹ UNCTAD (Word Investment Report 1998) P 27

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه ثلاثة محددات رئيسية والتي لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر وتمثل في:

أولاً-إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالأستقرار السياسي، فكلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها¹

فإذا كان النظام السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه، هذا يساعد على خلق بيئة سياسة جاذبة للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم فلا يتوقع منه إنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة. وبالتالي فعملية الاستثمار تتوقف على مدى توفر الأستقرار السياسي والأمني.

لذلك فإن الأستقرار السياسي هو الضمان للحفاظ على رأس المال إلى المستثمر الأجنبي وعدم تعرضه للمخاطر، ويتعدى الأستقرار السياسي انعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب، وغياب الانقلابات والاعتقالات السياسية، وضرورة تقوية أسس الحكم على مفاهيم الشفافية والمشاركة وسيادة القانون ومحاربة الفساد والبيروقراطية، كل هذا ينعكس إيجاباً في اطمئنان المستثمر الأجنبي.

ثانياً-التسهيلات لتسيير وإدارة أعمال المستثمرين:

والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية (التعليمية والترفيهية)، كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب، وتمثل هذه الجهة بتشجيع الاستثمار وإعطائه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، والحد من الفساد المالي والإداري وتحسين الكفاءة الإدارية، وتوفير المرافق العامة والقضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية، فمثلاً بذلت البلدان الإفريقية جهوداً لتحسين بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب، وتشمل هذه المبادرات تخفيض البيروقراطية وتدخّل الدولة في النشاط الاستثماري وإنشاء وكالات تشجيع وترويج الاستثمار، إلا أنه لا يزال الفساد المنتشر في هذه البلدان يشكل عائقاً في

¹ حسين علي خربوش وآخرون، (الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق)، دار زهران، عمان الأردن 1999 ص 186

قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، كما أن خلق جهاز إداري كفؤ ومتخصص بأمور الاستثمار وخصوصا فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة والترويج يعد مطلباً أساسياً لتحقيق مناخ استثماري جذاب.¹

ثالثاً- المحددات الاقتصادية:

بعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية.²

وبعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه سبباً في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها، على اعتبار أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي دليلاً على الاستقرار الاقتصادي في البلد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخول الأفراد، ومن هنا يتضح وجود علاقة طردية بين الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس المال الخارجي.³

وقد يتعرض المستثمر الأجنبي إلى مخاطر مختلفة في أسواق البلدان المضيفة وخاصة النامية منها، مثل مخاطر أسعار الصرف وتقلباته وخصوصاً باتجاه الانخفاض، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع، والعكس صحيح، كما أن معدلات الفائدة تلعب دوراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي، فمعدلات المنخفضة لها تأثير إيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق المحلية.⁴

إن توفر المواد الأولية بأنواعها المختلفة وإمكانية استغلالها وإدخالها في عمليات تصنيعية مختلفة هو العامل الأساسي في تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية. وكان لاهتمام بعض الشركات متعددة الجنسيات بالأجور ومستوياتها المنخفضة في البلدان النامية دوراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري مرجع سبق ذكره ص 72

² Faisal Ahmed, Rabaharezki and Norbert funke (the Composition of capital flow: issouth Africa Different) IMF, WP/05/40, March 2005, p8.

³ هيل عجمي جميل، (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته) مجلة أريد للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أريد الأهلية، 2002، ص 24.

⁴ Benoit Mercereau (FDI flows to Asia: Did the Dragon crowd out the tigers), IMF, wp/05/189, september 2005, p12

ما يؤكد وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجر المنخفض، فكلما كان الأجر منخفضا كلما شجع ذلك في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف وبالعكس. تسعى الشركات الأجنبية العاملة في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة لتصنيع المنتج النهائي مثل (صناعة المنسوجات) إلى إنشاء معامل لها في الدول النامية للانتفاع من الأيدي العاملة منخفضة الأجر، وفي حالات أخرى تقرر الشركة كجزء من استراتيجيتها العالمية أن توطن المراحل التصنيعية ذات العاملة الكثيفة لجميع منتجاتها في البلدان منخفضة الأجر. على الرغم مما تقدم فإن انخفاض مستوى الأجر في البلدان النامية ليس العامل الوحيد في جذب المستثمر الأجنبي، فالمستثمرون ينظرون أيضا إلى مستوى تعليم ومهارة العمال في تلك البلدان، لأنه من السهل تدريب العمال ذوي المستوى التعليمي الجيد وإبصالحهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مدة أقل من العمال ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

وفيما يتعلق بالكفاءة هي أن تسعى الاستثمارات إلى تخفيض كلف عملياتها الإنتاجية وزيادة مستوى الأرباح وذلك باستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة والاستفادة من الابتكارات العلمية الحديثة. إن توفر الموارد الطبيعية وبأسعار مناسبة وبكفاءة عالية لا يكفي وحده لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، إذ لا بد أن يتكامل هذا العامل مع العوامل السابقة من أوضاع سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي سليم، وقوانين وتشريعات ملائمة، لتحقيق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات في الدول المضيفة

تتباين الآثار التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات الدول المضيفة، فقد تكون إيجابية أو سلبية، مما يصعب معه تقدير إمكانية توظيفه لخدمة أهدافها التنموية، خصوصا النامية منها، لذلك سيسلط هذا الجزء الضوء على تقدير ذلك بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات بنوع من التحليل.

أولا-آثاره على مستوى العمالة:

تعتبر البطالة من ضمن التحديات التي تواجه حكومة الدول النامية، لذلك تسعى جاهدة إلى توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص عمل جديدة ومنتزعة.

وهناك رأي يؤيد التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف، إذ يرى أن الشركات المحلية قد لا تدرك فرص الاستثمار المتاحة، وحتى إذا أدركتها فإنها قد تكون غير قادرة على استغلالها بسبب عدم امتلاكها الموارد المالية والفنية اللازمة لجعل الاستثمار ناجحا، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر معرفة بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبالتالي تكون ذات قدرة أفضل في تمييز وتنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة،¹ ويتأكد هذا في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الكثيفة العمالة ذات التوجه التصديرية في الدول النامية وبالدرجة الأولى في الصناعات التحويلية.²

كما يظهر التأثير الإيجابي بصفة غير مباشرة من خلال زيادة إيرادات الدول المضيفة من تحصيل الضرائب على المستثمرين الأجانب (في حالة عدم تقديم مزايا وإعفاءات ضريبية)، وما ينتج عنه من زيادة الاتفاق الاستثماري، كما أن توسع المستثمرين الأجانب في استثماراتهم في الدول المضيفة سوف ينعكس إيجابا في زيادة مناصب العمل المستحدثة، ويتوقف ذلك أساسا على مدى التحسين المتواصل لمناخ الاستثمار في الدول المضيفة.

وهناك من يرى عكس ذلك، فقد تنسحب الشركات المحلية من السوق نتيجة عدم قدرتها على المنافسة مما يعني فقدان مناصب عمل، ومن الأمثلة الواقعية على ذلك ما حدث في البرازيل بين سنتي 1970 و 1975، إذ خرج من السوق ما يزيد عن 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية نتيجة المنافسة التي فرضتها الشركات الأجنبية، كما اختفى من السوق أيضا عددا من المشروعات الصغيرة وتحولت إلى مجرد منافذ لتوزيع منتجات الشركات الأجنبية، كما أوضحت التحقيقات أن استقرار العمل في الشركات الأجنبية هو أقل منه في الشركات المحلية، ويعود ذلك إلى إمكانية تحويل أنشطتها نظرا لخبرتها الدولية.³ ويضاف للأثر السلبي الناجم عن المنافسة غير المتكافئة، أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون مساهمتها في التشغيل ضعيفة عندما تتطلب عمالة ماهرة ومؤهلة قد لا تتوفر محليا، أو عندما تعتمد على أساليب الإنتاج المتطورة، خاصة وأن أساليب الإنتاج للدول المتقدمة وشركاتها في تجدد دائم.

¹ جون هدسون، مارك هندندر، (العلاقات الاقتصادية الدولية)، دار المريخ، الرياض، 1987، ص 724-725
² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة منشورات الأنكاد حول القضايا التي تتناولها اتفاقيات الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف 1999، ص 64
³ سعدي فضيل وبن عامر خالد، مداخلة بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية "، الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر)، 23/22 أكتوبر ص 6-7

وتبقى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة معقدة، وتحليلها صعب في ظل تباين الآراء السابقة، لكن الملاحظ أن هناك أثرا إيجابيا في العديد من الدول المضيفة، ونقطة الخلاف تكمن في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف في الدول المضيفة، كما تمارس الاستثمارات الأجنبية المباشرة آثارا أخرى غير مباشرة على العمالة في الدول المضيفة تخص الأجور، وتتلخص في النقاط التالية:

- (1) - بما أن الأجور في الدول الأم تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة، فإن الشركات متعددة الجنسيات تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها شركات المضيفة.
 - (2) - من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، وهذا يكون خاصة في الأنشطة التي تتطلب التأهيل والخبرة.
 - (3) - تكون الإنتاجية والمردودية بالشركات متعددة الجنسيات أكبر مقارنة بشركات الدولة المضيفة، وبالتالي فإن الأولى يكون بمقدورها دفع أجور أعلى من الأجور التي تدفعها الثانية.
- يكون لسياسة رفع الأجور التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات دور في دفع النقابات العمالية إلى مطالبة شركات الدولة المضيفة برفع الأجور لعمالها¹.
- لكن الملاحظ دائما أنه بالرغم من أن مستويات الأجور المدفوعة من الشركات الأجنبية أعلى من التي تدفعها الشركات المحلية، تظل الفروق كبيرة بين أجور العمالة الأجنبية والعمالة المحلية في المشاريع المقامة في الدول المضيفة، كما تبقى ضعيفة مقارنة بمستويات الأجور المدفوعة في الدول الأم، لأن الشركات الأجنبية تسعى جاهدة للاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في الدول المضيفة لتعظيم أرباحها.
- ثانيا . الآثار على ميزان المدفوعات:**

يكون تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات ثانيا لكل من البلد المصدر لرؤوس الأموال والبلد المتلقي لها، وميزان المدفوعات لكل دولة يبين مجموع ما يتسلمه من مجموع وما ينفقه في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت الذي تحصل فيه الاستثمارات الأجنبية يزداد الإنفاق للبلد المصدر (المستثمر) وهذا يسبب له عجزا في ميزان مدفوعاته (إذا زاد مجموع ما ينفقه على مجموع ما يستلمه)، وقد كان للاستثمارات الأجنبية دور مهم في العجز الكبير في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية،

¹Bernard Hugonnier, investissement directs, coopération internationale et firmes multinationales, éd : Economica, Paris, 1984, p 199

حيث قدرت إجمالي استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية للفترة (1950-1967) بنحو 7473 مليون دولار، في حين بلغت الأرباح المحولة لنفس الاستثمارات وخلال نفس الفترة بنحو 16079 مليون دولار، كما تدفقت خلال الفترة (1980-1987) إلى الدول النامية نحو 6 مليار دولار كاستثمارات مباشرة أسفرت عن أرباح بلغت نحو 13 مليار دولار، أعيد استثمار منها 2 مليار دولار فقط، والباقي تم تحويله إلى الدول الأم (المتقدمة). هذا وقد بلغت تكلفة استيراد التكنولوجيا في 16 دولة شملتها الدراسة في آسيا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية بنحو 5% من إجمالي صادراتها¹.

وبذلك يكون الأثر المباشر في الفترة القصيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة هو زيادة حصة النقد الأجنبي لدى البلد المضيف، وبذلك يستطيع وارداته دون الحاجة لزيادة مستوى الصادرات. إلا أن الآثار الإيجابية في ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والبعيد غالبا ما تكون سلبية، وذلك لأن الآثار الإيجابية في ميزان المدفوعات والملازمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تتقلب بعد فترة إلى آثار سلبية، حيث يعمل نشاط الشركات الأجنبية على زيادة استيراد البلد المضيف من السلع الوسيطة والخدمات، وهذه الشركات تبدأ في تحويل أرباحها إلى البلد الأم، ودفع التمويل الوارد لتلك الشركات وفوائده من المصارف في الخارج، ودفع أموال مقابل براءات الاختراع، إضافة إلى تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات إلى الخارج، هذا على إمكانية زيادة صادرات البلد المضيف عن طريق نشاط الشركات الأجنبية وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق العالمية، فإن هناك ممارسات من قبل تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية عن طريق قيام الشركة الأم بالحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة، وكثيرا ما يحظر على الفروع من ممارسة المنافسة في الأسواق العالمية، أو لا يسمح لها بالتصدير لأسواق معينة، وتزداد الضغوط على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، بسبب سياسات التسعير للصادرات والاستيرادات التي تتبعها الشركات الأجنبية، حيث تعتمد الشركة الأم على رفع أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها².

ثالثا- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا:

إن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات العلمية فحسب بل تشمل على المصارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإن تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية،

¹نزيه عبد المقصود مبروك، (الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 281-282، و 485

² عبد الرزاق محمد حسين جبوري مرجع سبق ذكره ص 82 و 83

وصارت بذلك التكنولوجيا أهم عناصر الإنتاج، ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح بين (70%-75%)¹. حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات ذات المستوى التكنولوجي بشروط ميسرة، مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وحتى إذا توقف تدفق رأس المال الأجنبي أو تغيرت اتجاهاته فإن نقل التكنولوجيا وأثرها على الاقتصاديات المضيفة سيستمر².

إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا صار أولوية من أولويات صانعي القرار في البلدان النامية، فقد عمدت هذه البلدان إلى تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا لتصير أكثر انفتاحاً وملائمة لظروفها الاقتصادية، كما سعت إلى زيادة قدراتها الاستيعابية لتوطين التكنولوجيا المنقولة، وزيادة الروابط بين الشركات الأجنبية وفروعها وبين الشركات المحلية، ويمكن القول أن تحديد مدى ملائمة التكنولوجيا الجديدة لاقتصاد البلد المضيف تلمية قدراته وخصائصه ومميزاته النسبية، فمثلاً إذا كانت الدولة تتميز بفائض في الأيدي العاملة وتعاني البطالة، فإنها ستلجأ إلى الصناعات كثيفة العمل، إما إذا اتصفت بندرة في الأيدي العاملة فإنها تتجه نحو الصناعات كثيفة رأس المال³.

وبغية تحليل فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة من قنوات استيراد التكنولوجيا من طرف الدول المضيفة خاصة النامية منها، نعرض مختلف الآراء؛ فالرأي الأول يرى أن مشاريع الاستثمار المباشر الوارد إلى الدول المضيفة والتي تنطوي على مستويات عالية من البحث والتطوير تساهم بفعالية في تدعيم وتطوير قدراتها التكنولوجية، فالاستثمارات المشتركة تسمح بخلق احتكاك بين شركات الدول المضيفة والشركات الأجنبية مما يسمح باستيعاب واستخدام التقنيات الحديثة، وبالتالي تطوير مهارات الدول المضيفة وتوليد معارف تكنولوجيا ذاتية، كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق منافسة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية مما يشجع هذه الأخيرة على زيادة أنشطة البحث والتطوير الخاصة بها، واستخدام التكنولوجيا القائمة بأكثر كفاءة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة لحماية نصيبها وأرباحها في السوق المحلي.

¹زيدان محمد (الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد الأول، 200، ص138

²عباس جبار الشرع (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة الجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد (17) جامعة البصرة 2006، ص44.

³عبد الله حمد سلامة (الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية: دراسة نظرية وتطبيقية) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 24-25 نوفمبر، 1997، ص180-181

أما الرأي الثاني، فيؤكد أن عملية استيراد التكنولوجيا تخضع إلى استراتيجيات الشركات الأجنبية التي ترغب في استمرار تدعيم مركزها الاحتكاري، فعامل التكنولوجيا هو سر تفوقها وتنافسيتها، لذلك من غير المعقول أن تمدد لشركات الدول المضيفة، بل وتتخذ إجراءات تحول دون استفادة هذه الأخيرة من هذا العامل، كتحويل تكنولوجيا جد متطورة لا تتناسب مع خصائص العديد من الدول المضيفة التي تتميز بغياب الخبرات والمعارف، والكفاءات التي تستوعبها، أو تركيز نشاطات البحث والتطوير في مقرات الشركات الأم في الدول المتقدمة، كما أن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي لا تسمح بخلق أية علاقات مع الشركات المحلية خاصة إذا اعتمدت في تلبية احتياجات أنشطتها على الاستيراد من الخارج (وهذا ما يلغي أثر الاحتكاك السابق الذكر)، كما قد يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر أثارا سلبية على جهود التطوير التكنولوجي في الدول المضيفة ككل، فالشركات الأجنبية بما تتمتع به من قدرات مالية وبشرية وتكنولوجية لن تصمد أمامها الشركات المحلية التي سوف تخرج من السوق بفعل المنافسة غير المتكافئة، وهذا ما يلغي أثر المنافسة الإيجابي، كما قد تضمن بعض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحويلا لتكنولوجيا متقدمة لم تعد منافسة، تبقى على الفجوة بين الدول المتقدمة والمضيفة (النامية)، كما تتحمل الدول المضيفة تكاليف و أعباء كبيرة من جراء الاستفادة من التكنولوجيا المستوردة.¹

المبحث الثاني: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعد هدفا أساسيا للحكومة الجزائرية، فهي تسعى منذ فترة طويلة لاستقطابه عن طريق تبنيها لسياسات إصلاحية على المستويين السياسي والاقتصادي، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل وتقييم الجهود المبذولة للسلطات الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة واقع المناخ الاستثماري وتقييم حصيلة تدفقاته ومساهمتها في التنمية الاقتصادية ومحاولة استشراف آفاقه المستقبلية.

المطلب الأول: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ورثت الجزائر عن الاستعمار اقتصاد شبه مدمر، استوجب وضع سياسة هادفة للتنمية الاقتصادية، وفي فترة السبعينات اتخذت الجزائر أسلوب التخطيط الذي تضمن برامج استثمارية ضخمة للتنمية، اعتمدت في تمويلها على الاقتراض الخارجي إضافة إلى الإيرادات البترولية باعتبارها الدخل الوحيد،

¹Franck moulin, une analyse dynamique du rôle de l'IDE dans les restrictions industrielles dans les pays d'Europe C et O, revue d'études comparatives East West, 1997,p1 3

والتي سرعان ما تقلصت بسبب انهيار أسعار البترول عام 1986، مما أدى إلى ضعف وتيرة الاستثمار ومن ثم تراجع عملية التنمية وارتفاع معدلات البطالة، على إثر ذلك انتهجت الدولة سلسلة من الإصلاحات قصد التقليل من عبء المديونية، وارتفاع معدلات التضخم وعجز ميزان مدفوعاتها... الخ وتحت ضغط الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) رأت الجزائر أن استعادة توازن الاقتصاد الكلي يكمن في التخلي عن الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق، ولن يكون ذلك إلا بتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بجملة من القوانين المشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مراحل الاقتصاد الوطني ثم نحاول عرض قوانين الاستثمار التي سنتها الجزائر.

الفرع الأول: سياسات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

اقترن تطور معالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعاملين يتمثل الأول في التطورات والظروف التي شهدتها منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي كان لها انعكاس في تطور مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدولي، ويتمثل الثاني في التوجهات التي تبنتها الجزائر على المستويين السياسي والاقتصادي والذي أفرز استراتيجيات تنمية لمختلف الحكومات المتعاقبة، والتي قد تتوافق أو تتعارض مع نشاط المستثمرين الأجانب، وقد كان ذلك على عدة مراحل: وسيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى تسليط الضوء على خصوصيات سياسة كل مرحلة وانعكاساتها على تطور هذه الظاهرة في الجزائر.

أولاً: فترة الاقتصاد الموجه (1962 – 1989):

I. من 1962 إلى 1970:

سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى التخلص من مخلفات الاستعمار وتوظيف إمكاناتها المحدودة في ترتيب أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، من خلال رسم معالم انطلاق المسيرة التنموية للبلاد بانتهاج النهج الاشتراكي، لبسط النفوذ على الاقتصاد وفك الارتباط بالاقتصاد الفرنسي، ووضع الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق مخططات مقبلة لخدمة الأهداف التنموية.

ففي عام 1963 قامت الحكومة آنذاك بتأميم الأراضي الفلاحية التي كانت ملكا للمعمرين، وطبق على القطاع الفلاحي نظام التسيير الذاتي كما قامت أيضا بإصدار القانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 والذي خاطب الرأس المال الأجنبي بعدم مغادرة الجزائر والمشاركة في بناءها والقانون 284/66 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 والذي كان أكثر شرحا وتحديدا لتدخل القطاع الخاص وكذلك الامتيازات والضمانات المتوفرة له¹، فإن القراءة المتمعنة لمعالم التوجه السياسي والاقتصادي آنذاك يتنافى والإبقاء على الشركات الأجنبية، فهي مرادف لاستمرار الهيمنة، ونهب الثروات والإبقاء على التبعية والتخلف، خاصة في ظل ظهور شعارات الاعتماد على الذات، والتنمية المستقلة.

II. من 1970 إلى 1979:

لقد اتضحت معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر أكثر في عشرية السبعينات عندما اعتمدت استراتيجية النمو غير المتوازن، أي نمو جميع القطاعات الاقتصادية بقيادة قطاع واحد، وبالتالي فقد تم وضع خطة تنموية اعتمدت نموذج الصناعات المصنعة (الثقيلة).

ولتجسيد هذه الاستراتيجية، أصدرت الدولة مخططين رباعيين لإتمام الأهداف التنموية، المخطط الرباعي الأول خلال الفترة (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني لفترة (1974-1978).

(1) **المخطط الرباعي الأول:** كما اتضح سابقا تبنت السلطات الجزائرية في هذه الحقبة استراتيجية

النمو غير المتوازن، والتي تعني نمو جميع القطاعات بزيادة قطاع واحد هو المحرك بالنسبة للقطاعات الأخرى وهو قطاع الصناعة القاعدية (صناعة وسائل الإنتاج)، ولعب هذا الأخير دورا هاما في استراتيجية النمو غير المتوازن، فقد رصد له مبلغ قدره 35 مليار دينار جزائري، كانت حصة الصناعة منه 57,3% كما هو موضح في الجدول رقم (01)

(2) **المخطط الرباعي الثاني:** تضمن نفس استراتيجية المخطط الرباعي الأول، حيث رصد له مبلغ

140 دينار جزائري، خصص لقطاع الصناعة نسبة 60,7% منه، ويعود الفضل إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

¹ عبد الرحمان تومي واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز المسيرة الجزائر 2006 ص 108

الجدول رقم(01): المخصصات المالية لقطاعات الاقتصاد الجزائري خلال المخططين الرباعين الأول والثاني¹

المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	القطاعات
35 مليار دينار	140 مليار دينار	المبلغ الإجمالي
57,3%	60,7%	الصناعة
11,9%	7,3%	الزراعة
30,80%	32%	قطاعات أخرى

المصدر: أمين صيد، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، حالة الجزائر رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2000-، ص110 وإذا كانت هذه السياسة قد حققت بعض النتائج الإيجابية، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 4,5%، وانخفض معدل البطالة من 25% في عام 1967 إلى 19% في عام 1978²، لكن يؤخذ عليها السلبيات التالية:³

- في ظل الاعتمادات الضخمة المرصودة لقطاع الصناعة، فقد كان ذلك على حساب قطاع الزراعة الذي تم تهميشه، إذ بلغ متوسط اعتماداته خلال فترة تطبيق المخططين 10,6%، وقد كانت هذه السياسة بداية لخلق التبعية الغذائية إلى الخارج خاصة مع النمو الديمغرافي السريع.
- تتميز الاستثمارات في الصناعات الثقيلة بالكثافة الرأسمالية، مما ألزم الدولة أموالا طائلة، مع عدم كفاية الموارد المحلية وقعت الجزائر في فخ المديونية الخارجية، والتي ارتفعت من 0,95 مليار دولار في عام 1970 إلى 17 مليار دولار في عام 1980.
- أعطيت أهمية كبيرة لمعدل الاستثمار والذي تتراوح بين 40 و50%، وفي ظل طول فترة الاسترداد فقد أدى ذلك إلى تحقيق عجز مالي، إضافة إلى إهمال النتائج التي تتمخض من عملية الاستثمار سواء المباشرة كالنمو الاقتصادي، وزيادة الادخار، وزيادة الصادرات، أو غير المباشرة والمتعلقة بخلق ارتباطات بين فروع قطاعات الاقتصاد الوطني.

¹أمين صيد، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، حالة الجزائر رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2000-، ص110

²Ahmed Benbitour : L'Algérie en troisième millénaire Ed : Marinour, Alger,1998,P62.

³ عميروش محند شلغوم مرجع سابق ص 221

III. من 1980 إلى 1989:

لقد توافقت بداية الثمانيات مع استمرار ارتفاع أسعار النفط حيث سجلت الجزائر خلال الفترة بين 1979 و1982 حوال 14 مليار دولار من احتياطات الذهب لدى الخزينة الأمريكية،¹ لكن ابتداء من سنة 1982 بدأت أسعار البترول بالانخفاض وبدأت الجزائر تغير من سياساتها الاقتصادية من سياسة محاربة الندرة باللجوء إلى احتياطاتها، حيث وضعت خلال هذه الفترة مخططين خماسيين يمتازان بالاعتمادات المالية الكبيرة، والبداية كانت بالتخلي عن استراتيجية النمو الغير المتوازن من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والذي هدف إلى تصفية الاختلالات وتصحيح الإخفاقات السياسية الاقتصادية لعشرية السبعينات، وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات لعمومية الاقتصادية، لأجل تحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والصناعة، وقد رصد لهذا المخطط غلاف مالي قدره 500 مليار دينار.

لكن بعد الانخفاض العنيف لسعر البترول في سنة 1986 بدأت تتجلى الأزمة المالية والاقتصادية في الجزائر، وأصبحت تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، وفي هذه الفترة تم اعتماد المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) والذي جاء في فترة صعبة احتدت فيها الأزمة المالية في الجزائر ورصد له مبلغ 828 مليار دولار.

لقد كان هدف هذين المخططين تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فقد كرسا التوجه التاريخي للتخلي عن سياسة النمو غير المتوازن المعتمدة خلال عشرية السبعينات.

فعلى مستوى هيكل الاستثمارات، انخفضت الصناعة من إجمالي الاستثمارات من 56% إلى 24% بين سنتي 1980 و1984، بينما ارتفعت استثمارات البنية التحتية من 30% إلى 55% خلال نفس الفترة، وبقيت حصة الزراعة ما بين 3% و4%. وانتقلت الموازنة العامة من حالة فائض في عام 1980 إلى حالة عجز في نهاية 1984 بسبب زيادة نفقات التجهيز، أما الميزان التجاري فقد استمر في تسجيل الفائض حتى عام 1985، وبالرغم من انخفاض المديونية الخارجية إلى 1,1 مليار دولار في عام 1984، فإن خدمة الدين كنسبة من الصادرات ارتفعت إلى 37%.²

¹ حنان شناق (تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع الأدوية في الاقتصاد الجزائري) رسالة ماجستير بجامعة الجزائر 2009 ص 85

²Ahmed Bentitou, L'Algérie au troisième millénaire, Ed : marrinour, Alger, 1998 P 68 - 71

لقد فشلت سياسة النمو المتوازن المتبعة في إشراك قطاع الزراعة في عملية التنمية بفعل ضعف حصته من الاستثمارات، مما عمق التبعية الغذائية للخارج خاصة مع ارتفاع حصة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات من 10% في عام 1970 إلى 22% في عام 1985.

وتحت ضغط المتغيرات الداخلية (ضعف النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القدرة الشرائية)، والمتغيرات الخارجية (ارتفاع المديونية الخارجية، وانحياز النظام الاشتراكي وزيادة حدة العولمة) كان لزاما على السلطات الجزائرية إن تحدث إصلاحات أكثر عمقا وشمولية، فالتجّهت إلى المؤسسات المالية الدولية في عام 1989 مستنجة بسياساتها في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

ثانيا: مرحلة الإصلاحات (ما بعد 1990):

نتيجة للعراقيل والقيود التي وقفت أمام تحقيق تنمية شاملة، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين، جسدت خبر وفاة النظام الاشتراكي والطبيعة مع المرحلة السابقة، مما فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تنطوي هذه البرامج على إجراء التعديلات اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحو يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات، ويتحقق ذلك بانتهاج مجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية، والتي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع والمعبر عنها في صورة قيم مستهدفة لمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي (معدل التضخم، رصيد الموازنة العامة، ومعدل البطالة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي) والخارجي (رصيد ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية، واحتياطات الصرف).

والتحديد الدقيق لمفهوم هذه البرامج يتطلب التمييز بين سياسات التثبيت (stabilisation) وسياسات التعديل (adjustment)، فسياسات التثبيت ترتبط بالمدى القصير وتهدف إلى القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عن طريق إدارة سليمة للطلب المحلي، بترشيد الإنفاق العام وصرامة السياسة النقدية وتخفيض قيمة العملة المحلية، أما سياسات التعديل فهدفها ضمان استمرارية الأداء والفعالية الاقتصادية في المدى الطويل الناتجة عن برامج التثبيت من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد وزيادة معدلات الادخار والتراكم بهدف زيادة الإنتاج وبذلك فهي تركز على جانب العرض من خلال تحرير الأسعار وإقرار الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو زيادة التصدير.

وحسب البنك الدولي، فإن تحقيق النمو المنشود مرهون بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن السياسات المالية والنقدية السليمة من شأنها خلق مناخ ملائم للاستثمار الخاص والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية¹، وهذه إشارة واضحة (حسب البنك الدولي) إلى أهمية تبني سياسات الإصلاح السابقة الذكر.

كان أول اقتراب للجزائر من صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 حيث تم إبرام أول إتفاق استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار يدرج جزء منه في إطار برنامج التثبيت، والجزء الآخر في إطار تسهيل التمويل التعويضي.²

تواصلت المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في نهاية 1990 أدت إلى عقد اتفاق تثبيت ثاني في جوان 1991 أقر على أن تحصل الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار.³

وإزاء تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي مثلت أزمة المديونية أخطر الأزمات خاصة القروض القصيرة الأجل التي قرب وقت سدادها، لم تجد السلطات الجزائرية سبيلا إلا إعادة جدولة شاملة لديونها، مما استلزم مجددا العودة إلى تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي، فكان إبرام عقد اتفاق ثالث في سنة 1994 حدد صندوق النقد الدولي مسانده المالية المقدرة بـ 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد إلى غاية 1995، بعد اطلاعه على الخطوط العريضة للاستراتيجية الاقتصادية التي تهدف إلى استعادة التوازنات الداخلية والخارجية عن طريق ضغط الطلب المحلي.

وفي سنة 1995 تم اتفاق التعديل الهيكلي إلى غاية حيث 1998 وافق صندوق النقد الدولي على دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها استكمالا للإصلاحات السابقة، في إطار برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى تحسين الفعالية لاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، وبمقتضى هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار خلال الفترة الممتدة من 01 جوان 1995 إلى 31 ماي 1998.⁴

¹Banque mondia, Le déficit de développement , rapport sur le développement dans le monde Washingtons 1991 ;

²Mustapha mekideche, l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente , Fddafitah Alger P63

³Ahmed Benbitour Opcit p 78

⁴تقرير كريم النشاشيبي وآخرون (الجزائر تحقيق إستقرار وتحول إلى اقتصاد السوق) صندوق النقد الدولي واشنطن 1998 ص 123

I. مضمون الإصلاحات:

إن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة المالية في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي كان مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات والتي كرست القطيعة مع السياسات المتبناة في إطار التوجه الاشتراكي والتي تتلخص في:

(1) إصلاحات تحرير الأسعار: تعطي برامج الإصلاح للمؤسسات المالية الدولية أهمية لتحرير الأسعار إذ ترى أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار سوف يؤدي إلى تشوهها مما لا يعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وفي هذا الإطار، فقد أدت سياسة الدعم التي طبقتها الجزائر إلى المساهمة في تعميق عجز الموازنة العامة، وإلى تراكم المخزونات بغرض المضاربة بالتالي ظهور الأسواق الموازية وانتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة. لهذا أقدمت السلطات على تحرير أسعار السلع والخدمات، وتحرير عمليات التسويق والتوزيع، وقامت بتقليص الدعم بأحداث زيادات كبيرة في أسعار المنتجات والمشتقات البترولية وأسعار خدمات المرافق العامة المدعمة لتصل إلى أسعارها الفعلية.

(2) إصلاحات السياسة المالية: في إطار ضغط الإنفاق العام، قامت السلطات الجزائرية بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها بـ 12,5% مع نهاية 1994، كما خفضت عدد التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية¹، استكمالاً لسياسة رفع الدعم على السلع والخدمات، أما من جانب الإيرادات، فقد اعتمدت برامج إصلاحية للنظام الضريبي، هدفت إلى تحديثه وعقلنته، إضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية لتقليل التهرب الضريبي

(3) إصلاحات السياسة النقدية: هدف قانون النقد والقرض 90-10 لعام 1990 إلى تنشيط وظيفة الوساطة المالية بأبعاد الخزينة عن دائرة الائتمان مما يسمح للمصارف باستعادة دورها في تمويل الاقتصاد، بناء على أسس الجدوى الاقتصادية، وإبراز وتفعيل دور النقد والسياسة النقدية في الاقتصاد، باسترجاع المصرف المركزي صلاحياته في تسيير النقد في ظل استقلالية

¹ الهادي خالدي، (المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي)، الجزائر 1996 ص 207-208

واسعة، ووضع قيودا لتأثير المالية العامة على النقد بفصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية مما ساعد على تقليص الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية ككل. وأكدت الإصلاحات النقدية على تحرير معدلات الفائدة لتعبئة المدخرات وتقديم الائتمان للأنشطة الإنتاجية، والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية للمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين المصارف لتطوير وتحسين الخدمات المصرفية.

(4) إصلاحات تحرير التجارة الخارجية: تهدف زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي ثم تحرير الواردات بتخفيض التعريفات الجمركية من 60% إلى 45% بين سنتي 1994 و 1997، وتم إلغاء العديد من القيود المعيقة لعملية الاستيراد كتلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الاستيراد، أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد، وفي إطار تحرير الصادرات، فقد أصبحت كل المنتجات قابلة للتصدير، باستثناء تلك المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية، كما تم إنشاء بعض الهيئات كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، لتشجيع الصادرات استكمالاً لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.¹ كما تم ترخيص المدفوعات الأخرى كنفقات التداوي والدراسة بالخارج، وسفريات الأعمال وتحويل الأجور.

(5) إصلاح المؤسسات الخاصة والخصخصة: نتج عن تعثر أداء المؤسسات العامة، زيادة حاجتها للدعم من الحكومة، وبالتالي حجم اقتراضها من المصارف العامة المحلية، هذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة. لذلك كان من الطبيعي أن تنصب الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العامة على إعادة تأهيلها، ثم التفكير في خصخصتها في مرحلة لاحقة. وشملت مرحلة إعادة التأهيل على إعادة هيكلتها من النواحي التشريعية والإدارية، بإعطائها الاستقلالية المالية والإدارية، وتحسين أدائها من خلال تحرير أسعار منتجاتها ومعالجة ديونها اتجاه الجهاز المصرفي، وهو ما يعرف بالتطهير المالي استعداداً لخصخصتها، وبالفعل فقد تم الشروع في أول برنامج للخصخصة بمساعدة البنك الدولي فعام 1996، والذي مس أكثر

¹Youcefdebboub , (le nouveau mécanisme économique), OPU , ALGER,2000

من 800 مؤسسة عمومية بنهاية 1998، وبرنامج ثان في أواخر 1997 والذي خص كبريات المؤسسات العامة للفترة (1998-1999).

إن الهدف من عرض هذه الإصلاحات هو معرفة فعاليتها في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري مما من شأنه التأثير إيجابا على مناخ الاستثمار، نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، ويظهر جليا من الجدول رقم (02) التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية، إذ انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد، والتي أدت إلى كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، وقد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة (1995-1997) بعد ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب والأجور، وتخلى الدولة عن سياسة الدعم إلى عجز في سنتي 1995 و1999 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بعزل انخفاض أسعار النفط، وبدء من عام 2000 فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض (باستثناء سنتي 2009 و 2010 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط)، وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة (باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 1997، 2000 و 2001 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات). وانخفضت معدلات البطالة (بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية الخصخصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال) بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2006 (وهذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 25,3%) فقد انخفضت المديونية الخارجية في عام 2010 إلى 4,487 مليار دولار، وانخفضت أعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 2,21% في عام 2009¹، و بالتالي تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي لازمه طويلا، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية لتصل في عام 2013 إلى 201,436 مليار دولار، وانخفاض في نسبة المديونية الخارجية لتصل إلى 1,3 مليار دولار في سنة 2014، كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر.

¹عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 235-236

الجدول رقم (02): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر للفترة (1994-2014)

المؤشر	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
معدل التضخم %	29	29.8	18.7	5.7	4.9	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7	4.8	5.7	4.3	4.5	8.9	5	4.5
معدل النمو الحقيقي %	1.1-	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.5	2.1	4.7	6.8	5.2	5.4	5.1	5.8	2.4	2.4	4.0	2.4	2.5	3.3	3.4
معدل البطالة %	24.36	28.1	28	26.41	28.9	29	29	28	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	9.7	9.3	9
احتياطي الصرف مليار دولار	2.7	2	4.4	8	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	56.18	74.8	110.18	143.1	148.9	161	182.2	190.7	201.43	186.35
المديونية الخارجية مليار دولار	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.5	22.5	22.6	23.3	21.8	17.1	5.612	5.606	5.586	5.413	4.487	6.04	5.49	5.23	5.45
خدمة الدين كنسبة من الصادرات %	47.2	38.8	30.9	31.7	47.6	39.3	21.2	24	21.7	17.7	16.6	12	25.3	2.49	1.54	2.21	47.2	0.8	1.1	0.7	0.4
رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	0.2-	0.5	0.2	0	4.3-	6.2-	2.1-	0.3	1.7-	2.4-	7.6	6.2	3.6	7.4	9.2	16.9	17.7	19.8	12.3	12.8	9.6
رصيد الموازنة بالمليار دولار	0.8-	0.2	1.8	1.4	1.7-	0.1-	5.3	2.4	0.6	3.6	4.7	14	15.6	15.1	14.12	9.22-	1.6-	غ م			
سعر برميل النفط بالدولار	16.31	17.6	21.6	19.49	12.85	18.03	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	100	62.3	80.2	112,94	109,45	105,63	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق الإحصائي رقم (01)

الفرع الثاني: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مسايرة للتوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي أكدت شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

أولا- قانون النقد والقرض:

بالرغم من أن القانون 90-10 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية مما يعني أنه ليس بقانون استثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح بالأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي:¹

(1) - حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

(2) - التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.

(3) - قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.

(4) - التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام، وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

وقد لعب المصرف المركزي دور هيئة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله لملفات ودراساتها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

ثانيا . المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993:

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير بقي دون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993، تاريخ صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات.

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن:²

¹ عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 112-113

²FodilHassan.chronique de l'économie algérienne . vingt ans des reformes libérales. Economiste d'Algérie. Alger.2005.p30-31

- (1) - تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات، وامتيازات ضريبية وجمركية.
 - (2) - التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال، والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
 - (3) - إنشاء هيئة "وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات «كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم، والقيام بالدراسات، وبمبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.
- ولا تتعلق أحكام هذا المرسوم بالاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره فقط، بل أعطى أهمية كبيرة للاستثمارات الجاري إنجازها أثناء وقبل صدوره، وقد هدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال المحلي الخاص والأجنبي لإنجاز برامج الاستثمارات التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة والخاصة بخلق فرص عمل وترقية الصادرات خارج المحروقات، وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

ثالثا. الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

بهدف مساندة التحولات المتسارعة دوليا، استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 93/12 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاة منه، لذلك جاء هذا الأمر ليؤكد على:¹

- (1) - توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني إضافة على توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصخصة كلية أو جزئية.
- (2) - أكد هذا الأمر على ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة، وهذا ما نصت عليه المادة 15 منه، أي نص على استقرار التشريع.
- (3) - تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة، وتنقسم إلى المزايا في إطار النظام العام كذلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية

¹ رابح حدة وكرامة مروة (تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية) أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني عشر 2012 جامعة بسكرة ص 67-68

الإنتاجية...، وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كذلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها، ويكون رد هيئة الاستثمار على إمكانية استفادة المستثمر من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي بعد 30 يوم من تقديم الطلب.

وبناء على هذا الأمر فقد أنشئت عدة هيئات لتسيير ملف الاستثمار، وهي:

- أ- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** جاءت لتحل محل وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وتعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار وخدمة المستثمرين المحليين والأجانب من خلال استقبالهم وإعلامهم بفرص الاستثمار وتوجيههم.
- ب- **وزارة المساهمة وترقية الاستثمار:** تقترح استراتيجية ترقية الاستثمارات المرتبطة ببرامج المخصصة فقط.
- ت- **الشباك الوحيد:** موجود على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يتكون من كل الهيئات والدوائر المعنية بالاستثمار، كمكتب الوكالة ذاتها، ومكاتب إدارة الجمارك والمصرف المركزي، والسجل التجاري والضرائب، والتهيئة العمرانية والبيئة، والأملاك الوطنية، يهدف أساسا إلى توفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار، من خلال رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية.

رابعا. الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006:

جاء معدلا ومتمما للأمر 03/01 بإدخال التعديلات التالية:¹

- (1) - تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.
- (2) - تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والخاصة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرين الأجانب، عكس ما كانت في السابق فقد كانت محددة وموحدة لكل المشاريع.
- (3) - إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار، يتطلع بإعادة سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهل على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية عبر قوانين المالية، وتعمل لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحت إشراف هذا المجلس.

¹ عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 241

(4) - مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة. وبالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي لتعديلها وتحسينها وإنشاء الهيئات المشرفة على عملية الاستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها المتعلقة بتشجيع الاستثمار والتي بلغت 42 اتفاقية مع نهاية عام 2006، أما الاتفاقيات الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي فقد بلغت 24 اتفاقية¹ وتدل هذه الإجراءات على رغبة السلطات في تهيئة ذلك المناخ الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة الأغراض التنموية خاصة في ظل تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي واستمرار الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه في الجزائر.

لا شك أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له منها الجزائر هو انعكاس مباشر لأهم التطورات التي طرأت على مناخها الاستثماري، لذلك سنسعى إلى تقييم استجابة المستثمرين الأجانب للجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في تحسين مناخها الاستثماري، وذلك من خلال تقييم وتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد، ودراسة للمعوقات التي تحول دون استقطابه ثم التطلع إلى آفاقه ومستقبله في الدولة الجزائرية.

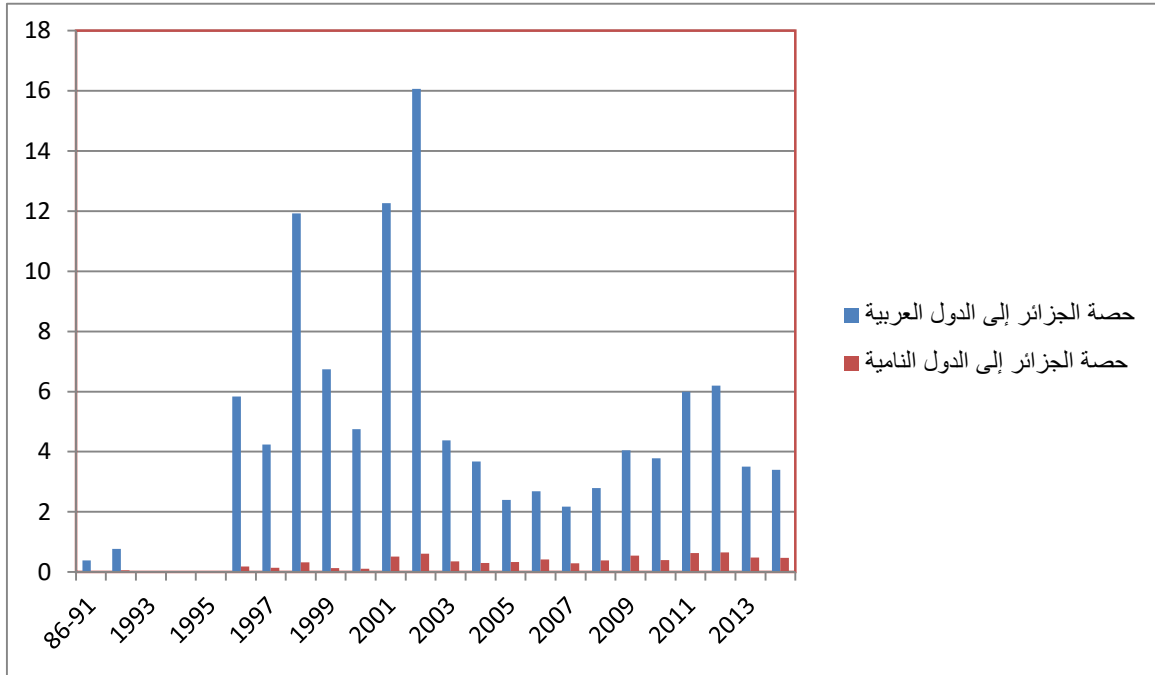
الفرع الأول: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

معرفة واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ومدى تحسن جلب اهتمامات المستثمرين الأجانب يتم توسيع التحليل بإجراء المقارنات التالية:

(1) يتضح من الشكل رقم (02) أن حصة الجزائر من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية تميزت بالضعف الشديد خلال الفترة (1986-1992)، وانعدامها خلال الفترة (1993-1995) نتيجة ضعف مناخ الاستثمار، خاصة تردي الحالة الأمنية، لترتفع في عام 1996 إلى نحو 5,5%، مع تسجيل سيناريو التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2002 أين بلغت أكثر من 16%، لتعرف بعد هذه السنة انخفاضا حادا لتستقر في عام 2010 إلى حدود 3,8% .

¹ Agence nationale de développement de l'investissement , accords et investissements, Alger, 2008

الشكل رقم (02) تطور حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية والنامية خلال الفترة (1986-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق الإحصائي رقم (01) بالاعتماد على EXEL

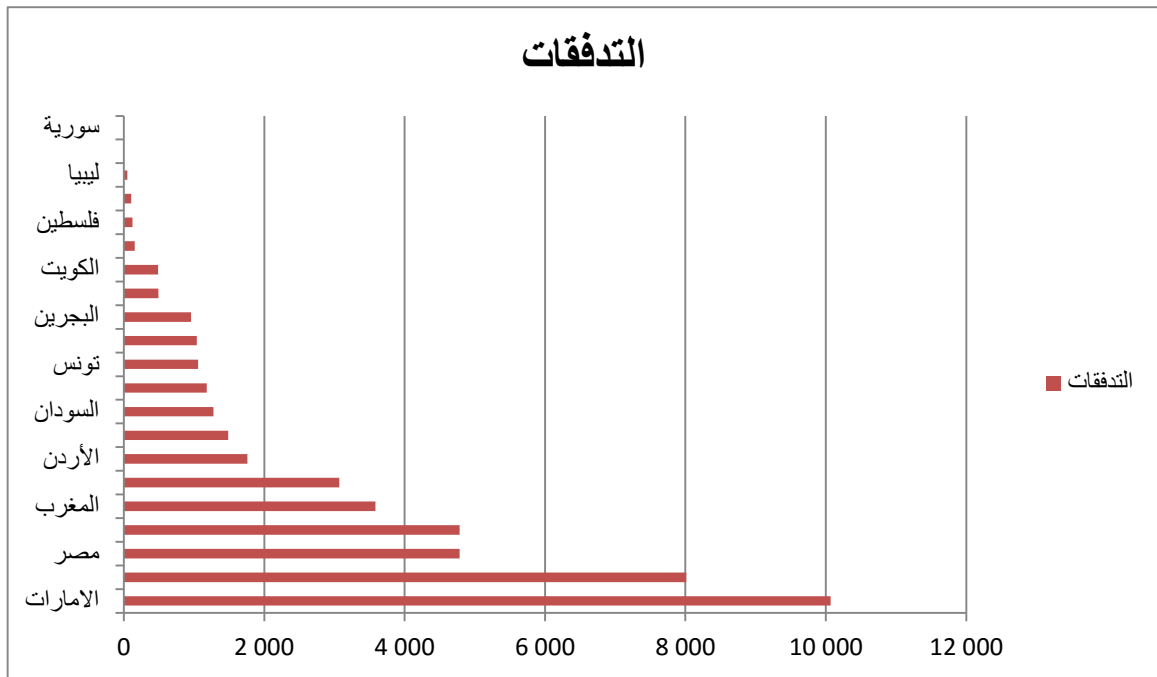
ويمكن أن نبين أسباب هذه التطورات بما يلي:

- 1) يلاحظ أن التحسن خلال عام 1998 لا يرجع إلى استقطاب الجزائر لتدفقات مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم يتجاوز 0,607 مليار دولار إنما مرده إلى تواضع في حصة الدول العربية، التي قدرت بـ 5,094 مليار دولار،
- 2) كنتيجة لارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى 1,108 مليار دولار في عام 2001، فقد ارتفعت حصتها من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية - والتي قدرت بـ 9,035 مليار دولار- إلى 12,26% وبالرغم من انخفاض قيمة التدفقات الواردة إلى الجزائر في عام 2002 إلى نحو 1,065 مليار دولار فقد ارتفعت حصتها من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى 16,06%، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض حصة الدول العربية كمجموعة إلى 6,631 مليار دولار.
- 3) بعد عام 2002 فقد عرفت حصة الجزائر كنسبة من إجمالي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية انخفاضا كبيرا، لتستقر عند 3,4% في عام 2014، مما لا يعكس ما كان متوقعا في أن تستمر الجزائر في تعزيز مكانتها عربيا في

استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لكون الزيادة المهمة في التدفقات الواردة الى الدول العربية قد حدثت خلال هذه الفترة، ونظرا لأن جهود وسياسات تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر قد عرفت منحا أكثر وضوحا وجدية.

يدل ذلك على المنافسة الكبيرة التي تواجهها الجزائر من طرف العديد من الدول العربية، نتيجة نجاعة وفعالية السياسات التي انتهجتها بعضها - مقارنة بالجزائر- في تحسين بيئتها الاستثمارية، فتقدمت في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب وهمشت الجزائر، ولعل الشكل رقم (02) يؤكد ذلك، ففي عام 2014 جاء ترتيب الجزائر السابع عربيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعد كل من الإمارات، السعودية، مصر و العراق والمغرب لبنان والأردن، وهذا لا يتناسب مع مزايا الموقع التي تتمتع بها، وحجم اقتصادها الرابع عربيا بعد السعودية والإمارات ومصر.

الشكل رقم (03): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على الدول العربية بالمليون دولار في 2014



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق الإحصائي رقم (02) بالاعتماد على برنامج EXCEL

ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة،¹ أن الجزائر احتلت المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002 وحسبما يوضحه الجدول رقم (03) أدناه فلقد ازداد توسع اهتمام المستثمرين الأجانب من خلال قيامهم بمشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (03): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من أكبر 20 دولة

مستثمرة (مليون \$)²

السنوات الدول	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	الإجمالي
و.م.أ	313	311	252	286	301	314	293	323	476	618	3.487
فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	1.743
إسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	325	198	91	1.531
مصر	363	97	63	22	108	157	102	261	88	47	1.308
إيطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
المملكة المتحدة	23	59	35	95	49	64	165	159	125	119	893
بلجيكا	12	16	5	5	4	31	101	230	241	212	857
الكويت	-	1	-	210	105	57	97	34	139	1	644
الصين	1	5	3	27	50	91	37	86	63	125	488
ألمانيا	38	65	16	23	23	54	92	37	54	57	459
هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	438
الإمارات	1	12	1	1	7	38	67	55	205	35	422
لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	16	265
سلطنة عمان	-	-	-	-	-	-	-	60	35	168	263
الأردن	-	9	10	10	16	6	14	3	167	27	262
البحرين	13	-	5	10	7	66	10	-	76	3	190
السعودية	1	-	10	2	20	8	13	52	29	22	157
اليابان	9	78	2-	17	2	8	11	8	17	3	151
قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	127

¹Rapport sur l'Investissement ,UNCTAD 2004 P45

² المؤسسة العربية لمناخ الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2014 ص 14

115	4	70	7	14	11	5	1	2	1	-	تونس
14.753	2.015	2.588	2.482	1.545	1.56 9	990	867	582	1.037	1.078	إجمالي

المصدر: مؤسسة ضمان الاستثمار العربية، الموقع الإلكتروني، www.iaige.net تاريخ الإطلاع: 2016/03/22

ولقد لقد نجحت الجزائر في عام 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليون دولار حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبته 3,4 من الإجمالي العربي لنفس العام كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2014 نحو 28,8 مليار دولار تمثل 3.6 % من الإجمالي العربي خلال نفس السنة.¹

أما فيما يتعلق بنشاطات الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة فقد تم رصد، خلال الفترة ما بين يناير 2003 ومايو 2015 إلى ما يلي:

1- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل.

2- حلت الإمارات وإسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين وكسمبورج على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو 43% من الإجمالي.

3- تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في طاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1% والعار بنسبة 19.6%.

4- تصدرت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تفد مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تدر بنحو 5 مليارات دولار². وهذا ماتوضحه الجداول رقم (04) و(05) أدناه.³

¹: مؤسسة ضمان الاستثمار العربية، الموقع الإلكتروني، www.iaige.net تاريخ الإطلاع 2016/03/22

²مؤسسة ضمان الاستثمار العربية نفس الموقع السابق.

³مؤسسة ضمان الاستثمار العربية، نفس الموقع السابق.

الجدول رقم (04) أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015.

الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
Emirates international Investment company	1	3.000	5.0000
Vietnam Oil and Gas Corporation (petrovietnam)	2	1.999	4.743
Rapsol SA	2	839	3.565
Jelmoll Holding AG	5	4.500	3.539
Total Co	3	961	3.465
Orascom Group	6	3.541	2.814
Arcelor Mittal	3	4.349	2.447
British Petroleum (BP)	3	485	3.384
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	4	2.434	2.049
China national Petroleum (CNPC)	2	291	1.991
Other companies	344	70.754	36.043
الإجمالي	375	93.153	68.040

المصدر: مؤسسة ضمان الاستثمار العربية، الموقع الإلكتروني، www.iaige.net تاريخ الإطلاع 2016/03/22

الجدول رقم (05): الاستثمارات الواردة الى الجزائر ما بين يناير 2003 ومايو 2015

الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
الامارات	25	26	11.561	15.280
اسبانيا	20	24	6.702	7.860
فرنسا	62	81	10.011	5.950
فييتنام	2	2	1.999	4.743
سويسرا	7	12	5.874	4.538
مصر	9	11	7.350	4.178
المملكة المتحدة	18	24	2.033	3.738
الولايات المتحدة الأمريكية	31	34	3.210	3.303
الصين	12	12	9.566	2.658
لوكسمبورغ	1	3	4.349	2.447
قطر	2	2	3.089	2.150
تركيا	5	5	4.628	1.941
روسيا	3	4	580	1.346
تونس	17	22	2.018	1.132
السعودية	8	13	3.464	933
ألمانيا	14	17	4.922	669
كندا	7	7	597	645
ايرلندا	4	4	354	478
سنغافورا	1	1	425	468
برمودا	1	1	214	443
البرازيل	1	1	214	443
جزر البهاما	1	1	214	443
جنوب افريقيا	1	1	638	350
ليبيا	1	1	819	321
استراليا	1	1	1.012	270
كوريا الجنوبية	7	10	2.651	234
إيطاليا	6	6	815	219
مينار(بورما)	1	1	342	160

152	1.268	4	4	ايران
129	437	7	6	المغرب
422	1.797	37	28	أخرى
68.040	93.153	375	306	الإجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار العربية، الموقع الإلكتروني، www.iaige.net تاريخ الإطلاع 2016/03/22

لكن بالرغم من هذه التطورات السابقة الذكر، إلا أن ذلك لم يقلص من حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، والتي بقيت تفوق %180 كما أن التدفقات التي اتجهت خارج قطاع المحروقات اقتضت أساساً على قطاع الاتصالات، والحديد والصلب، وبالتالي فالعديد من القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار لا زالت مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي، خصوصاً الفلاحة، والسياحة والنقل والمصارف، وهذا ما يطرح إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية من إيجاد فرص عمل وتنويع الصادرات وتحويل التكنولوجيا، وتطوير القاعدة الصناعية وتخفيض فاتورة استيراد المواد الغذائية.

كما أن التوسع المفرط في استغلال النفط، وإن كان يبرر بنسبة الموارد المالية للدولة لخدمة الأغراض التنموية، فإنه لا يخفف من اعتماد الجزائر على النفط، ويدل كذلك على استمرار اعتماد مخططات التنمية على موارد الربع البترولي، وبالتالي تعزيز قابلية الاقتصاد الجزائري لاستيراد الصدمات الخارجية، وعلى القصور في تسيير هذه الثروة الناضبة وبالتالي رهن حقوق أجيال المستقبل.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه لا زال غير مؤهل تأهيلاً كافياً ليس فقط لاستقطاب المستثمرين الأجانب، بل حتى لإشراك القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية المنشودة، نتيجة لجملة من العراقيل.

أولاً- المعوقات الاقتصادية:

بالرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية والنقدية كما اتضح سابقاً، إلا أنها لم تؤد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التكيف، بفعل استمرار جمود بنية النمو الاقتصادي، مما يستوجب صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة من شأنها تأهيل

¹Unetad .axamen de la politique d'investissement en Algérie .Opcit. P 9 - 10

الاقتصاد الجزائري للاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي وفقا للتحديات التي فرضتها العولمة بمختلف مظاهرها وهيكلها.

I- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي:

رأينا أن الاعتماد المفرط لسياسات التنمية على موارد النفط دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى شفا الانهيار بدءا من عام 1986، وبالرغم من تبني الإصلاحات السابقة الذكر إلا أن هذه الصفة لازالت ملازمة للاقتصاد الجزائري.

✓ حسب الجدول رقم (06) أدناه، يتبين لنا أن مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي القيمة المضافة تدعمت أكثر بعد تبني الإصلاحات الاقتصادية، لتصل بدءا من سنة 2005 إلى أكثر من 50%، مع استقرارها في حدود 50% في سنة 2008، في الوقت نفسه فإن قطاعي الزراعة والصناعة شغلا مكانة أكثر ضعفا فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي، وتؤكد هذه الحالة استمرار وتعزيز إمكانية الاقتصاد الجزائري لاستيراد الصدمات الناتجة عن أي انخفاض حاد يحدث في سعر برميل النفط، وبالتالي إمكانية العودة إلى حالة الثمانينات من انهيار كل المؤشرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

✓ ويعني استمرار انخفاض حصة قطاع الزراعة في القيمة المضافة استمرار التبعية الغذائية للخارج خصوصا مع زيادة النمو الديمغرافي وارتفاع الحاجيات الناجمة عن انفتاح المجتمع الجزائري على أنماط استهلاكية جديدة فعلى سبيل المثال " ارتفعت فاتورة استيراد المواد الغذائية لوحدها من 2.57 مليار \$ في سنة 2002 إلى 5.512 مليار \$ في سنة 2009¹، كما أن انخفاض حصة قطاع الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية يؤكد عدم فعالية سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة لأغلب المؤسسات العمومية الصناعية والتي مازالت تتخبط في مشاكل التسيير والتسويق.

¹- أنظر تقرير FMI رقم 40/11 لفيبرابر 2011 ص 33.

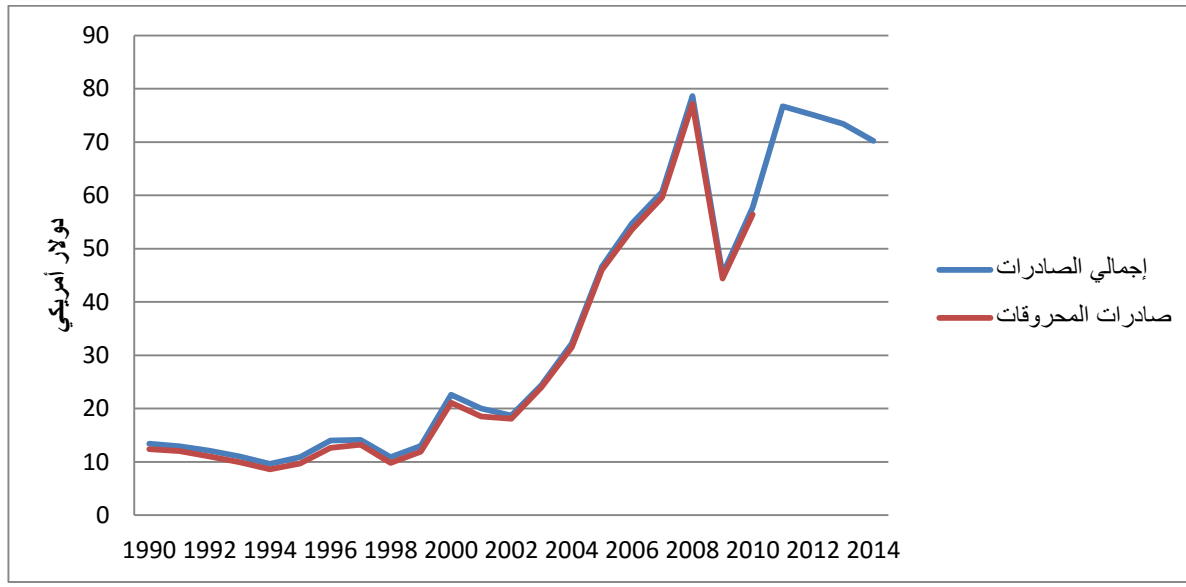
الجدول رقم (06): تطور مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للفترة (1990-2009)

السنوات	1990	1994	1998	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة %	14.6	12.6	14.63	11.8	11	9	8.7	8.8	6.95	9.86
المحروقات %	30.2	29.8	30.4	44.5	46.4	53.2	53.9	52.3	49.57	32.35
الصناعة التحويلية %	15.6	14	11.6	8	7.3	6.4	5.9	5.9	3.24	4.5

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي رقم 40/11 لفربراير 2011 ص 33

✓ أيضا فيما يخص الصادرات فقد قامت الجزائر برفع الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية، بغرض إتاحة الفرصة للعمل وزيادة الإنتاجية واستيراد التكنولوجيا، لكن بالرغم من تبنيها لهذه السياسة إلا أن هيكل صادراتها بقي في أغلبه يتكون من صادرات المحروقات وهذا ما يبينه الشكل رقم (04) أدناه.

الشكل رقم (04): تطور إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات للفترة (1990-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق الإحصائي رقم (01) بالاعتماد على Excel

كما أن الميزانية العامة للدولة تمول أساسا من الجباية البترولية وهذا ما يؤكد استمرارية تهديد القاعدة المالية للدولة، فبالرغم من تبني الإصلاحات الضريبية وكثرة الإعفاءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار، فإن الأهم من ذلك هو التركيبة القطاعية للنشاطات الاقتصادية واستمرار التهرب الضريبي، لذلك فتحسن مؤشر التوازن الداخلي (رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) مرده إلى ارتفاع

أسعار النفط، وهذا ما يؤكد استمرار تحكم هذا الأخير في مستوى الموازنة، وهذا من شأنه تهديد ديمومة الخدمة العمومية واستمرارية القاعدة المالية للدولة وبالتالي التأثير سلبا على مناخ الاستثمار، والجدول رقم (07) أدناه يبين ما تم ذكره.

الجدول رقم (07): يبين ارتباط الموازنة العامة كنسبة من الناتج بأسعار البترول للفترة (1990-2010)

السنوات مؤشر	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج %	19-	0.4	3.8	2.9	3.5-	0.2-	9.7	4.3	1.05	5.3	5.5	13.7	13.5	11.5	.83	6.6-	1-
سعر برميل النفط بالدولار (\$)	618	617	621	19.49	12.85	18.03	28	24.8	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	100	62.3	80.2	618

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق الإحصائي رقم (01)

وتؤكد الخصائص السابقة للاقتصاد الجزائري على أنه مريض، إذ أكدت بعض الدراسات أن الانتعاش الناجم عن امتلاك الثروات الطبيعية يمارس تأثيرا سلبيا على النمو والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، نظرا للشلل الناجم عن ذلك والذي يصيب الهيكل الإنتاجي، وارتباط الأداء الاقتصادي ككل بإيرادات صادرات الثروات الطبيعية، وبالتالي اكتساب صفة قابلية استيراد الصدمات الخارجية؛ فيصبح امتلاك الثروات الطبيعية نقمة وليس نعمة.

وبهذا يمكن اعتبار النفط مشكلة في الجزائر فقد رأينا كيف ساهم وجوده في تقليص الجهود الوطنية في تطوير هذا القطاع لوحده على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبالتالي استمرار حساسية الاقتصاد الوطني لمعطيات خارجية، وتبقى آفاقه المستقبلية رهن تقلبات أسعار النفط، ولا تبشر هذه الحالة المستثمرين بإمكانية الربح على المدى الطويل، و أكثر من ذلك، فقد ولد دولة ريعية ونظاما سياسيا واجتماعيا لا يقوم على خلق قيمة مضافة، بل يقوم على إعادة توزيع وتخصيص الإيرادات النفطية، وهذا ما فتح المجال في ظل ضعف مستوى الحكم الراشد للغموض والإبهام في تسيير مختلف المجالات، وهذا من شأنه التأثير سلبا على مناخ الاستثمار.

II- القطاع العام والخصخصة:

تعتبر الخصخصة من بين أهم محاور الإصلاح الاقتصادي، لكن سياسة تحسين أداء القطاع العام وخصخصته لم تكن فعالة على المستوى الذي تسمح له بتجاوز أزمته الهيكلية، بفعل طبيعة التسيير والتنظيم القائم عليه، إضافة إلى تبعيته الكبيرة للخارج في مجال التموين، وقد أفرزت الخصخصة شللا في النسيج الإنتاجي خصوصا الصناعي، مما اجر عنه مساهمته الفعالة في تعميق أزمة البطالة، وسيواجه القطاع العام منافسة كبيرة في المرحلة القادمة والناجحة عن استمرار فتح السوق الوطنية، وخاصة و أنه لا زال يمر بمرحلة إعادة الهيكلة ويحاول إعادة تنظيم آلياته الإنتاجية لتحقيق الفعالية.

III- القطاع الخاص وتطور القطاع الموازي:

نتيجة لانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، فقد بدأ القطاع الخاص يشغل مكانة هامة في بعض القطاعات خصوصا الزراعة، والبناء والأشغال العمومية، والتجارية والخدمات. لكن يطرح توسع القطاع الخاص عدة تساؤلات تتعلق أساسا بمدى احترامه للقيم المرتبطة بالاحترافية والأخلاق ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها، ومدى تنافسيتها، وبالتالي مدى مساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، فقد ارتبط توسع هذا القطاع أساس بتوسع الأنشطة غير الرسمية، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني ومنظومة الحماية الاجتماعية.

ففي سنة 2004، قدرت قيمة النشاطات غير الرسمية بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي متسببة في تهرب ضريبي وصل إلى 100 مليار دينار، وقد تم إحصاء نحو 700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14% من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري¹. ففي الوقت الذي تستفيد العديد من شركات القطاع الخاص من وجود عوائق أمام المنافسة، فإن هذه الحالة تحرم العديد من الشركات الأخرى من فرص المشاركة، وتزيد من تكاليفها، مما ينعكس سلبا في إضعاف حوافز الابتكار، وتحسين الإنتاجية.

IV- القطاع المالي:

تقوم الأنظمة المالية الحديثة بعدة وظائف لتعزيز فعالية الوساطة المالية من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات، وتشجيع الاستثمار بتمويلها لفرص الاستثمار المربحة، وتعبئة المدخرات

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش، مرجع سبق ذكره، ص 41.

مما يسمح برفع كفاءة تخصيص الموارد، وتسريع تراكم رأس المال المادي، مما ينعكس إيجاباً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار.

لقد بقي النظام المصرفي الجزائري بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب، وبالرغم من تدعيم البيئة المصرفية بمصارف خاصة محلية وأجنبية، إلا أنها لم تساهم فعلياً في التكفل بتمويل الاستثمارات وخلق جو المنافسة الذي كان منتظراً لترقية الفعالية والأداء، وهذا بسبب صعوبة وغموض ظروف العمل التي عززت درجة المخاطر.

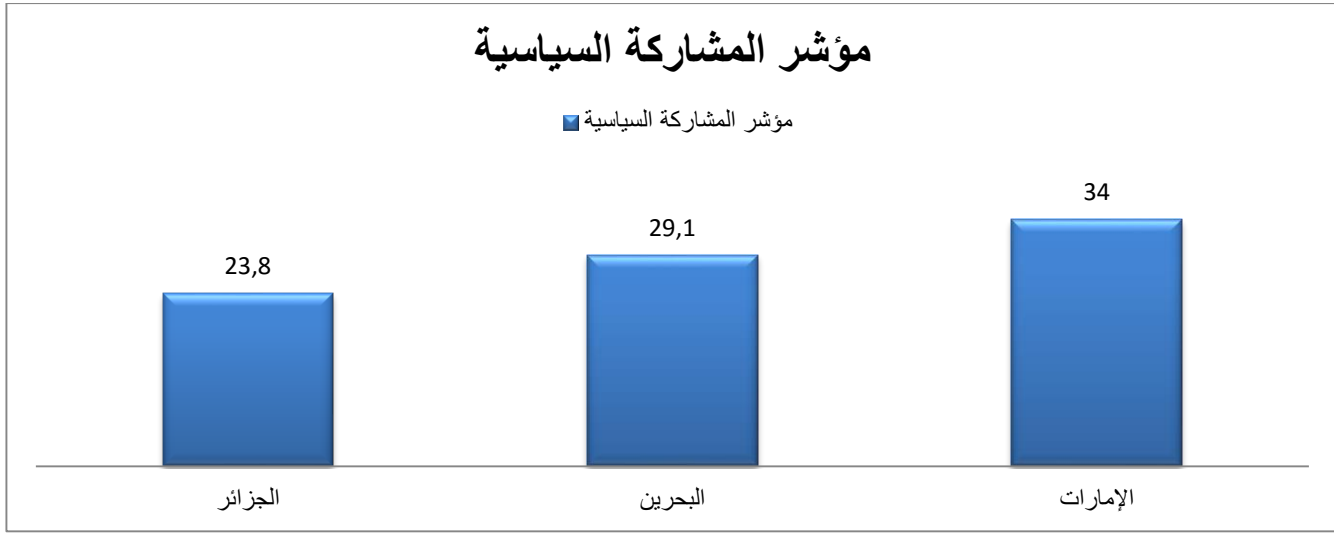
ثانياً-عراقيل البيئة السياسية:

بالرغم من تجاوز الجزائر لحالة العنف والانفلات الأمني الذي عاشتها خلال التسعينات - والتي كانت سبباً مباشراً في ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال تلك الفترة- بفضل تكريس المكانة المتميزة للدبلوماسية الجزائرية في الخارج، وتبني مشروع الوثام المدني والمصالحة الوطنية، وبهذا فقد حدثت نقلة نوعية في الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان عليه الأمر من قبل، لكن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائماً في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، لأن إشكالية الاستقرار السياسي تشتمل إلى جانب الخلو من حالات العنف، ومختلف التوترات على مدى فعالية الجهود المبذولة لإصلاح الدولة، بإعادة النظر في مهامها وهيكلها ووظائفها المختلفة، وبالتالي علاقتها بالمواطن، ومدى السعي لإقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد والبيروقراطية....، وهذا ما يعرف بالحكم الرشيد الذي ينظر إليه كمكون رئيسي لتخفيف التنمية المستدامة، وتجسيد مناخ الاستثمار الملائم الذي يبعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب .

ولتشخيص هذا الواقع في الجزائر فإننا نعتمد على جملة من المؤشرات، والتي بالرغم من عدم الجزم بمصداقيتها ودقتها المتناهية إلا أنها تبقى في نظر المستثمرين الأجانب دليلاً مهماً في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ويظهر من الشكل التالي أن الجزائر تحصلت على المرتبة 16 عربياً في مؤشر سيادة القانون بتنقيط 27.5% وبالتالي تعاني ضعفاً في فعالية جهاز الشرطة، واستقلالية جهاز العدالة، واحترام القوانين وتطبيقها مقارنة بعمان والإمارات كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، كما تحصلت على المرتبة 14 عربياً في مؤشر مستوى البيروقراطية بتنقيط 17.7% وهي بعيدة عن الإمارات والبحرين كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، مما يدل على التأثير السلبي للإجراءات المعقدة على مناخ

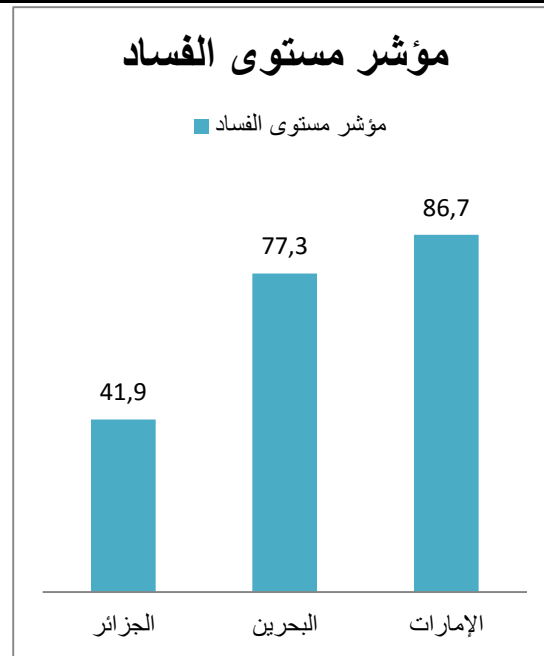
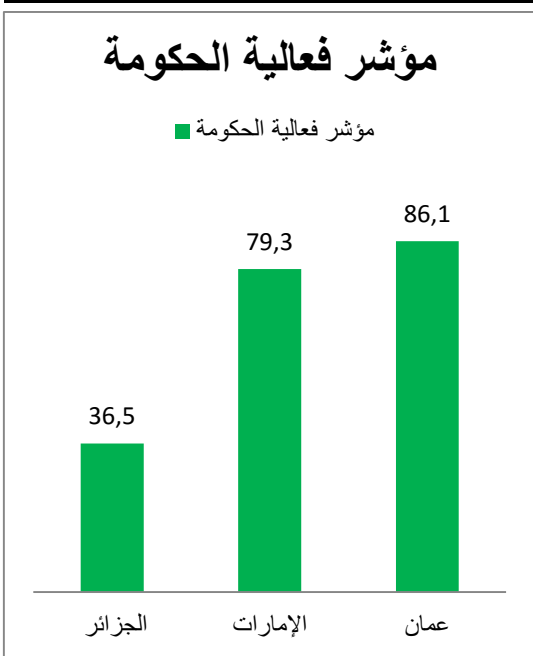
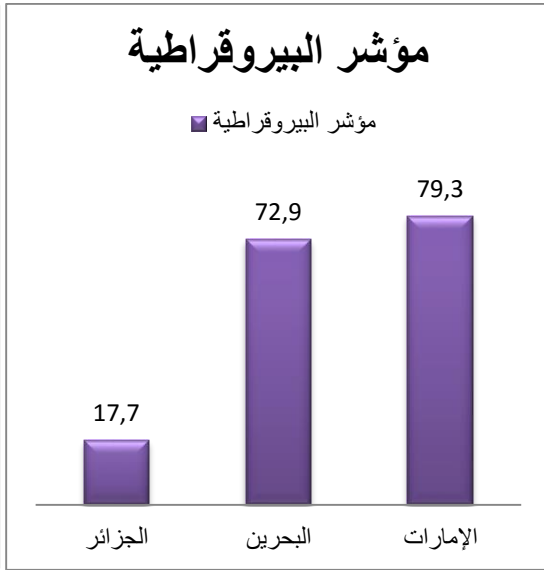
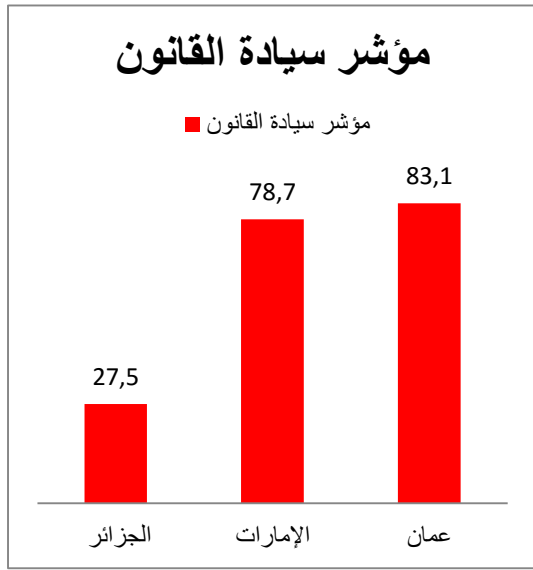
الاستثمار، كما تحصلت على المرتبة 13 عربيا في مؤشر فعالية الحكومة بتنقيط 36.5% وهي بعيدة عن أداء الإمارات وعمان كأحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر، مما يعني أن الجزائر تعاني ضعفا في نوعية الخدمات العامة وأداء القطاع العام، ويشير ترتيبها 12 عربيا في مؤشر مستوى الفساد على استمرار استخدام الصلاحيات لتحقيق المكاسب الشخصية، ويشير ترتيبها التاسع عربيا في مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة بتنقيط 23.8% على ضعف تطبيق الحقوق السياسية والمدنية واحترام حقوق إشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة، وهي نفس المشكلة التي تعاني منها أغلب الدول العربية إذ لم يصل تنقيط أحسن دولتين عربيتين في هذا المؤشر 35%¹.

الشكل رقم (05): مقارنة موقع الجزائر وأحسن دولتين عربيتين في مؤشرات الحكم الرشيد:



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2004، ص 127-132

¹ - من إعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2004، ص 127-132



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لعام 2004، ص 127-132

فبرامج الإصلاح والانفتاح الاقتصادي لم يواكبها إصلاحا مؤسساتيا حقيقيا، يعمل على إشراك أصحاب الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة وإدراك البدائل المتاحة للوصول إلى اختيارات عقلانية، وتفعيل أداء الحكومة والمؤسسات المتاحة للوصول إلى اختيارات عقلانية، وتفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة في إيصال الخدمات المختلفة و تأدية دورها بنجاحة، ولن يتم ذلك إلا بتطبيق معايير الكفاءة والمسؤولية والعقلانية في استخدام الموارد المتاحة، من خلال ضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتعزيز الديمقراطية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وإصلاح السلطة القضائية، وتشديد المحاسبة والمساءلة لتشكيل قيادا كبيرا على تصرفات المسؤولين للالتزام بمراعاة القوانين

المختلفة وتطبيقها، كل ذلك يضمن عدم هدر المال العام واستخدامه استخداما عقلانيا ينعكس إيجابا في دعم النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وتحقيق العدالة والمساواة، وبالتالي تعزيز ثقة المواطن بالدولة، وتحقيق الاستقرار.

ثالثا- المعوقات القانونية والإدارية:

بالرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته، والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين الأجانب، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، ما أدى إلى وجود قانون مشجع للاستثمار، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تحسين مناخ الاستثمار، فالإشكال يبقى قائما في الجانب البشري على مستوى مراكز ومواقع التنفيذ، نتيجة التركيبة المعقدة والذهنية الجامدة التي لا تتماشى مع التطورات الحاصلة.

وتعتبر الإدارة بمثابة الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدول أو تحالفها، فالتقدم الذي بلغته المجتمعات الغربية يرجع في جانب مهم منه إلى قوة إدارتها ذات الأسس العلمية والموضوعية، كما أن الانتكاسة التي صاحبت أغلب خطط التنمية في بعض الدول النامية منها العربية مردها إلى سوء التسيير الناتج عن ضعف إدارتها وبيروقراطيتها الجامدة.

وما يميز الإدارة الجزائرية هو البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وإنجاز المعاملات، وانعدام الحيوية، وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي جانب الرشوة في أوساطها، هذه العوامل ساهمت كلها في زيادة تكلفة الاستثمار، وتضييع الوقت و إفشال العديد من المشاريع الاستثمارية المحلية وخصوصا الأجنبية، حيث قدرت قيمة الاستثمارات العربية التي تنتظر التجسيد بنحو 05 مليار \$، منها الإماراتية والسعودية والمصرية، والكويتية، وهي لازالت عالقة بالرغم من أنها نالت موافقة الرئيس شخصيا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، بفعل الإرهاب البيروقراطي، والرشوة¹، فنتيجة تعود المستثمر الأجنبي على الشفافية والسرعة في المعاملات، وإلا كيف نفسر ما هو وارد في الجدول أدناه، حيث يقدر عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر بـ 14 إجراء، وهو ما يعني 24 يوم عمل، في الوقت الذي لا يتعدى في أحسن دولة عربية أربع (04) إجراءات، أي ما يقابل خمس (05) أيام عمل فقط، وفي الوقت الذي لا يتعدى عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج تراخيص البناء

¹- الخير، جريدة يومية جزائرية، العدد 5413، 2008/08/31 ص05.

في أحسن دولة عربية في هذا المؤشر بـ12 إجراء أي ما يقابل 43 يوم عمل، فإنه يصل في الجزائر إلى 22 إجراء وهو ما يعني 240 يوم عمل، وهذا ما يدل على الدور الشكلي للنافذة الواحدة التي تم إنشاؤها بناء على الأمر 01-03 لسنة 2001، فهي لم تؤد دورها في تقليص عدد الإجراءات و الأيام اللازمة لاستخراج تراخيص البناء، بمعنى أن صيرورة القرارات الإدارية في الجزائر لازالت تتصف بالمركزية، كما يرتفع عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل العقار في الجزائر إلى 11 إجراء أي ما يعادل 47 يوم عمل لذلك، في الوقت الذي يقدر في أحسن دولة عربية بإجراء واحد فقط، أي ما يعادل مدة يومين عمل لذلك، ولا شك أن ارتفاع الإجراءات والوقت في مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر يدل على ضعف أمن ملكية الأراضي، والممتلكات الخاصة بالعملية الاستثمارية، بمعنى غياب نظام فعال لتسجيل الممتلكات، كما يتطلب تنفيذ عقد تجاري في الجزائر 46 إجراء إداري وهو ما يعني 630 يوم عمل، في الوقت الذي يقدر في أحسن دولة عربية بـ36 إجراء أي ما يعادل 370 يوم عمل، ويتطلب خروج شركة من السوق الجزائرية سنتين ونصف، وهو ما يعني تحمل تكلفة تقدر بـ7% من الأموال بعد الإفلاس، في الوقت الذي يقدر في أحسن دولة عربية بسنة وثلاثة أشهر، أي ما يعادل 1% كتكلفة، ولا شك ان هذا يدل على أن بيئة التعاقدات في الجزائر غير آمنة إلى المستوى الذي يسمح بالحد من المخاطر وخفض التكاليف الخاصة بمختلف التعاملات، نتيجة ضعف النظام القضائي الذي يفتقد إلى القدرة والاستقلالية والفعالية في دعم حقوق ملكية المستثمرين، وتسهيل تدفق المعلومات، وتفعيل آليات فض المنازعات وحلها، كما يتضح كذلك ارتفاع الضرائب التي يتحملها المستثمر الأجنبي كنسبة من الأرباح في الجزائر، إذ تقدر بـ72%، في الوقت الذي تصل في أحسن دولة عربية إلى 11.3%، ويتجاوز عدد الوثائق اللازمة لتصدير شحنة واحدة، والأيام اللازمة لذلك والتكلفة ضعف ما هو موجود في أحسن دولة عربية، ونفس الكلام يقال بالنسبة لتكلفة استرداد شحنة واحدة والمدة اللازمة لذلك، أضف إلى ذلك ضعف موقع الجزائر في مؤشري ضمان الحقوق القانونية ومعلومات الائتمان التي بلغ تنقيطها فيها على الترتيب 3 و2 من 10، في الوقت الذي يصل في أحسن دولة عربية إلى 5 و6 على الترتيب من 10.

الجدول رقم (08): مقارنة موقع الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2014

المؤشر	تأسيس الكيان القانوني للمشروع		حماية المستثمر		الحصول على الائتمان		التجارة عبر الحدود	
	عدد	الوقت	مدى قوة حماية المستثمر (10-0)	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (10-0)	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر معلومات الائتمان (6-0)	عدد وثائق التصدير	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات	الوقت المستغرق بالأيام	مدى قوة حماية المستثمر (10-0)	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (10-0)	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر معلومات الائتمان (6-0)	عدد وثائق التصدير	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
الجزائر	14	25	5.3	4	3	2	8	17
أحسن دولة عربية	4	5	6.3	7	5	6	4	7
المؤشر	استخراج تراخيص البناء		دفع الضرائب		تسجيل ملكية الأصل العقاري		تنفيذ العقود التجارية	
المؤشر الفرعي	عدد الإجراءات	عدد أيام العمل	الضرائب كنسبة من الربح	عدد الدفعات في السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
الجزائر	22	240	72	34	11	47	46	630
أحسن دولة عربية	12	43	11.3	3	1	2	36	370
المؤشر الفرعي	تكاليف الاستيراد	الوقت المستغرق بالأيام	مدى قوة حماية المستثمر (10-0)	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (10-0)	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر معلومات الائتمان (6-0)	عدد وثائق التصدير	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
الجزائر	1428	23	5.3	4	3	2	8	17
أحسن دولة عربية	542	7	6.3	7	5	6	4	7
المؤشر	إغلاق المشروع		دفع الضرائب		تسجيل ملكية الأصل العقاري		تنفيذ العقود التجارية	
المؤشر الفرعي	تكاليف الاستيراد	الوقت المستغرق بالأيام	مدى قوة حماية المستثمر (10-0)	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (10-0)	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر معلومات الائتمان (6-0)	عدد وثائق التصدير	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
الجزائر	1428	23	5.3	4	3	2	8	17
أحسن دولة عربية	542	7	6.3	7	5	6	4	7

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير بيعة أداء الأعمال، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات لسنة 2014 على الموقع

www.iaigc.net تاريخ الإطلاع 2016/03/28

وبما أن المقارنة أجريت مع دولة عربية، فإن التعجيل بإصلاح الإدارة الجزائرية على كل المستويات سواء على مستوى القضاء، أو المصارف العامة، أو الجمارك أكثر من ضرورة إعطاء معنى للقوانين التي تم إصدارها، وهيئات التي تم إنشاؤها، لتسهيل القرارات الاقتصادية والاستثمارية للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب، والتي هي عبارة عن تصرفات قانونية.

الفرع الثاني: آفاق ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يرتبط استشراق آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمدى فعالية وجدية سياسات تحسين مناخ الاستثمار المستقبلية التي تنتهجها السلطات الجزائرية لتدعيم إيجابياته الحالية (الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسن مستوى بعض الهياكل القاعدية كالمطارات، وشبكة الاتصالات، وانخفاض

تكلفة اليد العاملة والطاقة، وحجم السوق)، والتقليل من السلبيات المختلفة (خصوصاً ما تعلق بارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بالنفط، واتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي، وضعف أداء القطاع الخاص و النظام المالي،...) وهذا من شأنه تخفيض مستوى التهديدات، و تحويل مزايا الموقع النسبية للجزائر (الموقع الاستراتيجي الهام، إذ تتوسط دول المغرب العربي وتعتبر بوابة لإفريقيا، وهي قريبة من أوروبا، كما تتمتع بإمكانيات طبيعية هائلة نتيجة شساعة مساحتها وتنوع أقاليمها المناخية) إلى فرص استثمارية حقيقية، خصوصاً في مجالات الصيد، الزراعة و السياحة، وفي هذا الإطار فقد عرفت هذه العملية تباطؤاً كبيراً، فأغلب عراقيل وصعوبات الاستثمار لم يتم تجاوزها بالرغم من أن السلطات قد باشرت الإصلاحات منذ أوائل التسعينات، بل وقد تدعمت بعض العراقيل أكثر، وهذا ما يفسر تراجع ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات كما تأكد سابقاً، إذ فقدت الجزائر 10 مراتب في مؤشر التنافسية الإجمالي بين سنتي 2006 و 2012، وفي المقابل فقد قطعت عدة دول نامية أشواطاً كبيرة في تحسين مناخها الاستثماري، وقد تميزت بفعالية كبيرة و مستمرة في جلبها لاهتمامات المستثمرين الأجانب.

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعني مباشرة موقعها المستقبلي في هذه الظاهرة، وبالتالي مدى إمكانية تدعيم مكانتها على الأقل بين الدول النامية في إقناعها للمستثمرين الأجانب وجلب اهتماماتهم، وفي هذا الإطار فإن التوقعات تشير إلى بقاء الجزائر ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للمستثمرين، ذلك أن عراقيل مناخ الاستثمار كارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، واتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والقطاع الموازي، وضعف أداء القطاع الخاص والنظام المالي، كلها عراقيل يصعب تجاوزها في المدى القصير، وتوقعات الدليل المركب لمناخ الاستثمار تؤكد أن الجزائر ستبقى من ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية في المدى المتوسط، ويستحيل في نظر هذا المؤشر أن تلحق الجزائر بمستويات الدول المتقدمة.

خاتمة الفصل الأول:

يتضح لنا مما سبق ذكره في هذا الفصل، أنه نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل تسعى المضيئة خصوصا الدول النامية إلى توظيفه كعامل لتدعيم مخططاتها التنموية بالموازاة لذلك فإن المستثمرين الأجانب يعتبرونه عاملا ديناميكيا لانتشارهم في السوق العالمية وتعظيم أرباحهم.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي أبدت مجهودات لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية حيث قامت هذه الإصلاحات وباشرت بتنفيذ عدة برامج تقوم على تحرير الاقتصاد وخصخصته، لكن بالرغم من إرساءها لهذه الإصلاحات ورغم الحوافز التي منحتها للمستثمرين الأجانب إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

مقدمة الفصل الثاني:

لقد حظي الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقد أوضحت تلك الدراسات إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الاقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على حين تناولت دراسات أخرى معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو Robert solow 1956-1957، ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة R.Lucas1988، P.Romer1986، Baro 1990، تشكل الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات، على الرغم من أن الجهود الرامية لتفسير مصادر النمو الاقتصادي ولا سيما دور تراكم رأس المال يعود إلى عهد آدم سميث سنة 1776، إلا أن الفهم الرسمي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال Harrod-Domar، حيث ركز الفكر الكلاسيكي على أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم لم يوضحوا الآلية التي من خلالها ينتقل تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك حاول الفكر الحديث علاج أوجه القصور في الفكر الكلاسيكي، إذ اهتم بالدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، حيث تمثلت تلك المزايا بالتكنولوجيا الحديثة، وكفاءة رأس المال البشري باعتباره عنصرا حاسما في عملية النمو، وتوافر مجموعة من المقومات في الدول المضيفة للاستفادة المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر مع كل من الاستثمار المحلي الأجنبي المباشر، وقد توسع هذا التحليل ليشمل مجالات أخرى، تمثلت في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع كل من الاستثمار المحلي، وحجم التجارة الخارجية، وعوائد التقدم التكنولوجي والتي تؤدي إلى حفز النمو الاقتصادي. وفي ما يلي عرض لأهم وجهات نظر الفكر الاقتصادي في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي، واعتبروا أن النمو الاقتصادي هو عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة، وأكدوا من خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تصحيح للسياسات الوطنية¹، والتي تؤدي إلى تحقيق عجز أقل في المالية العامة قيودا على التجارة الدولية والتدفقات المالية وقد تم استعمال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير لتعريف النمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم توضيحه

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي: في هذا المطلب سنتناول النمو الاقتصادي في

الفرع الأول أما الفرع الثاني سيعالج عناصره

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

ليس من السهل التطرق الى المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي و إنما سوف نلمح لها في مايلي: حيث أن العديد من الاقتصاديين أمثال **S.Kuznets** من الو.م.أ و **W.A.Lewis** من إنجلترا و **F.Perrous** من فرنسا.... إلخ اهتموا بمفهوم النمو الاقتصادي فهم يعتبرونه مرادف لارتفاع الدخل الوطني والبعض يعتبرون النمو هو نمو السلع والخدمات ولقد تعددت التعاريف والمفاهيم من مفكر لآخر وستتطرق لبعضها فيما يلي :

تعريف سامويلسن (P.a.Samuelson): "النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام PNB المحتمل أو الناتج الوطني لبلد أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي"²، حيث يعتبر المؤشر الأساسي للنمو الاقتصادي يتمثل في الناتج الوطني الحقيقي (PNN): الناتج الوطني الصافي، أو PNB: الناتج الوطني الخام)، حيث النتائج التي تحصل عليها على مستوى النمو الاقتصادي كانت متقاربة باستعماله لأحد المؤشرين السابقين لكن من الأحسن و الأجدر في رأيه استعمال الناتج الوطني الصافي (PNN) لقياس النمو الاقتصادي بسبب سهولة الحصول على المعطيات الخاصة بهذا المؤشر.

وحسب تعريف الدكتور عطية محمد عبد القادر عطية في كتابه: يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن³، هذه الزيادة تؤدي الى رفع مستويات

¹ - روبرتو زاغا، "إعادة النظر في النمو" مجلة التنمية والتمويل، المجلد 43، العدد 1 (واشنطن، صندوق النقد الدولي، مارس 2006) ص7.

²-P.A.SamuelsonetW.D.NordhausEconomie Edition Economica 16eme Edition 2000 p 518.

³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 11.

المعيشة، ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي GDP، ويجب أن يتحقق النمو الاقتصادي دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات.

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

ويلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي هذا الأخير الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها¹. أما الدخل الحقيقي فيعبر عنه بالعلاقة الآتية:

الدخل الحقيقي = الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار

والذي يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض وتتدهور مستوى معيشته، أما إذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة، فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يساوي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم

أو أن معدل النمو الاقتصادي يساوي: معدل نمو الدخل الكلي ناقص معدل النمو السكاني²

أما الاقتصادي S.KUZNETS فيعتبر النمو الاقتصادي على أنه أساس ظاهرة كمية وبالتالي، يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد على أنه "الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"³ ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى⁴:

1- النمو الاقتصادي الموسع: نمو الدخل يتم بنفس نمو معدل السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

2- النمو الاقتصادي المكثف: نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، نفس المرجع السابق، ص12

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، نفس المرجع السابق، ص 12.

3- RegisBENICHI , Marc NOUSCHI, La croissance au XIX ème et XX ème siècle, 2ème Edition (Paris ; edition Marketing , 1990) p44.

4- Jacque BRASSEUL, Introduction à l'économie du développement, paris-Armond colin Edition 1993-p13.

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي:

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجموعات تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التقني، تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

أولا-عنصر العمل: والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمال، ونتاجية عنصر العمل تتحد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الانتاجية¹

ثانيا-عنصر رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة²

ثالثا-التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول³.

المطلب الثاني: مقياس النمو الاقتصادي

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها:

أولا- المعدلات النقدية للنمو: ويتم قياس النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد

¹- محمد ناجي خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، القاهرة دار النشر: دار القاهرة، سنة 2001 ص 34.

²- سولو روبرت نظرية النمو ترجمة ليلي عبود الطبعة الثانية بيروت، المنظمة العربية للترجمة، بدون سنة نشر ص 306.

³- محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل فيما بين العملات، والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية¹.

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيات

سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، ويتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج

أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، وهذا ما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل²

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات

الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحويل إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة التضخم.

ثانيا- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،

ومن الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد

¹ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، سنة 1999، ص 118.

² - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، نفس المرجع السابق، ص 119.

تم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من أطوال الطريق العامة¹.

ثالثا- مقارنة القوة الشرائية: لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملة في البلدان الأخرى، وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين تبادل العملة بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدلات تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت اقتصاد المخطط في السبعينات من القرن الماضي، وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة².

المبحث الثاني: التفسير الكنزي و النيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

ظهر النمو الاقتصادي في طيات أطروحات كل من "كوندرسات، تيركو، ثم الكلاسيكيون أمثال آدم سميث حيث ربط مسار النمو الاقتصادي بتقسيم العمل وكذا الربحية الإنتاجية، و دافيد ريكاردو أظهر نوعا ما من التفاؤل المؤكد حيث تتضمن نظريته المهتمة بالتوزيع إذ يبين أن الربح هو الدخل المتبقي المؤدي الى تراكم رأس المال وتوقف النمو يعني الاقتصاد في حالة ركود و روبرت مالتوس، جون ستيوارت ميل، شومبيير و يونغ معطيا أهمية كبيرة لما جاء به آدم سميث و أ. مارشال فقد أكد ألين يونغ على أهمية التقدم التكنولوجي و اعتبره مصدر اللغات المتزايدة ومؤشر التغيير ينشر بصفة متراكمة على الاقتصاد وقد نظروا الى النمو الاقتصادي أساسا على أنه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي"³ أي يكون هناك نمو اقتصاديا إذا كان هناك نمو في المستوى العام للاقتصاد أي بمعنى في المتغيرات الاقتصادية الكلية ويقصد هنا:

¹ -محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد، نفس المرجع السابق، ص119.

² -محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد، نفس المرجع ، ص120.

³ - Dominique Guellec , les nouvelles Théories de croissance, édition la découverte, France, 2001, p25.

- الناتج
- مخزون رأس المال
- الاستهلاك

يتزايدون وفق إيقاع العمل، الإشكال الذي كان عند دراسي هذا الاختصاص يكمن في إيجاد ايطار تصوري يسمح بفهم والتمكن من الظاهرة. ثم تلاها كينز بأثر الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وما بعدها، حيث ظهرت مشاكل التوازن إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعدها بدأ الاهتمام الأكبر والصريح بهذا اليوم، وبدأ التفصيل فيه ما بين المحتمل ، الفعلي ، الأمثل. وكما يجاز لأهم النماذج الفكرية عن النمو الاقتصادي وذلك نقلا عن مجلة ¹ Alternatives économiques فقد حصرتها فيما يلي:

أولا- الفكر المهيكلون: ومن المفكرين الأساسيين نجد N.kondratieff ، S.Schunperter ، و A.Chandle ويرون أن: التقدم التكنولوجي لا يؤثر على النمو الا من خلال الرهانات المحدثة من طرف المبتكرين لكن كثافة التقدم التكنولوجي ضعيفة فالنمو يكون أضعف مما يغير الدورات طويلة للتوسع ثم تباطؤ النمو.

ثانيا- الفكر الماركسي: ومن المفكرين الأساسيين نجد P.Barren و E.Mandel ويرون أن: نمو القوى المنتجة يظهر من خلال الذكاء البشري، ولكنه انتقد من طرف النوع الرأس المالي.

ثالثا- الكينزيون: ومن المفكرين الأساسيين نجد R.Harrod و E.Domar و N.Kaldor ويرون أن: النمو هو نتيجة الاستثمار، ولا يوجد إلا الاستثمار الذي يضمن توازن العمالة الكاملة لهذا يسير النمو على شفرة السكان، الذين سبقوا الكينزيون طور وتحليلا للنمو الذي يتركز على توزيع الدخل وهم الذين عرفوا بمدرسة التنظيم.

رابعا- النيوكلاسيكيون: ومن المفكرين الأساسيين نجد R.Solow و F.Ramsey ويرون أن النمو ينتج عن الاستثمار لكن وجود الغلة المتناقصة (تناقص الغلاة) في فعالية رأس المال يؤدي حتما الى الحالة الساكنة والتقدم والتكنولوجي، حيث قامت النماذج النيوكلاسيكية بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة، وتوافر المعلومات، وقابلية

¹ -Revue Alternatives Economiques Hors Série n° 53-3Trimestre 20002 p 15.

رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقاً للاختلاف العائد على رأس المال¹، وعلى هذا الأساس اهتمت تلك النماذج بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي حيث ركزت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق ذلك، وقامت بتحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي والنمو في مدخلات عناصر الإنتاج المتمثلة في رأس المال والأرض والعمل والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على نماذج قياسية للنمو، وبالتالي فقد اهتمت بتخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر النماذج النيوكلاسيكية امتداداً لنموذج هارود-دومار، ونموذج سولو-سوان حيث ركز النموذجان على أهمية الادخار، على عكس كينز الذي لم يصل إلى دراسة نموذجية في هذا المجال.

خامساً - النيوكيفرليون: ومن المفكرين الأساسيين نجد J.Hicks حيث اهتموا بحالة الاقتصاد التي تسمح وتمكن المرور من نظام تقني إلى آخر مما يسمح من الاستفادة ودعم النمو عن التقدم التكنولوجي.

سادساً - النمو الداخلي: ومن المفكرين الأساسيين نجد P.Romer و P.Aghion ويرون أن التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي ينتجان عن المكاسب التي يؤملها المبتكرون كفاءة الدول في حفر وتوزيع البحث الأساسي لخلق الأفكار.

سابعاً - مدرسة التنظيم: ومن المفكرين الأساسيين نجد B.Billaidot و R.Boyer و P.Askenazy ويرون أن النمو ينتج من مكاسب الإنتاجية أي من نظام التراكم لكن استقرار وتنظيم النمو يرتبطان بالمداخل الحاصلة عن المكاسب الإنتاجية الموزعة على مجموع أفراد المجتمع.

ثامناً - الايكولوجيون: ومن المفكرين الأساسيين نجد D.Meadows، Rogen - N.Georgescu ، S.Larouche ويرون أن النمو الاقتصادي غير مستدام على المدى الطويل، لأنه يدمر الموارد غير قابلة للتجديد ويعمل على تراكم الفضلات، كما أنه يرتفع درجة الخطأ لدى الذين يعتمدون على المواد النادرة.

¹ - هوشيار معروف: دراسات في التنمية الاقتصادية، دارصفاء، عمان، سنة 2005، ص 381-382.

المطلب الأول: التحليل الكنزي J.M.Keynes ونموذج هارود-دومار Harrod-Roy
:EvseyDoma

في هذا المطلب سنتناول كل من التحليل الكنزي، ونموذج هارود-دومار في فرعي هذا المطلب.

الفرع الأول: التحليل الكنزي:

يمكن القول بأن التحليل في مجال النمو عند كينز لم يصل إلى حد وضع نموذج في هذا المجال، على غرار النماذج المعروفة والتي سوف يتم تناولها لاحقاً¹، إلا أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، فقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي و عملية تحريك الطلب الفعال، وقد رأى كينز أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو من أجل الطويل²، حيث اعتبر أن الطلب الفعال يتكون من: طلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي والتي تعطى بالصيغة التالية:

التغيير في الدخل = المضاعف x الزيادة في الاستثمار

وبالتالي فإن من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل، لا بد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالنتائج الإجمالية، فيكون الطلب الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد أدخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي³، وبالتالي فإن التحليل الكنزي لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، وهكذا ترك كينز موضوعات النمو والتنمية لاقتصاديين مدرسة Cambridge.

¹ - عقيلة عز الدين محمد طه، أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1990، ص4.

² - عيد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر، وتحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2004 ص 20.

³ - هوشيار معروف- نفس المرجع السابق ص 381-382.

الفرع الثاني: نموذج هارود-دومار Roy Harrod- Evsey Domar:

لقد حاول كل من دومار-هارود البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنزي وعناصر النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي، وانطلاقاً من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، وباستخدام دوال إنتاج تتسم وتميز بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، وانطلاقاً من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت¹، ثم صياغة أفكار هارود-دومار في شكل نموذج يظهر أن:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{رأس المال/الناتج}}$$

ويعد مفهوم معامل رأس المال أو نسبة رأس المال / الناتج من المفاهيم الأساسية في نماذج هارود-دومار، ويعرف ذلك المفهوم بأنه حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة، ويتكون النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي على النحو التالي:

يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل².

$$S = sy \dots \dots \dots (1) \quad S: \text{الادخار الإجمالي}$$

S : الميل المتوسط للادخار

y: الدخل الوطني

$$I = \Delta k \dots \dots \dots (2) \quad k: \text{رأس المال}$$

الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال.

$$\frac{k}{y} v =$$

$$v = \Delta k = Vy \Rightarrow \frac{\Delta k}{\Delta y} \dots \dots \dots (3)$$

V معامل رأس المال

53- هوشيار معروف- نفس المرجع السابق ص 385

2 - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

وأن الادخار الوطني الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار الوطني I^1

$$I=S.....(4)$$

$$I=\Delta k = V\Delta y.....(5)$$

و أن

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على الشكل:

$$S=sy=V\Delta k = \Delta k = I \dots \dots \dots (6)$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$sy=V\Delta k.....(7)$$

حيث أن معدل النمو g هو: $\frac{\Delta k}{y}$

$$g=\frac{s}{V}.....(8)^2$$

والعلاقة رقم (8) تبين لنا شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها هارود- دومار والذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال على الناتج وذلك على النحو التالي:

$$g=\frac{s}{V} = \frac{s}{k/y}$$

حيث تشير y, k, S, s, g على التوالي معدل النمو الاقتصادي، معدل الادخار، الادخار المحلي الإجمالي، رصيد رأس المال، والناتج، و أن :

I_d الاستثمار المحلي

I_f الاستثمار الأجنبي

$$I_d + I_f = k$$

رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي يصبح معدل النمو كالتالي:

$$g = (I_d + I_f/y)/k$$

$$g = \frac{s}{K} + (I_f/y)/k$$

¹ - ميشيل توداروا، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن الحسيني، محمود حامد محمود عبد الرزاق -الرياض، دار المريخ للنشر، سنة 2006، ص 126-127.

² - ميشيل توداروا، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

$$I_s = \frac{I_d}{y}$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي، أهمهما الاستثمار الأجنبي (مباشر، غير مباشر)، أو تقوم تلك الدول بالتنازل على النمو المستهدف، أو رفع سعر الفائدة على الودائع، أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الأجنبي، أما البديل الرابع والذي يعتبر أكثر أهمية ومنطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة.

فاعتماد تلك الدول على الاقتراض يؤدي بها إلى تحمل أعباء إضافية لخدمة الديون، أما اعتمادها على رفع معدلات الفائدة، فإنه سيؤثر على الاستثمار المحلي، وأخيرا فإن تنازل تلك الدول على معدل النمو المستهدف فإنه يتسم بعدم المنطقية، كما أكد ذلك روستو، و أن الدولة تكون في مرحلة الانطلاق إن كانت قادرة على ادخار من 15% إلى 20% من الناتج فإن النمو الاقتصادي ممكن أن يحدث بمعدل أسرع من تلك الدول الأقل ادخارا، هذه الأخيرة ولتغطية النقص الفادح في الادخار فإنها تلتجئ إلى المساعدات الأجنبية أو الاستثمار الخاص الأجنبي³.

كما أشار هارود إلى التغيير التقني الطبيعي، من خلاله اكتشاف طرق إنتاج جديدة ضمن دالة الإنتاج، وهذا ما يدل على دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبه من تكنولوجيا عالية وراقية تساهم في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج.

ويرى فيريباغ في إطار نموذج هارود-دومار سنة 1992 أن هناك تكامل ينشأ بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أشار إلى زيادة تدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وتؤدي إلى القضاء على ضعف المدخرات المحلية في الدول النامية⁴.

1- محمد قويدري - نفس الرجوع السابق-ص 41.

2- زاهي الرشيدان عبد الله، الاقتصاديات في التعليم، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، سنة 2005، ص 47.

3- ميشيل تودارو، - نفس الرجوع السابق-ص 128-129.

4-محمد قويدري- نفس الرجوع السابق-ص 42

المطلب الثاني: نموذج سولو-سوان، نموذج سولو مع رأس المال البشري، نموذج pradeep Agrawal:

في هذا المطلب سنتناول كل من نموذج سولو - سوان مع الرأس المال البشري في الفرع الاول من هذا المطلب أما الفرع الثاني فخصص لنموذج pradeepAgrawal

الفرع الأول: نموذج سولو -سوان:

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد ويقوم النموذج على توسيع إطار هارود-دومار عن طريق ادخار عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، وقد قام سولو بدراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل لرأس المال والعمل انطلاقا من دالة

الإنتاج¹

$$y = f(K.L) \dots\dots\dots(1)$$

K : رأس المال.

L : العمل.

فإن $f > 0$ المشتقة الأولى موجبة.

و $f < 0$ المشتقة الثانية أقل من الصفر والتي تعني تناقص الغلة، و إن الادخار = $E = sY \dots\dots\dots(2)$

و أن نسبة من الناتج ستدخر وتستثمر أما n فإنها نسبة نمو العمل.

$$\dot{k} = sy \dots\dots\dots(3)$$

$$\dot{k} = sf(K.L) \dots\dots\dots(4)$$

وبما أن f دالة متجانسة ومن الدرجة الأولى يمكن كتابة: $\dot{k} = sf\left(\frac{K}{L}; 1\right) \dots\dots\dots(5)$

وباعتبار أن رأس المال للفرد يساوي $k = \frac{K}{L}$ فإن: $\frac{\dot{k}}{k} = sf(k) \dots\dots\dots(6)$

¹- صدر الدين صوابلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006، ص 89. "سولو رويبت 1924، اقتصادي أمريكي، ولد بيوكلينبورك، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1997"

$$k = K/L \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L) \Rightarrow \dot{k}/k = \dot{K}/K - \dot{L}/L$$

$$\dot{k} = sf(k) - k \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots \dots (7) \quad \text{فإن}$$

وقد افترض سولو أن معدل الزيادة في اليد العاملة $\frac{\dot{L}}{L}$ ثابتة تقدر بـ: n

$$\dot{k} = sf(k) - nk \dots \dots \dots (8)^1$$

يحسب تراكم رأس المال بتخفيض δk من المعادلة رقم (3) وتصبح معادلة النمو :

$$\dot{k} = sf(k) - (n + \delta)k \dots \dots \dots (9)$$

حيث أن δ معدل اهتلاك رأس المال.

وتعني المعادلة (9) أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:

- الاستثمار للفرد والذي يؤدي الى الزيادة فيه الى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد sk الذي يؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk والذي تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

أما النمو الاقتصادي على المدى الطويل فيكون مستقرا في حالة نمو عوامل الإنتاج بمعدل ثابت، ويمكن ملاحظة الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في الرأس المال مساويا للصفر، وكلما كانت نسبة رأس المال أقل من الحالة المستقرة كلما كان معدل النمو أكبر².

ويرتكز هذا النموذج على فرضية استخدام المزيد من عنصري العمل و رأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، حيث نجد أن النموذج النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة (تناقص العوائد) و رأس المال³، ونظرا لافتقار الدول النامية لعنصر رأس المال مقارنة بالدول الصناعية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في

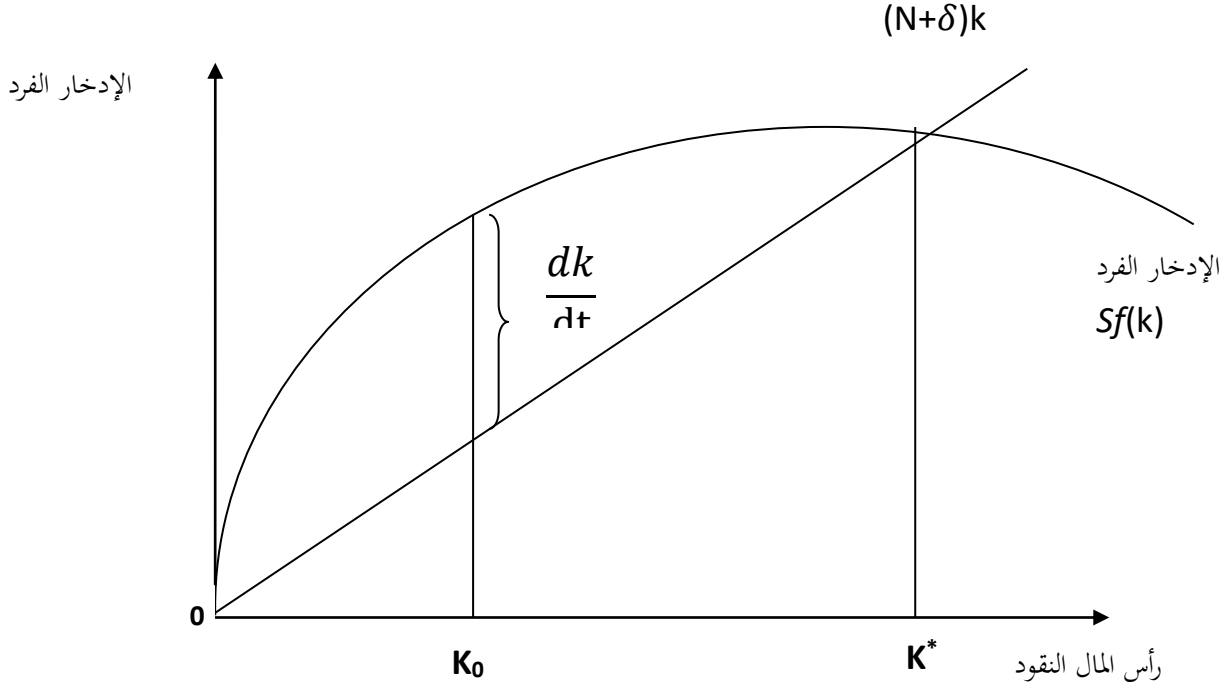
¹ -Ahmed Zakane, **Dépenses publique productives croissance à long terme et politique Economique, d'analyse Economique Appliquée au cas de l'Algérie**, Thèse de l'obtention du diplôme du doctorat d'Etat en sciences Economiques d'ALGER ,2003.p47-48.

²Ahmed Zakane, Opcit.p48.

³ - ميشيل تودارو، نفس المرجع السابق، ص 150.

تلك الدول، الأمر الذي من شأنه تحفيز انتقاله من الدول ذات الوفرة الى الدول النامية في شكل استثمارات أجنبية.

شكل رقم (06) يبين علاقة النمو الاقتصادي مع التقدم التقني الخارجي¹



مصدر: - Philippe Aghion , Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène-

Paris,Dunod,2000,p17

استطاع سولو بناء نموذج لقياس النمو، أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو حيث تم توظيف عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدالة الإنتاج وقد قام بصياغتها على الشكل التالي: $y = A(K.L.F.Z)$

$$A(K.L.F.Z)$$

حيث أن:

Y : تشير الى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K : تمثل رأس عنصر العمل.

L : تشير إلى عنصر العمل

F : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

A : تمثل كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

¹-Philippe Aghion , Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène- Paris,Dunod,2000,p17.

Z : تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات.

وقد قام DE MELLO سنة 1997 بصياغة المتغيرات السابقة في صورة متوسط نصيب الفرد، وقد ركز سولو على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية، معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، باعتبار أهمية هذين العنصرين¹. وأكد نموذج سولو على أن التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، كما أوضح سولو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ويرفع من معدله ومن ثمة يتباطأ هذا النمو وذلك لسببين مختلفين:

- تصاعد حصة العامل الواحد من رأس المال (أي نسبة $\frac{K}{L}$) وهو هبوط الناتج الحدي لرأس المال تاركا معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون تغيير، وقد نوه سولو بالتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي ودورها في تعظيم عوائد الإنتاج.
 - لقد أثبتت الدراسات والتجارب عند إختبار نموذج سولو أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طرديا برصيد الفرد من رأس المال، والعمالة ونصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي، ودرجة الانفتاح².
- كما تم التوصل في إحدى نتائج الدراسات إلى أن العمل غير المدرب فسر بـ 13% و رأس المال البشري بـ نسبة 45% من هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات والذي أعطاه سولو قدرا من الاهتمام وفي هذا السياق تم تطبيق نموذج سولو على مجموعة من الدول من بينها "تايوان" مع الأخذ بالتقدم التكنولوجي والاستثماري في رأس المال البشري وكانت النتائج أن ترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي و أن مساهمة كل من رأس المال المادي والبشري في زيادة الدخل كانت 32% و 29% على التوالي، وهذا بعد استعمال دالة الإنتاج كوب دو جلاس.

1 - محمد قويدري -مرجع سبق ذكره- ص 40.

2- هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 375.

الفرع الثاني: نموذج سولو Solow مع رأس المال البشري:

لقد قام كل من Welle, Mankiw سنة 1992 انطلاقاً من "نموذج سولو" بإدخال متغير جديد وهو الرأس مال البشري كأحد العوامل التي تساهم في تفسير النمو الاقتصادي معبراً عن ذلك العامل بمستوى التمدرس، حيث أصبحت دالة الإنتاج لكوب دو جلاس من الشكل¹:

$$y(t) = k(t)^\alpha H(t)^\beta (A_t L_t)^{1-\alpha-\beta}$$

حيث أن $0 < \alpha + \beta < 1$

K : تمثل رأس المال المادي.

H : يمثل رأس المال البشري.

L : يمثل عنصر العمل.

A : العامل التكنولوجي.

مع الملاحظة أن معدل نمو العمل أو السكان افترض ثابتاً n وتزايد التكنولوجيا بمعدل g ، نأخذ كل

$$y = \frac{Y}{L}, k = \frac{K}{L}, h = \frac{H}{L} \text{ من:}$$

فإن رأس المال المادي والبشري يحدد بالعلاقة التالية: $\frac{dk}{dt} = s_k y_t - (\eta + g + \delta)k_1$

$$\frac{dh}{dt} = s_h y_t - (\eta + g + \delta)h_1$$

حيث δ معدل اهتلاك رأس المال المادي والبشري.

وانطلاقاً من العلاقات السابقة قام Welle, Romer, Mankiw بإدخال متغير الاستثمار الأجنبي كأحد

عوامل تفسير النمو الاقتصادي في نموذج النمو الذي أعاد كل من Johson, Durlaif سنة 1995 صياغته على

الشكل²

$$\begin{aligned} \log y_{t,i} - \log y_{t_0,i} &= B_0 + B_1 \log Y_{T_0,i} + B_2 \log(I/GDP) + B_3 \log(n_i + g + \delta) + B_4 (School)_i \\ &+ B_5 \log 5FDI/GDP)_i + \varepsilon_i \end{aligned}$$

حيث أن:

$y_{t_0,i} - t_{t,i}$: يمثل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t و t_0 .

¹-Philippe AGHION , Peter HOWIT, « Théorie de Croissance Endogène », Paris Dunod, 2000, P36.

²-Somak NGOWATTANA, « Bénéfice inégaux des IDE » Cahiers de recherche EURISCO, n° 2005-11 , université Paris Dauphine, 2005, p10.

I/GDP : معدل الاستثمار المحلي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

$\delta.g.n$: تمثل معدل الزيادة في القوى و معدل نمو التكنولوجيا (المفترض خارجيا)، معدل اهتلاك رأس المال.

$Schooli$: يمثل معدل التمدرس على المستوى الثانوي.

FDI/GDP : معدل الاستثمار الأجنبي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

ϵ : هامش الخطأ.

وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على رأس المال المحلي و الأجنبي ونسبة التمدرس للعامل البشري، هذه العوامل تساعد على النمو الاقتصادي حيث قام *SomakNgowattana* سنة 2005 بدراسة شملت 211 بلدا امتدت على فترة 1980 إلى 2003 مستعملا النموذج السابق، وخلصت تلك الدراسة على الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلية لتلك الاستثمارات، و تأثير ذلك على المستوى التعليمي والعائدات الخاصة بكل فرد، وحسب درجة الدخول الخاصة بكل فرد.

الفرع الثالث: نموذج *PradeepAgrawal*:

لغرض دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي قام *pradeepAGRAWAL* سنة 2000 باستعمال دالة الإنتاج، بالإضافة المتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي إلى العوامل المفسر للنمو الاقتصادي، وإضافة عامل الصادرات التي تتأثر بالتكنولوجيا التي تأتي من الخارج عن طريق الاستثمارات الأجنبية وقد انطلق من الشكل¹:

$$y = (L, K_d, K_f, X, T)$$

حيث أن:

y : الناتج المحلي الإجمالي.

L : عنصر العمل.

K_d : رأس المال المحلي.

K_f : رأس المال الأجنبي.

X : الصادرات.

¹ Réal CHERIZARD, *Investissement direct étranger (IDE) et Croissance (1980-1999) Cas de quelques pays de la Caraïbe*, Rapport présenté en vue de l'obtention du grade de Maitrise en sciences Economiques (Université de Montréal : Département des Sciences Economiques, 2004.p 20.

T : تحسين الإنتاجية عن طريق العامل التكنولوجي، وبإدخال اللوغاريتم على معادلة الإنتاج ثم اشتقاقها تصبح من الشكل¹:

$$G = a + b\widehat{k}_d + c\widehat{k}_f + d\widehat{x} + e\widehat{L} + u \dots \dots \dots (1)$$

يشير الرمز $\widehat{}$ إلى معدل نمو كل عنصر.

u : يمثل المتغير العشوائي.

G : تمثل معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي.

وقد تم حذف متغير العمل كعامل مفسر للنمو الاقتصادي بسبب أن الدراسة تمت على الدول التي لا تستعمل اليد العاملة بكثرة كدول جنوب شرق آسيا والتي أثبتت الدراسات التطبيقية أن عامل العمل غير معنوي بالنسبة للنمو الاقتصادي، و اعتبر أن معدل نمو كل من :

✓ نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر ب: $(\frac{FDI}{y})$

✓ نسبة الاستثمارات المحلية تحدد ب: $(\frac{Invnf}{y})$

وتصبح معادلة النمو الأساسية من الشكل:

$$G = a + b \frac{Invnf}{y} + c \frac{FDI}{y} + d\widehat{x} + u \dots \dots \dots (2)$$

من خلال المعادلة (2) نلاحظ أن المعامل c للمتغير $\frac{FDI}{y}$ يجب أن يكون مساويا للمعامل b الخاص بالمتغير $\frac{Invnf}{y}$ إذا كانت الاستثمارات الأجنبية لها تأثير متكامل الاستثمارات الوطنية لزيادة النمو الاقتصادي، وإذا كانت مساهمة التكنولوجيا و رأس المال البشري في القدرات التصديرية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تؤدي إلى زيادة ورفع معدلات النمو الاقتصادي فإن المعامل c يكون أكبر من المعامل b ومن جهة أخرى إذا كانت c أقل من b فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يكون سالبا على النمو الاقتصادي وبالتالي يؤدي إلى تثبيط معدله².

¹- RéalCHERIAZARD , opcit.p.20.

²-- RéalCHERIAZARD , locit.p.20.

المبحث الثالث: التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

على الرغم من أن نظرية النمو الاقتصادي تبعا للنظرية الكلاسيكية الحديثة ترى أن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، إلا أنها لم توضح الكيفية أو الطريقة التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي، حيث أنها افترضت أن التطور التكنولوجي كأحد أهم عناصر مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ينمو بمعدل تلقائي وبالتالي فإن هذا التفسير غير مقنع نظريا، لأن النظرية الكلاسيكية في نهاية الأمر ترى أن المصدر النهائي للنمو الاقتصادي لا يمكن تفسيره، ونظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين حاول الاقتصاديون تحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الحديثة أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين مثل (1990) P.romer, (1988) R.Lucas, (1991) Baro¹ إلى تطوير وتفسير مجموعة من النصوص والدراسات المؤلفة للتقدم الذي أحرز في مجال النمو والتقنية، وتوضيح دور و أهمية كل من رأس المال البشري، والبحث والتطوير باعتبارها عناصر حاسمة في عملية النمو الاقتصادي، وانطلاقا من نظريات النمو الداخلي توسع الفكر ليشمل مجالات أخرى تنحصر في دراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي، والتجارة الخارجية، و رأس المال المحلي، والعمالة التي تؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نماذج النمو الداخلي وعلاقة الاستثمار الأجنبي بعوائد التقدم التكنولوجي.

سنعالج في هذا المطلب نماذج النمو الداخلي في الفرع الاول من هذا المطلب في حين عالجنا في الفرع الثاني وعلاقة الاستثمار الأجنبي بعوائد التقدم التكنولوجي.

الفرع الأول: نماذج النمو الداخلي:

إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من معدل النمو بين الدول، وارتفاع معدل النمو الملاحظ، وذلك من خلال منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بعدما أكدت نظريات النمو الداخلي أن محور التنمية الاقتصادية يكمن في متغيرات داخلية، والتي أعطت أهمية لأفكار اعتبرت سابقا ذات أهمية قليلة و اعتبرت أن تحسين الإنتاجية يتطلب تبني المزيد من الابتكارات الحديثة، والقيام بالاستثمار في رأس المال البشري وتطوير ونشر المعلومات العلمية، واعتبرت أن التقدم التكنولوجي يتحدد داخل النمو وليس عن طريق قوى خارج النظام كما تعتبره النظرية النيوكلاسيكية، وقد اعتمدت على دالة إنتاج ذات غلة ثابتة أو متزايدة باستعمال

¹-Robert J.BARRO, *Les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays*, Paris Economica 2002,p 09.

نموذج AK^1 ، وقد تم تطوير هذه الأفكار الجديدة لنماذج من هذا النوع من قبل
Lucas(1998),Romer(1990), Rebello(1991).

أولاً-نموذج روبرت لوكاس 1998:

لقد اعتمد لوكاس على الفرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس
المال البشري، والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة، عوضاً عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو
الاقتصادي دون توقف، انطلاقاً من دالة كوب - دوجلاس² على النحو التالي:

$$y = k^B (UH)^{1-B}$$

حيث أن:

y : يمثل الإنتاج.

k : رأس المال العيني.

U : الوقت المخصص للعمل.

H : يعبر عن عنصر العمل.

هذه المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري أصبح الفرد أكثر إنتاجية حيث تم
تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي:

$$\dot{H} = \delta H(1 - U) \dots \dots (2)$$

حيث $0 < \delta$

ويمكن قراءة المعادلة رقم (2) على أنها دالة الإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن
المخصص للدراسة $(1-U)$ ، و من رأس المال الذي تم تراكمه، وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات
انتاجها، ويتضح من المعادلة رقم (2)، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي $\delta(1 - U)$ أي معدل
العئد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة.

ثانياً-نموذج بول رومر 1990:

لقد قام بول رومر 1990 بدراسة الأفكار الصادرة من سولو والذي اعتبر أن التقدم
التكنولوجي ناتج أساساً من الخارج³، وأكد رومر أن رأس المال البشري يصبح منتجاً من خلال

¹- Jean ARROUS, *Les théories de la croissance, la pensée économique contemporaine*, édition du Seuil, 1999, p191.

²-Philippe AGHION, Peter HOWIT, *Opcit*, p355-366.

³ - بريتشيت لانت "البحث المستمر"، مجلة التمويل والتنمية واشنطن صندوق النقد الدولي مارس 2006 ص18.

تفاعله مع مخزون المعرفة، فكلما ازدادت هذه الأخيرة - المعرفة- أصبحت جهود البحث والتطوير المعتمدة على الرأس المال البشري منتجة أكثر.

ويعتمد نموذج رومر على ثلاثة قطاعات: قطاع البحث والتطوير، قطاع إنتاج السلع الوسيطة وقطاع إنتاج السلع النهائية¹، كما هو مبين فيما يلي:

I- قطاع البحث والتطوير: والتي اعتمدت على معادلة تراكم المعرفة من الشكل:

$$\dot{A} = \delta H A_A$$

حيث $0 < \delta$ وهي معلمة فعالية البحث.

A : مخزون الأفكار.

H_A : عدد الباحثين.

\dot{A} : مفار الأفكار الجديدة.

$$\frac{\dot{A}}{A} = \delta H A_A$$

أي أن كل وحدة إضافية من الباحثين ستزيد مخزون المعرفة.

II- قطاع السلع الوسيطة: ويعتمد إنتاج السلع الوسيطة X_i عن طريق براءة الاختراع المشتركة

من قطاع البحث

$$k = \int_0^A X(i) di$$

حيث k رأس المال المادي، $X(i)$ الكمية الموجودة من كل نوع رأس المال.

III- قطاع الإنتاج النهائي: ويعتمد على المعادلة التالية: $y =$

$$H_Y^\alpha L^B \int_0^A [X(i)]_{di}^{1-\alpha-\beta}$$

$$y = H_Y^\alpha L^B \int_0^A [X(i)]_{di}^{1-\alpha-\beta}$$

وتتميز هذه الدالة بغلة حجم ثابتة و التي تأخذ في الحسبان خاصية عدم التجانس في رأس

المال، و أعتبر رومر أن الشركات سوف تقوم بطلب هذه السلع بشكل يجعل أسعارها متساوية وتنتج

$X_i = \bar{X}$ من السلع وبالتالي فإن رأس المال المستخدم من قبل الشركات العاملة في قطاع السلع

¹ -Ahmed Zakane, opcit p62-63.

النهائية هو $K = A\bar{X}$ ، حيث A هو عدد الشركات التي تنتج السلع الوسيطة، وعلى هذا الأساس فإن دالة الإنتاج لهذا القطاع يمكن كتابتها كما يلي: $y = H_y^\alpha L^B \bar{A} X^{(1-\alpha-\beta)}$ والتي تعبر عن أن مخزون المعرفة A يعتبر محور النمو الاقتصادي وأن X يعتبر معلمة وليس عاملا من عوامل الإنتاج.

لقد اعتبر رومر أن التغيرات التكنولوجية تأتي على شكل مكتشفات علمية في أثناء البحث الأكاديمي أو في المخابر الحكومية، يرى أن الدول الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية، وأكد أن الفجوة الموجودة بين الدول الغنية والفقيرة تنقسم إلى:

- فجوة مادية: وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة.

- فجوة فكرية: والتي تحتوي على المعرفة عن الأسواق والتوزيع والتحكم في المخزون¹.

وقد قام الاقتصاديون بتطبيق نموذج رومر لمحاولة إثبات دور المعرفة والبحث العلمي في زيادة الإنتاجية، فكانت بعضها مماثلة لنموذج رومر والأخرى مختلف عنها.

الفرع الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بعوائد التقدم التكنولوجي.

أولا- مفهوم التكنولوجيا:

تمثل التكنولوجيا مجموعة المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لاشباع حاجاته المادية²، أو هي عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها، بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب، أو الوصول إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات الإنتاج، أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس كمية الإنتاج، أو اكتشاف منتجات جديدة ويصاحب الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الانفاق على البحوث والتطوير من قبل تلك الشركات، وقد أشار Ghura سنة 1997، بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي

¹- ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 180.

²- ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 180.

للاقتصاد وبالتالي مزيدا من النمو الاقتصادي وذلك باعتبار أن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي¹ ، وهذا ما أكده رومر في النظرية المتعلقة بربط العامل التكنولوجي بالنمو المباشر.

ثانيا- قنوات نقل التكنولوجيا:

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا بين البلدان وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات وهناك عدة طرق يتم من خلالها هذا الانتقال أهمها:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية والمحلية، وان تصمم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا².

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع وانتشار التكنولوجيا ويمكن أ لا تكون التكنولوجيا الجديدة متاحة تجاريا، وقد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق اتفاقية التراخيص بما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات الأجنبية تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات³.

إن عدم توفر الشركات المحلية على تكنولوجيا عالية سمح للاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة في تدريب العمالة، وتحقيق كفاءة عالية لها وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على الشركات المحلية، وحسب دراسة كوكو وبلومستروم سنة 1996 أكدت أن 16% من حركة الوظائف من فروع الشركات العبرة للقارات الى الشركات المحلية ساهمت في نقل التكنولوجيا في كينيا ونفس الأثر وجد في المكسيك، تاوان، فينيزويلا، والذي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي⁴.

¹-GHURA, D, «Private Investisement and Endogenous Growth,Evidence from Cameroon » Working paper , n°165 –Washington:IMF,December1997-p05.

²- عمر الفاروق البزري، (مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا)، مجلة التعاون الصناعي، العدد 86، الرياض، سنة 2001 ص 18.

³- محمد فويدي، نفس المرجع السابق ص 44.

⁴-M.BLOMSTOM ; A KOKKO. « The Impact of Foreign Investment on Host HountriesArew”, Working Paper – Washington :PolicyReserche, December 1996,pp7-8.

ثالثا-عوائد التكنولوجيا على الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن فروع الشركات العابرة للقارات تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة واللازمة والتي تحفز من خلالها الشركات المحلية وذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية أو من خلال عمليات المحاكاة، وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الإيجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها¹:

- دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب.
- توافر وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.
- وضع قوانين وتشريعات خاصة والتي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.
- إعداد ووضع خطط تحدد نوع التكنولوجيا، وطرق وأساليب نقلها مع تحديد الأولويات في ذلك.

وفي هذا الإطار ولتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة العوائد الإنتاجية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي، أجريت عدة دراسات من قبل العديد من الاقتصاديين ومنظمات دولية تناولت العديد من الجوانب منها **Blomstrom&Kokko** سنة 1996 والتي أظهرت أن الشركات المحلية تستفيد من العمالة المدربة في فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الشركات المحلية، أما دراسة **Haddad & Harison** سنة 1993 و أجريت على قطاع الصناعة في المغرب حيث توصلت تلك الدراسة إلى ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج في هذا القطاع الذي شهد تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت تلك الدراسة إلى أن درجة تأثير هذه تتوقف على عدة عوامل يجب توافرها في الدول المضيفة كالحوافز الحكومية وتحسين التكنولوجيا في الشركات المستقبلية للاستثمار الأجنبي، بينما أوضحت دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** سنة 1998 أن تدفق التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار

¹- محمد قويدري -مرجع سبق ذكره - ص 44.

الأجنبي المباشر أدى بالشركات المحلية إلى المنافسة في الأسواق العالمية وقد شملت عينة الدراسة الصين ، ماليزيا... الخ.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بكل من تطوير التجارة الخارجية، الاستثمار المحلي وتطوير الموارد البشرية:

عاجنا عنوان هذا المطلب في ثلاثة كل فرع يتناول موضوع كما هو مبين ، اي الفرع الأول تناول علاقة الاستثمار الأجنبي تطوير التجارة الخارجية، أما الفرع الثاني فعالج الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المحلي في حين خصص الفرع الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي وتطوير التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين ، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، و إن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولي بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية.

ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

أولاً- الأثر المباشر: بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة و متقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع لمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي¹.

¹-M.Blomstrom ,A. Kokko,opcit ،p23-24.

ثانياً- الأثر غير المباشر: إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

1- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

2- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة لان الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات فيما بعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير إيجابياً على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسطية فيتنوع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات والشهادات التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة، فقد أوضحت دراسة **Thomsen** سنة 1999 وبالتطبيق على دول جنوب آسيا زيادة صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتصاعف النمو لاقتصادياتها، وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينات من 30.5% على 39.7% في ثلاث سنوات ووصل معدل النمو في تايلندا خلال الفترة 1989-1992 إلى 2.6% وذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات وزيادة صادراتها المتمثلة أساساً في الأجهزة الإلكترونية و أصبحت تايلندا تاسع دولة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات من القرن العشرين¹، أما دراسة **Harrison et Aitken Hanson** سنة 1997 فتضمنت دراسة وتقدير الآثار غير المباشرة لنشاطات الشركات العابرة للقارات والشركات المحلية على الصادرات وقد تم دراسة عينة من 2104 شركة معملية في المكسيك في الفترة 1986-1990 وبينت أن الشركات المحلية ترفع من صادراتها إذا كان هناك منافسة مع الشركات الأجنبية، فيما أقرت دراسة **Manegaldo et Moustie** سنة 2002 حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بين الدول الأوروبية

¹ --M.Blomstrom ,A. Kokko,opcit,p23-24.

ودول جنوب المتوسط بين سنة 1985-1997 على وجود علاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات، بينما دراسة Mainguyet et Rugruff سنة 2003 على المجر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المبادلات الخارجية ففي سنة 1993 الشركات التي لها رأس مال خارجي كان لها النصيب الاوفر في الصادرات المجرية وتطورت في النصف الثاني من التسعينات ووصلت سنة 1998 الى 85.9% من صادرات المجر¹.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المحلي.

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتائج الإجمالية ووفقا للنظرية الاقتصادية فان الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار

$$I = I_d + I_f \text{ : حيث إن } I \text{ الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث إن}$$

وتشير:

I : إلى الاستثمار المحلي الإجمالي

I_d : الاستثمار الأجنبي المباشر.

I_d : تمثل الاستثمار المحلي في الدول المضيفة.

و نتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي الى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحويل جزء من المدخرات المحلية الى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية، بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹-Marouane ALAYA, Investissement Direct Etranger et CrissanceEconomique,une Estimation à partir d'un ModeleStructural pour les pays de Rive sud de la Méditerrané « les cahiers de L'IRD-Paris –AUF,Septembre 2006-p4.

أولاً- أثر الإحلال:

يحدث ذلك حسب فكرة Schumpeter في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات العابرة للقارات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي بها إلى الزوال وخروجها من السوق نظراً لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل محل ذلك المستثمر الأجنبي محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وذلك بغرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي أو تثبيط ذلك المعدل.

وحسب تقرير الأونكتاد سنة 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة ونقل المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية، وحسب Graves سنة 1996 فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلال بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي¹.

دراسة إيمان عطية ناصف سنة 2003 على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2000 حيث أكدت تلك الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل سلبي على الاستثمار المحلي حيث ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% أدى إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23% خلال نفس الفترة ومرد ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المحلي وهذا ما أثر على الشركات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة².

¹-Marouan Alaya, *Opcit*, p08.

² - محمد قويدري، مرجع سابق، ص 49.

ثانياً- أثر التكاملية:

أما أثر التكاملية حسب Shumpeter أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال من الخارج، فهذا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة Agosin, Mayer سنة 2000 ، تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية خلال فترة (1970-1995) وخلصت تلك الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاومة اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، ففي آسيا وجد هناك أثر تحفيزي أو تكاملي، أما أمريكا اللاتينية فكان الأثر إحصائياً أما في إفريقيا فكان الأثر محايداً أي لم يكن هناك أثر تحفيزي أو مثبط وهذا حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدول¹.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الموارد البشرية:

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي، إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساوياً له بالأهمية، وطور Robert Lucas نموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضاً عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي²، كما أشارت النظرية الحديثة على أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال عملية التعلم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضاً، وترى أنه يمكن التغلب على قانون تناقص العلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة

¹-MarouanAlaya ,Opcit, P08.

²- فريدريك م شرر ، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، طبعة الأتلى، الرياض ، مكتبة العكيان، سنة 2002 ، ص 55

و رأس المال بشكل متوازي، و أن تتوفر عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة و حسب Blomsrtom et Kokko سنة 1996 فإن انتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين التقنيين لكن بسبب التكوين الذي توفره لليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين وقد أكد العالمان Blomsrtom et Kokko سنة 2003 أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي، وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلك بإنشاء مراكز للتكوين مثل Penang Development Center والذي عرف نجاحا كبيرا¹، ولبين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام Romer سنة 2001 بدراسة شملت 138 بلدا خلال الفترة 1965 – 1995 ، حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة نسبة 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.12% من نمو رأس المال البشري و نفس الشيء بالنسبة لعلاقة نمو رأس المال البشري والاستثمار المحلي وتتم تلك الزيادة بـ 0.075% وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري². وفي دراسة أخرى لنفس الاقتصاديين على سوق العمل في كل من المكسيك وإيرلندا أثبتت أن التمركز الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك رافقه تمركز في رأس المال البشري في نفس الموقع أما في إيرلندا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان في أماكن محدودة تبعه زيادة تسلسلية في معدلات النمو التعليمي الثانوي.

¹-MarouanAlaya ;Opcit., p06.

²- MarouanAlaya,locit., p06

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق في دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية، وبعد استعراض بعض الدراسات التجريبية السابقة التي قام بها العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، لوحظ أن هناك تباين في جهات النظر بين هؤلاء الاقتصاديين.

وفي هذا الإطار، يرى الفكر النيوكلاسيكي أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وأكد على أهمية تشجيع تلك الاستثمارات للحد من فجوة الادخار-الاستثمار، خاصة في الدول النامية التي تملك إمكانيات ضعيفة، وقد قام **سولو سوان SolowSwan** بتأكيد هذا الطرح من خلال توضيح دور رفع كفاءة رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال العنصر التكنولوجي المصاحب لتلك الاستثمارات الوافدة.

بينما قام الاتجاه الحديث للنمو الاقتصادي بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة لتلك الاستثمارات (أثر المحاكاة) وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويتجلى ذلك في المؤشرات الخارجية الموجبة، ورفع كفاءة العنصر البشري، ومحاوله الشركات المحلية منافسة الشركات الأجنبية من خلال قيام حكومات الدول المضيفة بزيادة البحث و التطوير ، وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ، والذي يؤدي غلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، وأيضا درجة التكاملية والإحلال الموجودة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتوفر مجموعة من المقومات الإيجابية المختلفة في الدول المضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج مختلفة نتيجة تباين تلك المقومات.

مقدمة الفصل الثالث:

لقد تناولنا في الفصلين السابقين مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة واقعه وآفاقه في الجزائر وتطرقنا إلى بعض النظريات التي تفسر علاقته بالنمو الاقتصادي وسنحاول من خلال هذا الفصل تبيان آثاره على الناتج المحلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي عن طريق توصيف نموذج قياسي مكون من مجموعة من المتغيرات خلال الفترة من (1990-2014) ثم تحليل النتائج المستخرجة ومطابقتها مع منطلق النظرية الاقتصادية .

حيث تناول هذا الفصل مبحثين يتضمن الأول تحديد المتغيرات ودراسة تطوراتها خلال فترة الدراسة ثم تحديد النموذج وقياسه، ويتضمن المبحث الثاني إجراء بعض الاختبارات الإحصائية وتحليل النتائج.

المبحث الأول: تحديد النموذج المستخدم وتحليل تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة

يتمحور دور النظرية الاقتصادية على تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات، في حين أن الأسلوب القياسي يستهدف تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي عن طريق توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر باستخدام سلسلة زمنية معينة.

المطلب الأول: تحديد النموذج وتحليل تطور الناتج المحلي الخام

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد المتغيرات المستقلة وتحديد نموذج الدراسة كما سنتطرق إلى تحليل تطور الناتج المحلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات:

تستدعي دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة وذلك استنادا إلى النظرية الاقتصادية، وفي هذا الشأن تم اختيار ثلاث متغيرات اقتصادية تم الاعتماد على الصيغة

$$PIB = f(IDE, EMP, IL)$$

التالية:

حيث:

PIB : الناتج المحلي الخام.*IDE* : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.*EMP* : العمالة في الاقتصاد.*IL* : الاستثمار المحلي.

ولغرض تحليل هذه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، سنقوم أولا بدراسة تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، ثم دراسة تطور المتغيرات المستقلة في نفس الفترة مع توضيح علاقة الناتج المحلي الخام بكل متغير من المتغيرات الاقتصادية المختارة على حدى حسب ما جاء في النظريات الاقتصادية و الجدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج:

الجدول رقم (09): جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1990 - 2014

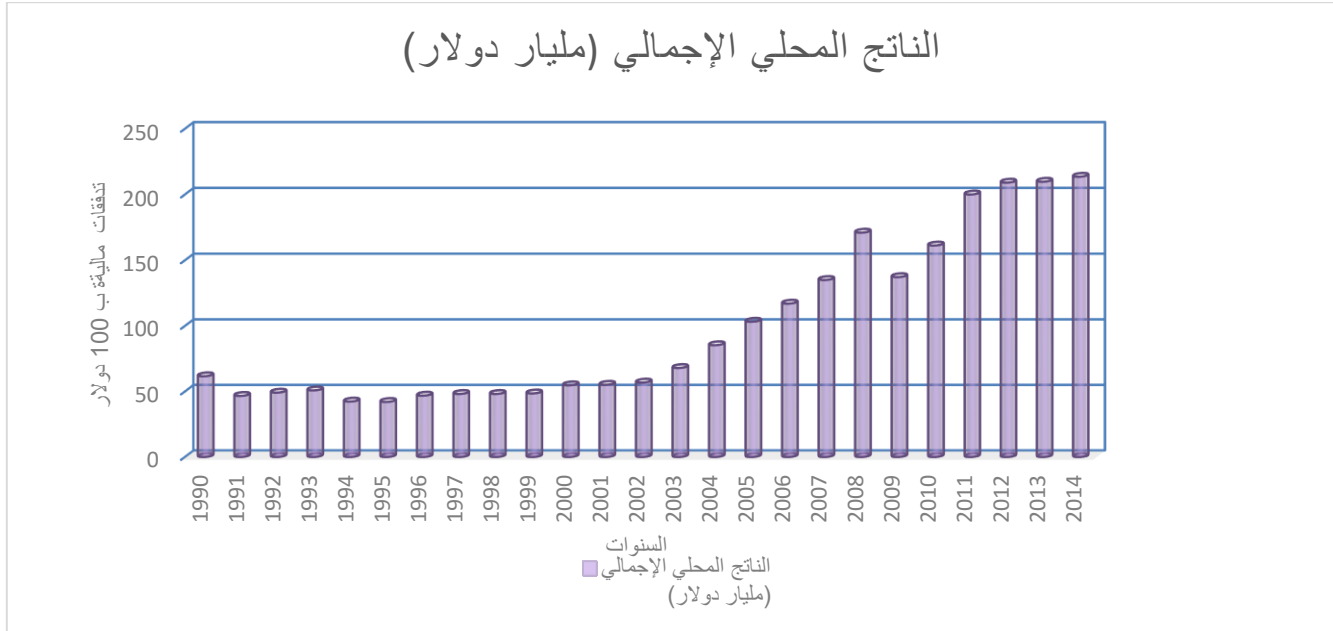
الاستثمار المحلي (مليار دولار)	العمالة في الاقتصاد (مليون نسمة)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	الناتج المحلي الخام (مليار دولار)	المتغيرات السنوات
15.8	5,85	0.04	61.6	1990
11.7	6,08	0.08	46.6	1991
12.7	6,32	0.03	49.1	1992
13.9	6,55	0	50.8	1993
11.6	6,81	0	42.3	1994
11.4	7,56	0	42	1995
11.7	7,81	0.27	46.8	1996
11.1	8,07	0.26	48.1	1997
12.4	8,33	0.607	48.1	1998
11.9	8,59	0.292	48.5	1999
11.3	8,15	0.280	54.7	2000
12.5	8,57	1.108	55.1	2001
13.9	9,30	1.065	56.8	2002
16.3	8,76	0.634	67.9	2003
20.5	9,47	0.882	85.3	2004
23.1	9,49	1.081	103.2	2005
27.1	10,10	1.175	117	2006
35.5	9,97	1.662	135	2007
50	10,32	2.594	171	2008
52.5	10,54	2.761	137.2	2009
58.5	10,81	2.291	161.2	2010
63.3	10,66	2.580	200	2011
64.4	11,42	3.052	209	2012
71.7	11,96	2.661	209.7	2013
78.3	10,45	1.488	213.5	2014

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dzالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dzالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات www.iaigc.net

الفرع الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة من (1990 - 2014):

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة التي تحدث في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد فهو مرادف للدخل الوطني و يعتبر الناتج المحلي الخام من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي ويعرف بأنه قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن سواء كانت وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة ، أو هو القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة ، و يقاس إما بالأسعار الجارية و الذي يعرف بالناتج المحلي الاسمي، أو بالأسعار الثابتة الذي يعرف بالناتج المحلي الحقيقي ، ومنه فإن الناتج المحلي الخام يعكس حجم النشاطات الاقتصادية ويوضح مدى التطور والتقدم المحقق في هذه النشاطات التي تدل على الجهد المبذول في المجتمع وعليه سنحاول تحليل ودراسة تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (07): تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة من (1990 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (09) بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (07) أعلاه، نلاحظ أن الناتج المحلي الخام سجل قيمة 61,6 مليار دولار في عام 1990، ثم بدأ ينخفض تدريجيا ليصل إلى 42 مليار دولار في سنة 1995، وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة بهدف الخروج من الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق وإنعاش الاقتصاد الجزائري وذلك ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تتطلب مزيدا من التمويل ونظرات للضائقة المالية آنذاك لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية للإقتراض، لكن بسبب الانفلات الأمني الخطير الذي عاشته البلاد آنذاك أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة وانحيار في المؤشرات الاقتصادية

والاجتماعية منها الناتج المحلي الخام، وسجل في سنة 1996 46,8 مليار دولار وبدأ بالارتفاع التدريجي ليصل في سنة 2000 إلى 54,7 مليار دولار بسبب تحطّي الجزائر لتلك المرحلة وإعادة جدولة ديونها عن طريق الدعم الذي تلقته من صندوق النقد الدولي الهادف إلى تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل، ولقد عرف الناتج المحلي الخام ارتفاعا مستمرا وبوتيرة أسرع بعد 2000 حيث بلغ 103,2 مليار دولار في سنة 2005 ليصل إلى 213,5 في سنة 2014 ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة في دعم النمو عن طريق تبنيها لبرامج الإنعاش الاقتصادي وتحسينها لبعض الهياكل القاعدية كل هذا يؤشر لتحسن وارتفاع في مستويات الناتج المحلي الخام.

المطلب الثاني: تحليل تطور المتغيرات المستقلة خلال الفترة من (1990 - 2014).

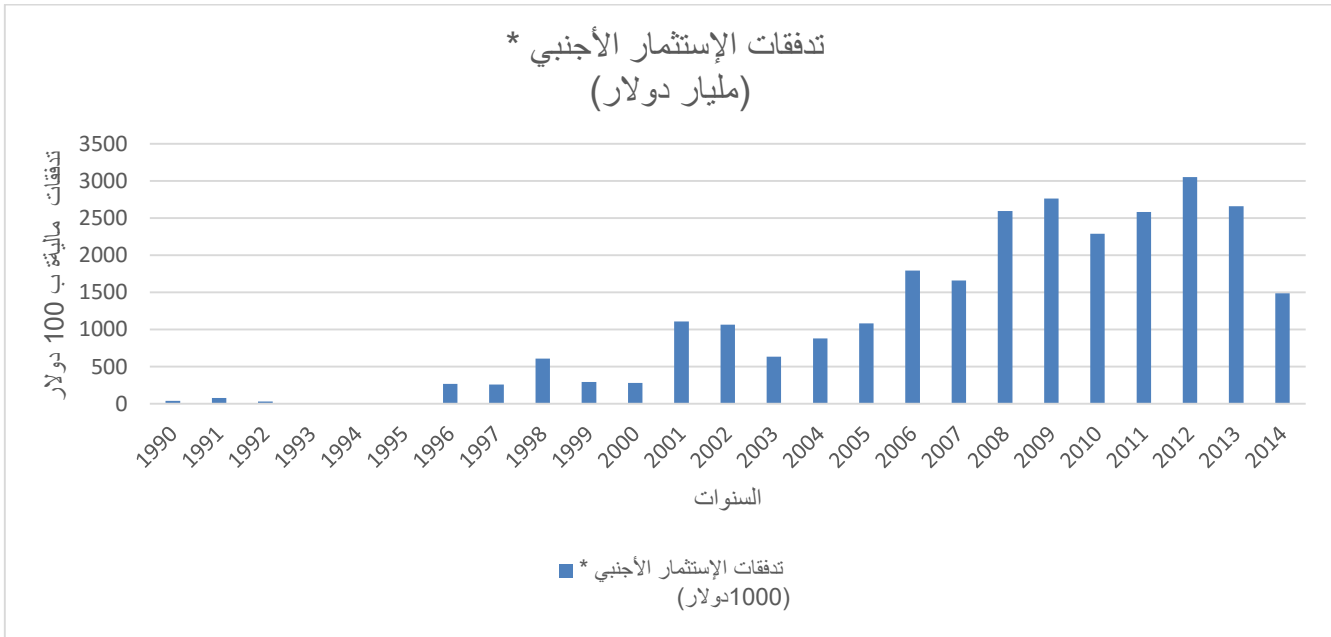
بعد تحديد النموذج والمتغيرات المستقلة سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور هذه المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من (1990 - 2014)

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر متغير اقتصادي له تأثير على النمو الاقتصادي يمكن أن يكون تأثيرا إيجابيا أو سلبيا، يقصد به صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10% أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وهو عبارة عن تدفقات لرؤوس أموال أجنبية.

إن انسياب الرؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمار منتج أو خدمي يزيد من حجم الموارد المحلية ويقدم إضافة إلى القاعدة الإنتاجية للبلد وللموارد الحقيقية المتاحة، وسياسات الإصلاح التي تبنتها الجزائر فيما يخص الانفتاح الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري، ساعدت كثيرا في تحقيق بعض التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر لكن تبقى هذه التدفقات ضعيفة مقارنة بالتدفقات العربية والعالمية، وبما أن مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للأداء الاقتصادي لكل بلد، سوف نقوم بدراسة تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990 - 2014.

الشكل رقم (08): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من (1990 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (09) بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل رقم (08) أدناه يمكن أن نلاحظ أن حصيلة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متباينة ما بين فترتين أساسيتين الفترة الأولى (1990 - 2000) والفترة الثانية (ما بعد 2000) أولاً: تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1990 - 2000):

من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان شبه منعدم في عشرية التسعينات حيث سجل مستويات ضعيفة جدا بلغ من خلالها في سنة 1990 و 1991 مبلغ 0,04 و 0,08 على التوالي، ثم في الفترة من 1993 إلى غاية 1995 كان هناك غياب كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب ذلك إلى جملة من العوامل منها عدم تحسن الأداء الاقتصادي، وتدهور الوضع السياسي الذي ترجم في موجة العنف واللا أمن الشديدين الذي عاشتهما الجزائر في تلك الفترة ، أما خلال النصف الثاني من التسعينات أي من سنة 1996 إلا غاية 1997 تميزت هذه الفترة بعودة ضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث سجلت خلال هاتين السنتين 0,27 و 0,26 مليار دولار على التوالي، الفترة تزامنت مع استرجاع الجزائر لتوازنها المالية والنقدية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ونلاحظ من الشكل أيضا أنه سجل تحسن في استقطاب الجزائر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدءا من سنة 1998 حيث وصلت إلى 0,607 مليار دولار خلال هذه السنة. لكن هذا الارتفاع في حجم التدفقات اقتصر في أغلبه على قطاع المحروقات، ففي عام 1999 قدرت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0,507 مليار دولار، قدر نصيب قطاع المحروقات منها بـ 0,5

مليار دولار¹، وهذا يدل على محدودية هذه الزيادة لأنها لم تشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يدل على أن تحسن استقطاب الاستثمار لم يكن بالمستوى المطلوب، فالاستثمار في قطاع المحروقات يتميز بالربحية المرتفعة وبالتالي فحجم استقطابه لا يعتبر مرجعا مهما في التأكيد على تحسين مناخ الاستثمار.

ثم انخفضت التدفقات تدريجيا لتصل إلى 0,280 مليار دولار في سنة 2000 ومنه يمكن أن نقول أن بالرغم من تبني شعار الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب مع في هذه الفترة بإصدار التشريعات التي توفر لهم الضمانات والمزايا الكافية، إلا أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر كانت منخفضة في هذه الفترة بسبب الوضعية الأمنية.

ثانيا: تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (ما بعد 2000):

نلاحظ من الشكل أنه مع بداية الألفية الثالثة، بدأ بوضوح تحسن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، فقد تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في حجم التدفقات وهذا ما يبينه الشكل رقم (08) أعلاه حيث نرى بأن حصيلة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحسنت بشكل كبير خاصة بعد سنة 2000، فقد تجاوزت، عتبة المليار دولار لأول مرة في عام 2001 حيث سجلت 1,108 مليار دولار وبدأت بالارتفاع والتحسين حيث بلغت في سنة 2008 حصة تقدر ب 2,594 مليار دولار هذا التحسن المسجل كان نتيجة خروج الجزائر من عزلتها، واستعادة الاستقرار السياسي بفضل قوانين الوثام المدني والمصالحة الوطنية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي تكفل شخصيا بعملية التسويق السياسي لاستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال خصوصا العرب، بالإضافة إلى استمرار تحسن الأداء الاقتصادي نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وتعديل التشريعات بما يتناسب مع رغبات المستثمرين الأجانب، ثم سجل أعلى قيمة له لغاية اليوم في سنة 2012 حيث بلغ 3,052 مليار دولار ليتراجع بعدها تراجعاً محسوساً بلغ خلاله في سنتي 2013 و 2014 مبلغ 2,661 و 1,488 مليار دولار.

وبالتالي يتضح لنا جليا أن التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر قد عرفت تحسنا بدءاً من الألفية الثالثة، خلاف فترة التسعينات وهذا يدل على نجاح الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري.

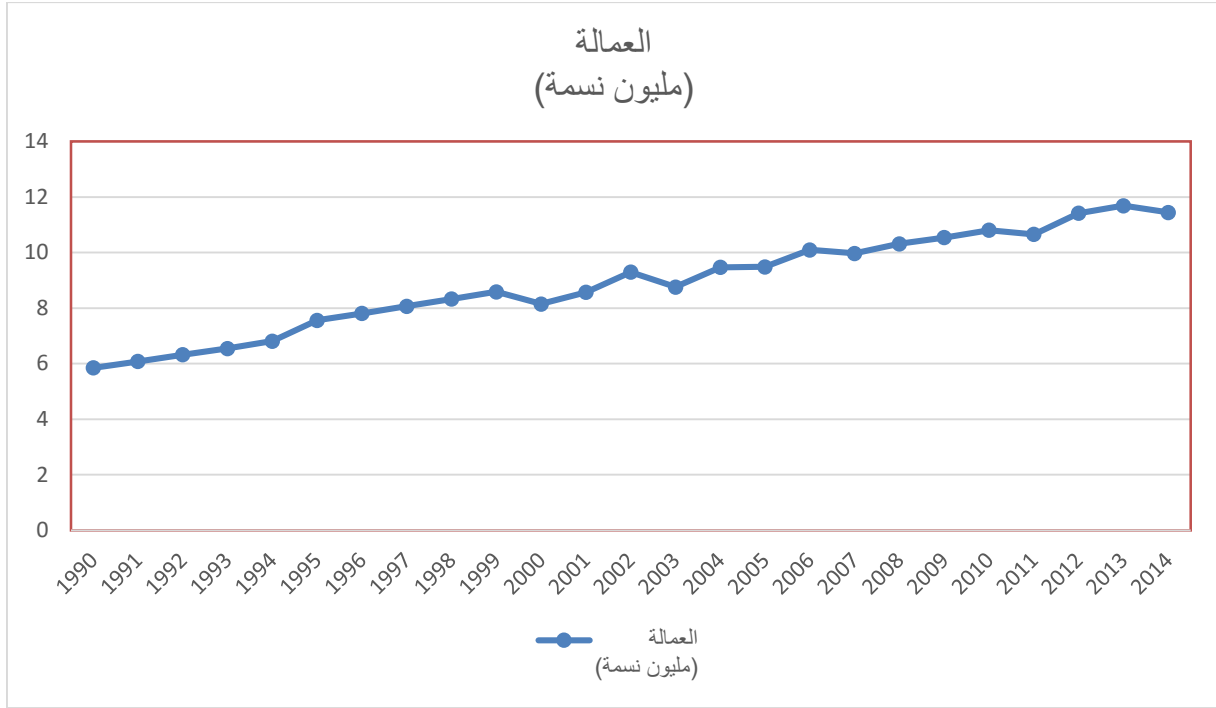
الفرع الثاني: دراسة تطور العمالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990 - 2014):

تعتبر العمالة أو ما يسمى بعنصر العمل مصدراً رئيسياً من مصادر الإنتاج، فهو يؤثر على النمو الاقتصادي كما أن النمو الاقتصادي يؤثر على العمالة، ويقصد بالعمالة عدد العاملين في الاقتصاد الجزائري من

¹ L'économiste d'Algérie , revue hebdomadaire, Alger, 3-6 Juillet 2008, P13

إجمالي السكان أي عدد السكان العاملين ، ونظرا لأهمية العمالة في الاقتصاد الجزائري سنحاول تحليل تطورها خلال فترة الدراسة :

الشكل رقم (09): تطور العمالة في الجزائر خلال الفترة من (1990 - 2014)



المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (09) بالاعتماد على برنامج Excel

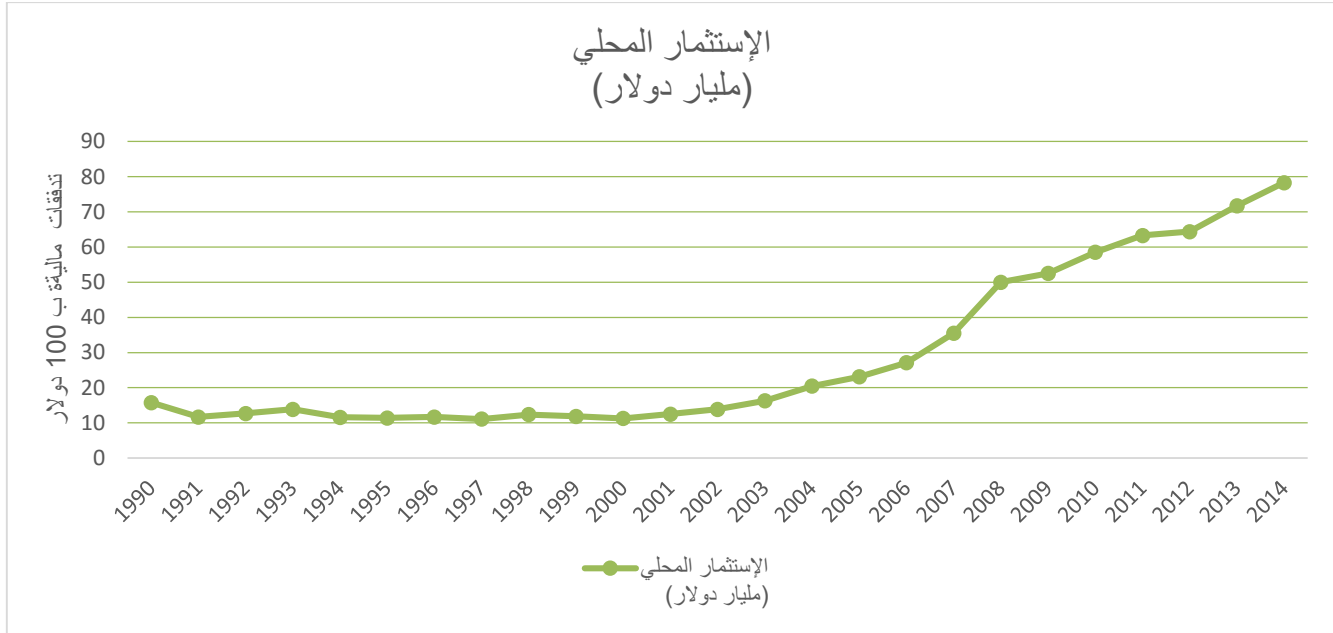
من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه، يتضح لنا أن عدد العاملين في الجزائر بلغ في سنة 1990 ما يقارب 5,85 مليون نسمة وهو في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة حيث بلغ سنة 1998 ما يقارب 8,33 مليون نسمة ليصل إلى 9,30 مليون نسمة سنة 2002 ، كما شهد انخفاض سنة 2003 م بحجم 8,76 مليون نسمة و هذا الانخفاض راجع إلى الإصلاحات و السياسات المنتهجة من قبل الحكومة فيما يخص التشغيل و سوق العمل ، ليعاود الارتفاع سنة 2004 م إلى 9,47 مليون نسمة ليصل سنة 2014 م إلى 11,45 مليون نسمة ، وهذا التزايد المستمر ناتج عن زيادة معدل النمو السكاني الذي ينجم عنه نمو قوة العمل بمعدلات أكبر الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى خلق مناصب عمل جديدة .

الفرع الثالث: دراسة تطور الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014):

يعد الاستثمار المحلي عنصرا مهما في تكوين الناتج المحلي الخام ويعتبر متغير اقتصادي له علاقة وطيدة بالنمو الاقتصادي، و يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الناتج المحلي الخام حيث كلما زاد حجم الاستثمار المحلي كلما ارتفع الناتج المحلي الخام، ومعنى ذلك أن الاستثمار المحلي يعتبر متغير مستقل يرتبط بعلاقة

طردية مع الناتج المحلي الخام كمتغير تابع، و الشكل البياني التالي يبين تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الشكل رقم (10) : تطور الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (09) بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل البياني رقم (10) يتضح أن حجم الاستثمار شهد تذبذبا بنوع من الثبات خلال الفترة من 1990 - 2000 حيث سجل في سنة 1990 مبلغ 15,8 مليار دولار أنخفض بعدها في سنة 1991 إلى 11,7 مليار دولار ليرتفع مرة أخرى إلى 13,9 مليار دولار في سنة 1993 ويعاود الانخفاض إلى 11,6 مليار دولار في سنة 1994 ليستقر في سنة 2000 عند 11,3 مليار دولار وهذا التذبذب راجع إلى الاختلالات التي عرفت الجزائر في أوضاعها الاقتصادية الكلية في تلك الفترة ، وابتداء من سنة 2001 بدأ حجم الاستثمار المحلي بالارتفاع حيث بلغ في سنة 2002 مبلغ 13,9 مليار دولار وفي سنة 2008 بلغ 50 مليار دولار ليشهد ارتفاعا بوتيرة سريعة ليصل إلى 78,3 مليار دولار في سنة 2014 هذا التطور الملحوظ راجع إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية في الجزائر .

المبحث الثاني: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، عندما يؤدي دخول الشركات الأجنبية إلى خروج الشركات الوطنية من السوق بفعل المنافسة غير المتكافئة، وقيام الشركات الأجنبية بتحويل الأرباح إلى الخارج، كل ذلك يحد من جهود التنمية في الدول المضيفة، في حين قد تنعكس

التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، فالمزايا التي تمتلكها الشركات الأجنبية (التكنولوجيا المتطورة، القدرات التمويلية، تقنيات الإدارة والتسيير المتطورة،...) تسمح لها باستغلال فرص الاستثمار المتوفرة في الدول المضيفة بصفة أفضل من الشركات الوطنية التي تفتقر إلى المزايا السابقة الذكر، مما ينعكس إيجابا في تنشيط القدرات الإنتاجية وزيادة ديناميكيتها، الأمر ينعكس إيجابا في تعزيز النمو الاقتصادي.²

المطلب الأول: تقدير النموذج

كما أوضحنا سابقا فإن دور النظرية الاقتصادية يتمثل في تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في حين أن القياس الاقتصادي يحدد المقدار الكمي لتلك العلاقة، فبعد قيامنا بوصف نموذج الدراسة في المبحث السابق سنحاول من خلال هذا المطلب قياس العلاقات الفعلية بين المتغيرات الاقتصادية المختارة، ولتقدير حجم وطبيعة الأثر الذي مارسه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر على النمو الاقتصادي استعملنا أسلوب التحليل الإحصائي القياسي، وقد اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) كونها تعطي مقدرات غير متحيزة وقد اعتمدنا الصيغة التالية كما بينا سابقا:

$$PIB = f(IDE, EMP, IL)$$

حيث :

- يتمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الخام ورمزنا له بالرمز PIB
- تتمثل المتغيرات المستقلة في: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ورمزنا لها ب IDE ، حجم العمالة في الجزائر ورمزنا لها ب EMP و الاستثمار المحلي ورمزنا له ب IL .

ومن أجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها ودراسة كيفية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ولغرض إثبات فرضية البحث الممثلة في وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، استخدمنا أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج **EvIEWS 8**، والصيغة الرياضية للنموذج كانت كالتالي :

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 IDE_t + \beta_2 EMP_t + \beta_3 IL_t + u_t$$

² عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 294

حيث :

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل معلمات النموذج.

U : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة (يتضمن المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج) حيث ينوب عن بعض المتغيرات التي لم يتم إدراجها لقلّة أهميتها أو لشدة ارتباطها بالمتغيرات المستقلة المختارة.

الفرع الأول: تحديد الفرضيات الأساسية للنموذج:

إن بناء نموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها كما يلي :

❖ الفرضية الأولى: المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج (أي حد الخطأ) لها أثر متوسط معدوم أي :

$$E(U_i) = 0, \forall i = 1, \dots, n$$

❖ الفرضية الثانية: تجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية وإبعاد الحالة التي تكون فيها الأخطاء تتبع

$$var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma_u^2, \forall i = 1, \dots, n$$

تغيرات قيم المتغيرات المستقلة

❖ الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي :

$$cov(U_i, U_j) = E(U_i, U_j) = 0, \forall i \neq j$$

❖ الفرضية الرابعة: الاستقلالية بين المتغير العشوائي والمتغيرات المستقلة أي :

$$cov(U_i, X_i) = E(U_i, X_i) = 0$$

❖ الفرضية السادسة: المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي:

$$U_i \sim N(0, \sigma^2)$$

الفرع الثاني: تقدير النموذج:

اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (09) وباستخدام برنامج **Eviews 8**، تم تطبيق نموذج

الانحدار المتعدد لدراسة بين المتغيرات في حالة الجزائر، وقد توصلنا إلى النتائج الممثلة في الجدول رقم (09)

جدول رقم (10): نتائج التقدير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.97269	4.300339	4.876986	0.0001
EDI	12.62375	5.611984	2.249428	0.0353
EMP	0.147539	0.504129	0.292661	0.7727
IL	2.145075	0.310184	6.915491	0.0000
R-squared	0.970694	Mean dependent var		98.42000
Adjusted R-squared	0.966507	S.D. dependent var		62.08558
S.E. of regression	11.36226	Akaike info criterion		7.844118
Sum squared resid	2711.119	Schwarz criterion		8.039138
Log likelihood	-94.05148	Hannan-Quinn criter.		7.898208
F-statistic	231.8593	Durbin-Watson stat		1.256662
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (09) وبرنامج Eviews8

ومن خلال الجدول رقم (10) أعلاه يمكن كتابة النموذج كالتالي:

$$PIB = 20.972 + 12.623 EDI + 0.147 EMP + 2.145 IL$$

$$t_c : (4.876) \quad (2.249) \quad (0.292) \quad (6.915)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (4.300) \quad (5.611) \quad (0.504) \quad (0.310)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 2711.119 \quad R^2 = 0.9706 \quad \bar{R}^2 = 0.9665$$

$$Dw = 1.25 \quad F_c = 231.85 \quad n = 25$$

حيث :

t_c : هي قيم إحصاءه ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$t_{c\hat{\beta}_i} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \quad , \quad i = 0, 1, 2, \dots, n$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$: الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة .

$\sum \varepsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء .

R^2 : تمثل معامل التحديد والذي يوضح لنا نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

R^2 : يمثل معامل التحديد المصحح

DW : تمثل إحصائية ديربن واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

F_c : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة وتتناول معنوية النموذج ككل وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

حيث :

m : عدد المتغيرات المستقلة.

n : عدد المشاهدات.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل النتائج

بعد قيامنا بتحديد النموذج قمنا بتقديره وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تفسير النتائج إحصائيا واقتصاديا، والتأكد من مدى صلاحية النموذج عن طريق إجراء مجموعة من الاختبارات، ثم نستخدمه في عملية التنبؤ.

الفرع الأول: التفسير الإحصائي والاقتصادي للنتائج

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الإحصائية لتحديد معنويتها ولتحديد المعنوية الكلية للنموذج، أما من الناحية الاقتصادية لمعرفة مدى تطابقها مع النظرية الاقتصادية، ومن الناحية القياسية لمعرفة مدى تطابق نتائج النموذج مع فرضيات طريقة المربعات الصغرى.

أولاً: التفسير الإحصائي

I. اختبار المعنوية الإحصائية المعالم المقدرة:

لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستيودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول رقم (11): جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	prob
الحد الثابت	β_0	4.876	2,080	0.0001
EDI	β_1	2.249		0.0353
EMP	β_2	0.292		0.7727
IL	β_3	6.915		0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التقدير في الجدول رقم (10)

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصاءه ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5%، حيث قيمة قيمة إحصاءه ستيودنت المحسوبة تعتمد على القيمة المقدرة للمعلمة وانحرافها المعياري نستخرجها من نتائج التقدير ببرنامج **Eviews** أما قيمة إحصاءه ستيودنت الجدولة تعتمد على مستوى المعنوية 5% ودرجات الحرية $(n-k)$ ، حيث n عدد المشاهدات. و k : عدد المعلمات، ووفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

✓ إختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن: $t_{tab} < t_{cal}$ كما أن قيمة $Prob < 0,05$ و بالتالي

نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و منه β_0 لها معنوية إحصائية .

✓ إختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن: $t_{tab} < t_{cal}$ كما أن قيمة $Prob < 0,05$ و بالتالي

نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية، أي الاستثمار الأجنبي

المباشر يشرح الناتج المحلي الخام.

✓ اختبار معنوية β_2 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن: $t_{tab} > t_{cal}$ كما أن قيمة $\text{Prob} > 0,05$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_2 ليس لها معنوية إحصائية، أي أن العمالة لا تشرح الناتج المحلي الخام.

✓ اختبار معنوية β_3 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_3 = 0 \\ H_1 : \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن: $t_{tab} < t_{cal}$ كما أن قيمة $\text{Prob} < 0,05$ و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و منه β_3 لها معنوية إحصائية، أي أن الإستثمار المحلي يشرح الناتج المحلي الخام .

أيضا: الانحرافات المعيارية لمعلمة العمالة أكبر من نصف معاملاتها أما معالم باقي المتغيرات فهي أصغر من نصف قيمة المعالم المقدرة :

$$\delta_{\hat{\beta}_0} = 4.300 < \frac{\hat{\beta}_0}{2} = 10.486$$

$$\delta_{\hat{\beta}_1} = 5.611 < \frac{\hat{\beta}_1}{2} = 6.311$$

$$\delta_{\hat{\beta}_2} = 0.504 > \frac{\hat{\beta}_2}{2} = 0.073$$

$$\delta_{\hat{\beta}_3} = 0.310 < \frac{\hat{\beta}_3}{2} = 1.072$$

ومنه نستنتج أن المعالم $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_3$ هي مقبولة إحصائيا، أما المعلمة $\hat{\beta}_2$ فهي ليست مقبولة إحصائيا.

II. اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

حيث سنقوم بمقارنة القيمة المحسوبة لإحصاء **Fisher** لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم اختبار فيشر مع القيمة الجدولية، و وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا من خلال نتائج التقدير المبينة في الجدول رقم (10) إحصائية فيشر المحسوبة:

$$F_{cal} = 231.85$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي:

$$F_{(3,21)}^{0,05} = 3.07$$

بما أن : $F_{tab} < F_{cal}$ وكذلك قيمة $\mathbf{Prob (F) = 0.000 < 0.05}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل

H_1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (الناتج المحلي الخام) أي للنموذج ككل معنوية إحصائية.

ثانيا: التفسير الاقتصادي:

- نلاحظ من خلال نتائج التقدير في الجدول رقم (10) أعلاه أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية

عالية للنموذج، حيث أن $R^2 = 0.9706$ تمثل 97,06 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام (

PIB) مشروحة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والباقي أي نسبة 2,94 %

يعود سببها إلى عوامل ومؤثرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

- كما يتبين لنا أيضا من خلال النموذج أن كل المتغيرات المستقلة تمارس تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي

الخام لكن بدرجات متفاوتة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام ب 12.623 وحدة، وزيادة العمالة بوحدة واحدة

يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام ب 0,147 وحدة، وزيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام ب 2.145 وحدة.

- وبالرغم من التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الخام إلى أنه تأثير ضعيف مقارنة بالاستثمارات المحلية وذلك نتيجة لتواضع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر. من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن النموذج معنوي عند مستوى 5% أي بدرجة ثقة 95% حيث $P(F) = 0.00$ ، والمعلمات المقدره لكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي كانت تتوازن بمعنوية ماعدا العمالة.

الفرع الثاني: الكشف عن التعدد الخطي

بعد تقدير النموذج وتفسير النتائج سنحاول الكشف عن ما إذا كان النموذج يحتوي على ارتباط زوجي بين المتغيرات المستقلة ومحاوله إزالة هذا الارتباط في حالة وجوده.

أولاً: إختبار الكشف عن التعدد الخطي:

للكشف عن ظاهرة التعدد الخطي سوف نعتمد على اختبار **Glauber -Ferrer** وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- نحسب مصفوفة الارتباطات الجزئية بين المتغيرات المستقلة **D** كما في الجدول رقم (12) التالي :

الجدول رقم (12): جدول بين الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة

	<i>EDI</i>	<i>EMP</i>	<i>IL</i>
<i>EDI</i>	1	0.509	0.865
<i>EMP</i>	0.509	1	0.510
<i>IL</i>	0.865	0.510	1

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقاً من الجدول رقم (09) باستعمال برنامج **SPSS**

- ثم نحسب قيمة محدد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة $|D|$.

- نستعمل اختبار مربع كاي χ^2 2 وذلك بوضع الفرضيات التالية واختبارها:

$$\begin{cases} H_0 : D = 1 \\ H_1 : D < 1 \end{cases}$$

H_0 : إستقلالية ما بين المتغيرات المستقلة.

H_1 : يوجد إرتباط بين المتغيرات المستقلة.

- إحصاءة **Ferrarr - Glauber** (القيمة المحسوبة) تعرف كما يلي³ :

$$\chi^2 = - \left[n - 1 - \frac{1}{6}(2K + 5) \right] . \text{Ln}|D|$$

حيث :

n : تمثل عدد المشاهدات .

K : تمثل عدد المعلمات بما فيها الحد الثابت .

$\text{Ln}|R|$: تمثل اللوغاريتم النيبيري لمحدد مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية .

نقارن قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية لـ χ^2 المحصل عليها من جدول القيم الحرجة لـ χ^2

عند درجة الحرية $V = \frac{1}{2} K(K-1)$ ، و مستوى معنوية α %

وباستعمال برنامج **Excel** تحصلنا على قيمة المحدد كما يلي :

$$|D| = 0.1817$$

أما قيمة χ^2 المحسوبة فهي كمايلي :

$$\chi^2_{cal} = - \left[25 - 1 - \frac{1}{6}(6 + 5) \right] \text{Ln} 0.1817 \Rightarrow \chi^2_{cal} = 37.803$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة الحرية 6 و مستوى المعنوية 5 % فهي كمايلي :

$$\chi^2_{tab} = 12,592$$

بما أن : $\chi^2_{tab} < \chi^2_{cal}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة

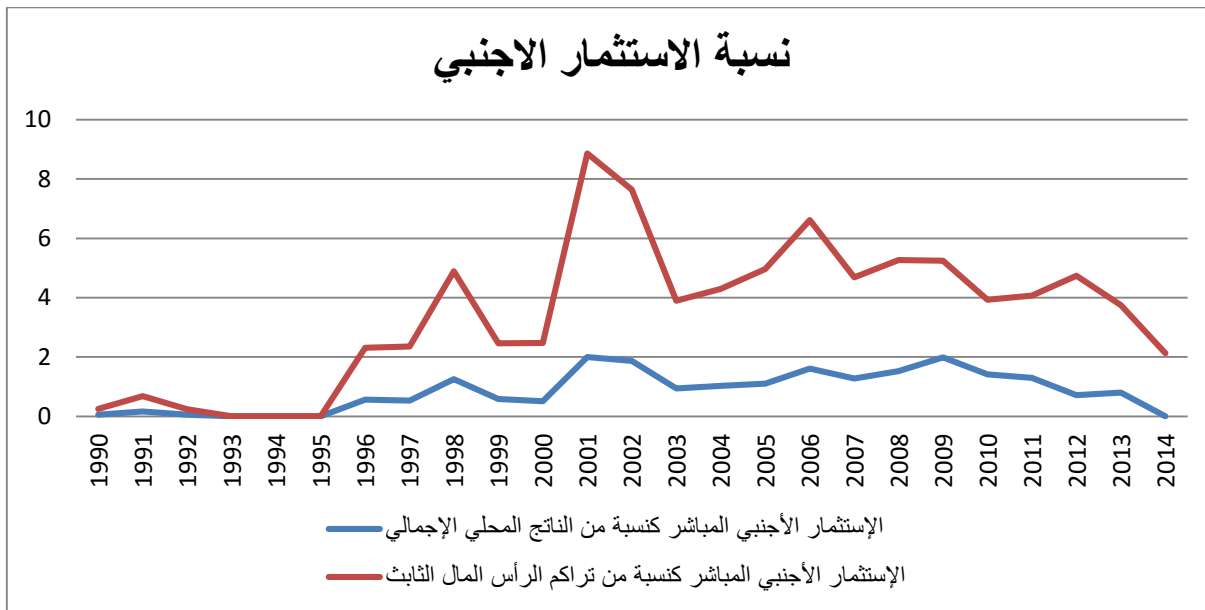
مما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي .

³Régis Bourbonnais , **Econométrie manuel et exercices corrigés**. 6ème édition , Dunod , 2007 , P 109

ثانيا: تحديد المتغيرة المتسببة في مشكل التعدد الخطي:

من خلال الجدول رقم (12) الذي يمثل مصفوفة الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة نلاحظ أنه يوجد ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وذلك لأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في حالات معينة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها رافد إضافي للمدخرات الوطنية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يضاف إلى تكوين رأس المال الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي على زيادة موارد الرأس المال الأجنبي الذي يساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وبالتالي هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي.

الشكل رقم (11): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تراكم رأس المال الثابت وكنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة من (1990-2014)



المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا الملحق الإحصائي رقم (01) بالإعتماد على برنامج Excel

- ومن خلال الشكل رقم (11) يتبين أنه في الفترة من 1990 إلى غاية 2014 كانت مساهمة الإستثمارات الاجنبية المباشرة في تدعيم القدرات الإنتاجية المحلية ضعيفة، ويظهر ذلك جليا من خلال تواضع نسبة مساهمتها في تراكم رأس المال الثابت، حيث في أحسن أحوالها في سنة 2001 لم تصل إلى نسبة 10%، ولتواضع الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام، حيث بلغ في أحسن حالاته نسبة 2% في سنة 2001.

وبالتالي ومن خلال هذا التحليل نستنتج أن المتغيرة التي يجب حذفها هي الاستثمار المحلي.

ثالثا: تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي:

بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي و المتمثلة في العمالة يتم تقدير النموذج من جديد

باستعمال برنامج Eviews كما يلي :

الجدول رقم (13) : نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

Variable/Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.199937	2.279757	0.0327
EDI	47.936974	11.64254	0.0000
EMP	17.803530	4.756880	0.0001
R-squared	Mean 0.903955	Mean dependent var	98.42000
Adjusted R-squared	0.895223	Adjusted dependent var	62.08558
S.E. of regression	8885.244	Akaike info criterion	8.951148
S.E. of error	9093.9	Schwarz criterion	9.097414
Log likelihood	-108.8894	Hannan-Quinn criter.	8.991716
F-statistic	103.5292	Durbin-Watson stat	1.253205
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (13) في برنامج Eviews
 Durbin-Watson

انطلاقا من نتائج التقدير وبعد إزالة مشكل الارتباط الخطي يمكن كتابة النموذج كالتالي
 F-statistic 103.5292 stat 1.253205
 Prob(F-statistic) 0.000000

$$PIB = 17.199 + 47.936 EDI + 2.780 EMP$$

$$t_c : (2.279) \text{ (11.642)} \text{ (4.756)}$$

$$\delta_{\beta_i} : (7.541) \text{ (4.113)} \text{ (0.584)}$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 8885.24 \quad R^2 = 0.9039 \quad \bar{R}^2 = 0.8952$$

$$Dw = 1.25 \quad F_c = 103.529 \quad n = 25$$

Variable Coefficient Error-t-Statistic Prob.

I. التفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج التقدير بعد إزالة مشكل التعدد الخطي:

C 17.199937.5446332.279757 0.0327

EDI 47.936974.11739811.64254 0.0000

EMP 17.803530.5844914.756880 0.0001

بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي وتقدير النموذج الجديد سوف نحري اختبارات معرفة مدى صلاحية النموذج من

الناحية الإحصائية والاقتصادية ثم اختبارها من الناحية القياسية لاستخدامه في عملية التنبؤ.

R-squared 0.903955dependent var 98.42000

Adjusted S.D. dependent

R-squared 0.895223var 62.08558

S.E. of Akaike info

regression 20.09663criterion 8.951148

Sum

squared Schwarz

resid 8885.244criterion 9.097414

Log Hannan-Quinn

likelihood -108.8894criterion 8.991716

1. التفسير الإحصائي:

أ- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة:

لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:
الجدول رقم (14): معنوية المعالم المقدرة بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
الثابت	β_0	2.279	2,074	0.0327
EDI	β_1	11.642		0,000
EMP	β_2	4.756		0,001

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (13)

✓ اختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن : $t_{tab} < t_{cal}$ كما أن قيمة $Prob < 0,05$ و بالتالي

نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و منه β_0 لها معنوية إحصائية .

✓ اختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن : $t_{tab} < t_{cal}$ و قيمة $Prob < 0,05$ و بالتالي نرفض

H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية أي الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الناتج المحلي الخام .

✓ اختبار معنوية β_2 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن: $t_{tab} < t_{cal}$ و قيمة $Prob < 0,05$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_2 لها معنوية إحصائية أي العمالة له تأثير على الناتج المحلي الخام. -أيضا لانحرافات المعيارية لمعلمة الحد الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة هي أصغر من نصف قيمة المعالم المقدرة حسب النتائج التالية :

$$\delta_{\hat{\beta}_0} = 7.544 < \frac{\hat{\beta}_0}{2} = 8,595$$

$$\delta_{\hat{\beta}_1} = 4.113 < \frac{\hat{\beta}_1}{2} = 23,968$$

$$\delta_{\hat{\beta}_2} = 0.584 < \frac{\hat{\beta}_2}{2} = 1,139$$

وهذا يتطابق مع نتائج اختبار ستودنت ومنه نستنتج أن معلم النموذج هي مقبولة إحصائيا .

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج :

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم إحصاء Fisher، وفقا للفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \end{cases} \quad i=0,1,2$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

من خلال نتائج التقدير في الجدول رقم (14) لدينا إحصائية فيشر المحسوبة:

$$F_{cal} = 231.85$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كمايلي :

$$F_{(2,22)}^{0,05} = 3,44$$

بما أن : $F_{tab} < F_{cal}$ و قيمة $Prob (F) = 0.000 < 0.05$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و

بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع و منه النموذج له معنوية كلية .

2. التفسير الاقتصادي:

- نلاحظ من خلال نتائج التقدير بعد إزالة مشكل التعدد الخطي في الجدول رقم (14) أعلاه أن معامل

التحديد أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث أن $R^2 = 0.9039$ تمثل 90,39% من

- التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام (*PIB*) مشروحة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة والباقي أي نسبة 9,61% يعود سببها إلى عوامل ومؤثرات أخرى لم يتضمنها النموذج.
- كما يتبين لنا أيضا من خلال النموذج أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي الخام، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام بـ 47.936 وحدة،
- أيضا العمالة يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الخام بحيث زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.780 وحدة.

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

المبحث الثالث: الكشف عن مشاكل القياس والتنبؤ باستخدام النموذج المقدر

لقد قمنا قبل تقدير النموذج بوضع فرضيات للدراسة واختراق إحدى هذه الفرضيات أو إسقاطها يعتبر مشكل قياسي وللتأكد من سلامة النموذج من هذه المشاكل سنقوم باختبارها وتصحيحها في حالة وجودها من أجل استخدامه في التنبؤ.

المطلب الأول: اختبارات الكشف عن مشاكل القياس.

بعدما قمنا باختبار النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية وتأكدنا من صلاحيته سوف نقوم من خلال هذا المطلب باختباره من الناحية القياسية وذلك للتأكد من مدى توافقه مع الفرضيات الخاصة بالنموذج وخلوه من مشاكل القياس التي قد تسقط إحدى الفرضيات الكلاسيكية لطريقة المربعات الصغرى العادية.

أولا: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

-I اختبار Durban - Watson:

من إحدى الفرضيات الخاصة بالنموذج هو استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها وإذا تم إسقاط هذه الفرضية نكون أمام مشكل الارتباط للأخطاء، وللكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم اختبار ديربين واتسون *DW* الذي يعتبر من أهم الاختبارات في الكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل:

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t, \quad u_t \sim N(0, \sigma^2)$$

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية عدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة أي وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

و لاختبار الفرضيتين يجب حساب إحصاءة ديربين واتسون DW كالتالي⁴:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

الشكل (12): تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة DW :

ارتباط ذاتي موجب $\rho > 0$	قرار غير محسوم DW=1.25	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء $\rho = 0$	قرار غير محسوم	ارتباط ذاتي سالب $\rho < 0$
0	dl=1.21	du=1.55	2	4-du=2.45
				4-dl=2.79
				4

من خلال الشكل رقم (12) أعلاه، نلاحظ أن إحصاءة DW، وقعت في منطقة الشك أي منطقة القرار غير

حاسم وهذا يعني وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لكن أكبر من الدرجة الأولى، وبالتالي لا يمكن قبول أو رفض

الفرضية الصفرية وبالتالي نلجأ إلى اختبار *Breusch-Godfrey*.

II. اختبار Breusch - Godfrey :

يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية فأكثر و عندما يكون المتغير المبطل ضمن

المتغيرات المستقلة، و يكتب النموذج العام الذي يحتوي الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة ρ كمايلي :

$$u_t = \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots + \rho_\rho u_{t-\rho}$$

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots + \rho_\rho u_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

ويرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، و تتلخص فكرته على وجود علاقة معنوية بين الأخطاء ، و إختبار

الفرضية التالية :

⁴ شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع 2012، ص 99 - 100

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_\rho = 0 \\ H_1 : \rho_1 \neq \rho_2 \neq \dots \neq \rho_\rho \neq 0 \quad i=1,2 \dots \rho \end{cases}$$

H_0 : تمثل الفرضية الصفرية وتعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

وياسقاط هذا الاختبار على نموذج الدراسة تحصلنا على الجدول الموالي:

الجدول رقم (15) : نتائج التقدير لاختبار Breusch –Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.459153	Prob. F(2,20)	0.2561
Obs*R-squared	3.183379	Prob. Chi-Square(2)	0.2036

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم (13) باستعمال برنامج Eviews

بعد إجراء اختبار Breusch –Godfrey ، نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1 : \rho_1 \neq \rho_2 \neq 0 \quad , \quad i=1,2 \end{cases}$$

ثم تحسب إحصاءة LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 3.183$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_{ρ} الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0,05; 2)} = 5,991$$

نلاحظ أن $LM < \chi^2_{(0,05; 2)}$

وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرض البديل H_1 أي النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

ثانيا: اختبار الكشف عن عدم تجانس تباين الأخطاء :

سنعتمد للكشف عن وجود هذا المشكل على إختبار **White** ويعتمد هذا الإختبار على العلاقة بين مربعات البواقي u_t^2 و المتغيرات المستقلة ومربعات المتغيرات المستقلة، ويتم هذا الإختبار كالتالي⁵:

- تقدير النموذج التالي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 IDE_t + \beta_2 EMP_t + u_t -$$

ثم حساب مربعات البواقي u_t^2

- تقدير المعادلة الوسيطة التالية:

$$- u_t^2 = \beta_0 + \alpha_1 EDI_t + \beta_1 EDI_t^2 + \alpha_2 EMP_t + \beta_2 EMP_t^2 + \varepsilon_t$$

ثم نقوم باختبار الفرضية H_0 التي تمثل فرضية ثبات تباين الأخطاء التالية :

$$- H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

إنطلاقا من الجدول رقم (14) و باستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية :

⁵ شبيخي محمد ، مرجع سابق، ص 115

الجدول رقم (16) : نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	1.254306	Prob. F(5,19)	0.3236	
Obs*R-squared	6.204147	Prob. Chi-Square(5)	0.2869	
Scaled explained SS	5.132510	Prob. Chi-Square(5)	0.3999	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/06/16 Time: 18:11				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2416.247	1661.323	1.454412	0.1622
EDI^2	-192.6445	292.3010	-0.659062	0.5178
EDI*EMP	-8.866172	184.0015	-0.048185	0.9621
EDI	1209.553	1377.549	0.878047	0.3909
EMP^2	7.038878	6.454153	1.090597	0.2891
EMP	-384.9079	267.0042	-1.441580	0.1657
R-squared	0.248166	Mean dependent var	355.4098	
Adjusted R-squared	0.050315	S.D. dependent var	530.2125	
S.E. of regression	516.7015	Akaike info criterion	15.53837	
Sum squared resid	5072629.	Schwarz criterion	15.83090	
Log likelihood	-188.2296	Hannan-Quinn criter.	15.61951	
F-statistic	1.254306	Durbin-Watson stat	2.108393	
Prob(F-statistic)	0.323614			

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (13) باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول تكتب الصيغة الرياضية للنموذج كمايلي :

$$\hat{u}_t^2 = 2416.24 + 1209.553 EDI_t - 192.644 EDI_t^2 - 384.907 EMP_t + 7.038 EMP_t^2 - 8.866 EDI_t EMP_t$$

$$R^2 = 0.2481 \quad \bar{R}^2 = 0.050 \quad n = 25$$

$$F_c = 1.25 \quad n \cdot R^2 = 6.204$$

للكشف عن ثبات التباين سوف نستخدم على إختبار فيشر او على إحصائية LM كمايلي :

✓ إختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية فيشر :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 \\ H_1 : \beta_1 \neq \alpha_1 \neq \beta_1 \neq \alpha_2 \neq \beta_2 \end{cases}$$

لدينا :

$$F_c = 1.25$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كمايلي :

$$F_{(2,22)}^{0,05} = 3,44$$

نلاحظ أن : $F_{tab} > F_{cal}$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 والفرض البديل وبالتالي النموذج خالي من مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء .

✓ اختبار ثبات التباين باستخدام إحصاءه LM :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 \\ H_1 : \beta_1 \neq \alpha_1 \neq \beta_1 \neq \alpha_2 \neq \beta_2 \end{cases}$$

نقوم بحساب إحصاءه LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 6.204$$

ثم نقارنها مع إحصائية χ^2 الجدولية التالية :

$$\chi_{(0,05; 3)}^2 = 7,815$$

نلاحظ أن : $\chi_{(0,05; 3)}^2 > LM$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي الأخطاء متجانسة التباين أي خلو النموذج من مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء .

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

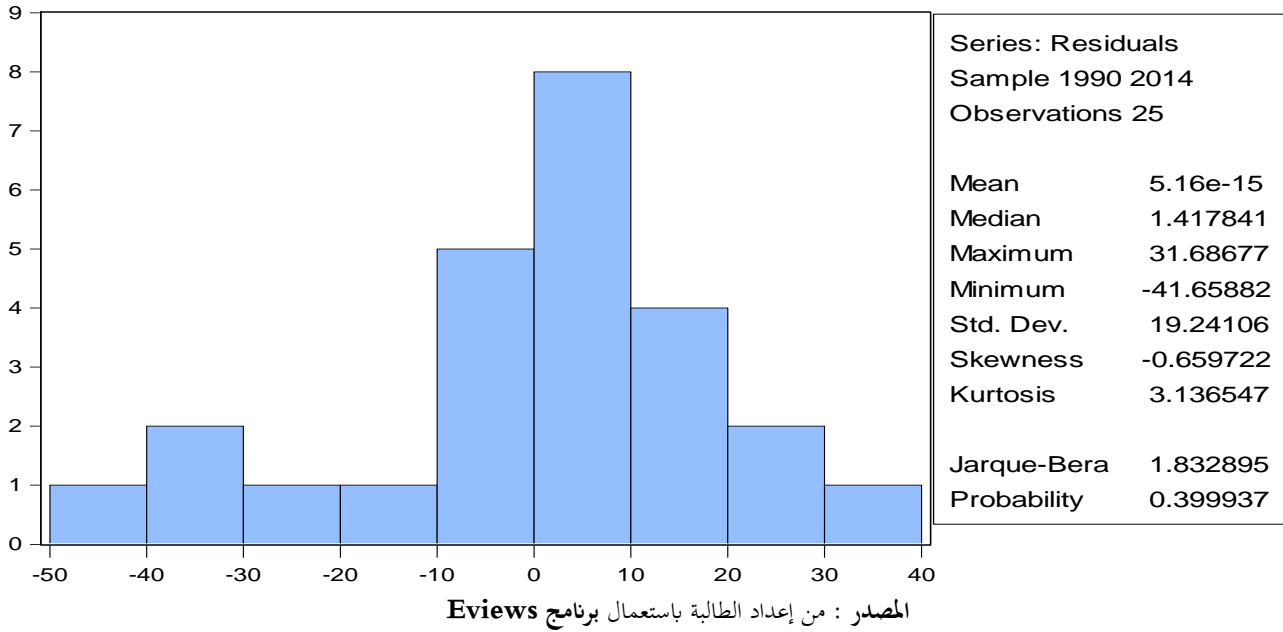
من أهم فرضيات طريقة المربعات الصغرى هي أن الأخطاء يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي وفي حالة عدم تحقق هذا الشرط يعد خرق للفرضية وبالتالي مشكل في القياس ولاختبار هذه الفرضية سنعتمد على إختبار **jarque bera** الذي يسمح باختبار الفرضية التالية :

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

وبالإعتماد على برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية :

الشكل (13) : توضيح إختبار jarque bera لتوزيع الأخطاء العشوائية



يعتمد إختبار jarque bera على مقارنة إحصاءة jarque bera مع إحصاءة χ^2_{ρ} ومن من خلال

النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن إحصائية جارك بيرا المحسوبة: $JB = 1,83$

نقارنها مع إحصائية χ^2_{ρ} الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0,05; 2)} = 5,991$$

نلاحظ أن: $\chi^2_{(0,05; 2)} > JB$ و منه نقبل الفرضية H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 و بالتالي

الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: التنبؤ بمعدلات الناتج المحلي الخام باستخدام النموذج المقدر

بعد تقدير النموذج وتحليل النتائج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، والتأكد من صلاحيته ومدى

توافقه مع الفرضيات الخاصة بالنموذج وخلوه من مشاكل القياس، سوف يتم استخدامه في التنبؤ بمعدلات الناتج

المحلي الخام كمؤشر عن النمو الاقتصادي.

أولا: مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة للناتج المحلي الخام خلال فترة الدراسة: نقوم بهذه المقارنة للتأكد أيضا

أن نموذج الدراسة ممثلا تمثيلا جيدا ويكون ذلك كلما كانت القيم المقدرة تقترب من القيم الحقيقية وبالاعتماد

على برنامج Eviews تم التحصل على مايلي:

الجدول رقم (17): القيم المقدرة للناتج المحلي الخام خلال الفترة من (1990-2014)

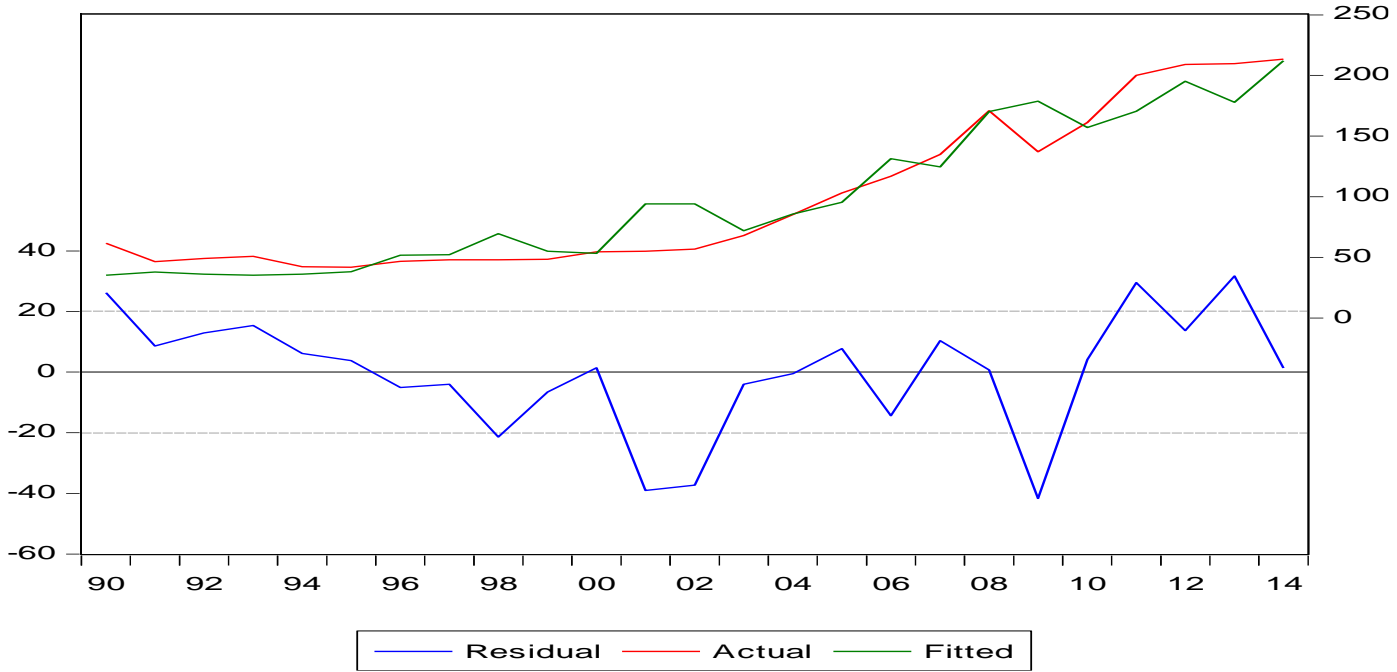
obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1990	61.6000	35.3825	26.2175	. .*
1991	46.6000	37.9394	8.66056	. * .
1992	49.1000	36.2099	12.8901	. * .
1993	50.8000	35.4112	15.3888	. * .
1994	42.3000	36.1341	6.16586	. * .
1995	42.0000	38.2194	3.78060	. * .
1996	46.8000	51.8575	-5.05747	. * .
1997	48.1000	52.1010	-4.00099	. * .
1998	48.1000	69.4580	-21.3580	* .
1999	48.5000	55.0808	-6.58076	. * .
2000	54.7000	53.2822	1.41784	. * .
2001	55.1000	94.1417	-39.0417	* . .
2002	56.8000	94.1101	-37.3101	* . .
2003	67.9000	71.9479	-4.04786	. * .
2004	85.3000	85.8103	-0.51028	. * .
2005	103.200	95.4053	7.79466	. * .
2006	117.000	131.328	-14.3284	. * .
2007	135.000	124.591	10.4087	. * .
2008	171.000	170.242	0.75833	. * .
2009	137.200	178.859	-41.6588	* . .
2010	161.200	157.079	4.12086	. * .
2011	200.000	170.516	29.4841	. .*
2012	209.000	195.255	13.7448	. * .
2013	209.700	178.013	31.6868	. .*
2014	213.500	212.125	1.37483	. * .

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews

الجدول رقم (18) أعلاه قدم لنا القيم المقدرة للناتج المحلي الخام في فترة الدراسة وذلك بتعويض قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر ويمكن مقارنة هذه القيم المقدرة مع القيم الفعلية من خلال الشكل البياني

التالي:

الشكل رقم (14): مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة للناتج المحلي الخام للفترة (1990-2014)



المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (13) بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن منحني القيم المقدرة متقارب من منحني القيم الفعلية وهذا ما يؤكد أن

النموذج المقدر يمثل ظاهرة الدراسة تمثيلا جيدا.

ثانيا: اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

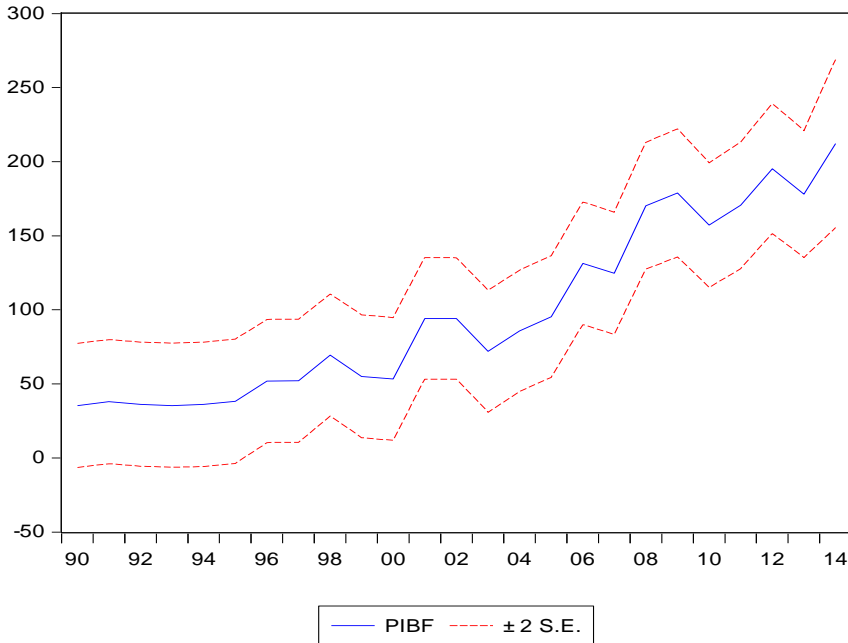
بعد أن قمنا بمقارنة القيم المقدرة للناتج المحلي الخام مع القيم المقدرة وتأكدنا أن النموذج يمثل ظاهرة

الدراسة تمثيلا جيدا، سوف نقوم باختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ وذلك من خلال إجراء اختبار معامل

تايل حيث كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الصفر كان للنموذج قدرة تنبؤية جيدة، وباستخدام برنامج

Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم (15): إختبار معامل تايل



Forecast: PIBF	
Actual: PIB	
Forecast sample: 1990 2014	
Included observations: 25	
Root Mean Squared Error	18.85231
Mean Absolute Error	13.91155
Mean Abs. Percent Error	18.48026
Theil Inequality Coefficient	0.082017
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.025239
Covariance Proportion	0.974761

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (16) باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن معامل تايل يقترب من الصفر حيث $U_t = 0,0820$ وهذا ما يفسر

أن للنموذج قدرة تنبؤية مقبولة.

ثالثا: التنبؤ بالناتج المحلي الخام للسنوات 2022، 2023، 2024 و 2025:

وللتنبؤ بقيم الناتج المحلي الخام للسنوات 2022، 2023، 2024، 2025 علينا أولاً التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة، حيث من خلال الشكلين رقم (08) و(09) يتضح لنا كل منهما تواصل تطورها على نفس النمط و بالتالي سنستخدم معادلة الاتجاه العام أي تطور قيم المتغيرات المستقلة بدلالة الزمن و انطلاقا من الجدول رقم (09) باستعمال برنامج SPSS تحصلنا على معادلة الاتجاه العام لكل من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة على النحو التالي :

الجدول رقم (18) : تقدير معادلة الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-250,229	25,858		-9,677	,000
t	,126	,013	,897	9,719	,000

a. Variable dépendante : EDI

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقاً من الجدول رقم 09 بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول تكتب المعادلة كمايلي :

$$EDI = -250,229 + 0,126 t$$

الجدول رقم (19) : تقدير معادلة الإتجاه العام للعمالة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-449,888	21,017		-21,406	,000
T	,229	,010	,977	21,829	,000

a. Variable dépendante : EMP

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقاً من الجدول رقم 09 بالإعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول تكتب المعادلة كمايلي :

$$EMP = -449,888 + 0,229 T$$

حيث :

T : تمثل السنوات

بعد تعويض السنوات في معادلتني الإتجاه العام سنحصل على قيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها كما هي موضحة في

الجدول التالي :

الجدول رقم (20) : نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة

2025	2024	2023	2022	المتغيرات / السنوات
4.921	4.795	4.669	4.543	EDI
13.837	13.608	13.379	13.150	EMP

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقاً من نتائج تقدير معادلتني الإتجاه العام

بعد القيام بالتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة سنقوم بتعويض القيم المحصل عليها في النموذج المقدر :

$$PIB_t = 17.199 + 47.936 EDI_t + 2.780 EMP_t$$

لتتحصل على قيم الناتج المحلي الخام خلال السنوات 2022 ، 2023 ، 2024 و 2025 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (21) : نتائج التنبؤ بالناتج المحلي الخام

السنوات	2022	2023	2024	2025
PIB	271.529	278.205	284.882	291.558

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (20) أعلاه

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها أن قيم الناتج المحلي الخام هي في ارتفاع ونزايد مستمر، ويتوقع هذا فعلا إذا استمرت الجزائر بصياغة بدائل فعالة لفك الاقتصاد الوطني بالمحروقات وتحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على خلق قيمة مضافة وذلك باستكمال الإصلاحات المالية والنقدية لضمان استقرار اقتصادي في الأجل الطويل.

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وتأثيرها على الناتج المحلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها مع تأثير العمالة والاستثمار المحلي على الناتج المحلي، حيث قمنا بدراسة قياسية خلال الفترة من 1990 - 2014 معتمدين على منهج الاقتصاد القياسي واستخلصنا مما سبق أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر كان إيجابيا وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع فرضية الدراسة، كما استنتجنا أيضا أن حجم مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في النمو الاقتصادي ضعيف و بالتالي فهي لا تمثل إضافة مهمة في الاقتصاد الجزائري ويعود ذلك إلى ضعف جاذبية الاستثمار في الجزائر.

الخاتمة العامة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة وذلك للدور الذي يمكن أن يلعبه من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي، باعتباره وسيلة هامة لتوفير فرص تشغيل اليد العاملة ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية وتحديث الصناعات المحلية، فضلا عن إسهامه في تراكم الرأس المال. خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة.

وفي هذا الإطار، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات وأصدرت العديد من التشريعات لتسهيل عملية الاستثمار وتوفير بيئة استثمارية ملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب من أجل توسيع مشاركة الرأس المال الأجنبي في النمو الاقتصادي.

ولقد تناولنا في دراستنا دور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة في النمو الاقتصادي مع التركيز على حالة الجزائر، حيث حاولنا تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال استعراض أهم الإصلاحات التي قامت بها والتحفيزات التي قدمتها والتشريعات التي أصدرتها ثم التطلع إلى آفاقه، كما تناولنا أيضا بعض المفاهيم عن النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة للعلاقة التي تربط بين النمو والاستثمار الأجنبي المباشر، ثم حاولنا قياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي خلال الفترة من (1990-2014).

الاستنتاجات:

من أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة هي كالتالي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة، الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات الدولية والعديد من الاقتصاديين والمفكرين إلى محاولة تفسيرها وشرحها.
- يؤكد امتداد المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة مخزونه وتدفعاته الواردة والصادرة وارتفاع مساهمته في تراكم الرأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي، على أنه مصدر أساسي للتمويل الدولي.

- ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المحددات التي تختلف باختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر، لكن مستوى فعالية المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية يعتبر أهم محدد لاستقطاب المستثمر الأجنبي، وهذا ما يبرر التفاوت المسجل بين الدول العربية في حجم تدفقاته.

- لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا للأسباب التالية:

- استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط، وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية.

- ضعف أداء النظام المالي، بفعل ثقل الإجراءات والمعاملات المصرفية.

- ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الرشيد، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون وافتقار جهاز القضاء للفعالية والاستقلالية.

- ثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين نتيجة انتشار البيروقراطية والروتين والتعقيدات في كافة الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر.

- ومن خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي (كمؤشر للنمو الاقتصادي)، لكن مساهمته كانت ضعيفة لضعف حجم تدفقاته، كذلك تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى أي العمالة والاستثمار المحلي كن لهما تأثير إيجابي إلا أننا قمنا بحذف متغير الاستثمار المحلي من نموذج الدراسة بسبب ارتباطه بالاستثمار الأجنبي المباشر لأن زيادة موارد النقد الأجنبي تساعد في خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وبالتالي زيادة في الاستثمار المحلي.

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج السابقة، يمكننا عرض بعض التوصيات والمقترحات التالية:

- يجب العمل على تحقيق أقصى الإيجابيات من وراء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمن الضروري أن تكون النتيجة النهائية إيجابية أي يجب أن يكون المردود منه أكبر من الخسائر وهذا عن

- طريق تعزيز جاذبية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير المحروقات وإشراك العمالة المحلية في المشاريع الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وربطه بالشركات الأجنبية وإنشاء مراكز للبحث والتطوير وربطها بمشاريع الشركات الأجنبية لإجراء البحوث والتجارب العلمية للاستفادة من التكنولوجيا المحلة معها.
- صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة لفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط وضرورة تحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد يقوم على قيمة مضافة، وتعزيز مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة في عملية التنمية، مع استكمال الإصلاحات المالية والنقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.
 - ضرورة تحرير التبادل التجاري، حيث يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر إيجاباً على النمو إذا كانت درجة الانفتاح مرتفعة.
 - إلغاء تعدد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار، وجعلها في تشريع واحد يتصف بالوضوح والشفافية والاستقرار وعدم التناقض مع ضرورة اعتماد قوانين منع الاحتكار وتشجيع المنافسة ومكافحة الفساد والسوق الموازية وحماية حقوق الملكية الفكرية والمستثمر الأجنبي.
 - تحرير المستثمر المحلي والأجنبي من التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية، بتطوير الإدارة على كل المستويات، وتدعيم سلطة القانون وتشديد العقوبات.
 - تطوير الهياكل القاعدية المختلفة (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمواصلات)، وتدعيم ما أنجز منها للاستجابة لمتطلبات الاستثمار والتنمية.
 - إزالة تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتفعيل خدمة النافذة الواحدة لتسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية.

أولا-المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. الهادي خالدي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، الجزائر 1996
 2. أميرة حسب الله محمد،(الاستثمار الأجنبي المباشر وغايلا المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية،مصر)، مصر الدار الجامعية
 3. جون هيدسون، مارك هيدندر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المريخ ، الرياض، 1987،
 4. حسين علي خربوش وآخرون، (الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق) ، دار زهران، عمان الأردن
- 1999
5. زاهي الرشدان عبد الله، في الاقتصاديات التعليم، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، سنة 2005
 6. سولو روبرت نظرية النمو ترجمة ليلي عبود الطبعة الثانية بيروت ، المنظمة العربية للترجمة، بدون سنة نشر
 7. عبد الرزاق محمد حسين الجبوري (دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية) دار الحامد للنشر والتوزيع
 8. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)
 9. عبد المطلب عبد الحميد (العولمة الاقتصادية: منظماتها-شركاتها-تداعياتها) الدار الجامعية، الإسكندرية،
- 2006
10. عميروش محمد شلغوم (دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية)
- مكتبة حسن العصرية 2001
11. فريدريك م شرر ، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثيره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، طبعة الأةلى، الرياض ، مكتبة العكيان، سنة 2002
 12. فليح حسن خلف (التمويل الدولي) الوراق للتوزيع والنشر عمان 2004
 13. كريم النشاشيبي وآخرون الجزائر تحقيق إستقرار وتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن
- .1998
14. محمد صالح القرشي، (المالية الدولية) الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008

15. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، سنة 1999
16. محمد ناجي خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، القاهرة دار النشر: دار القاهرة، سنة 2001.
17. ميشيل توداروا، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن الحسيني، محمود حامد محمود عبد الرزاق – الرياض، دار المريخ للنشر، سنة 2006
18. نزيه عبد المقصود مبروك (الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية) دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2007
19. هوشيار معروف: دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء، عمان، سنة 2005

ii. الرسائل والأطروحات:

(1) أطروحة دكتوراه:

- أ- صدر الدين صواليبي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006.
- ب- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر، وتحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2004
- ت- عقيلة عز الدين محمد طه، أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1990،
- ث- محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005

(2) رسائل ماجستير:

- أ- أمين صيد، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، حالة الجزائر رسالة ماجستير، جامعة دمشق 200
- ب- بندر بن سالم الزهراني (الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية) رسالة ماجستير جامعة الملك سعود 2004

ت- حنان شتاق (تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع الأدوية في الاقتصاد الجزائري)
رسالة ماجستير بجامعة الجزائر 2009

III. المجلات:

أ- بريتشيت لانت "البحث المستمر، مجلة التمويل والتنمية واشنطن صندوق النقد الدولي مارس
2006

ب- رايس حدة وكرامة مروة (تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي في ظل
تداعيات الأزمة المالية العالمية) أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني عشر 2012 جامعة بسكرة.

ت- روبرتو زاغا، "إعادة النظر في النمو" مجلة التنمية والتمويل، المجلد 43، العدد 1 (واشنطن،
صندوق النقد الدولي، مارس 2006).

ث- زيدان محمد (الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية_ نظرة تحليلية
للمكاسب والمخاطر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، العدد الأول.

ج- عباس جبار الشرع (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة الجانب الإيجابي
للاستثمار الأجنبي المباشر).

ح- مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد (17) جامعة البصرة، كانون الثاني، 2006.

خ- عبد الرحمان تومي واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، مركز
المسيرة الجزائر 2006.

د- عمر الفاروق البزري، "مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، مجلة التعاون
الصناعي، العدد 86، الرياض، سنة 2001.

ذ- منور وسرير وعليان نذير (حواجز الإستثمار الخاص المباشر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر العدد 02 ماي 2005.

ر- هيل عجمي جميل، (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته) مجلة أربد للبحوث
والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أربد الأهلية، 2002.

IV. المنشور الدولية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة منشورات الأونكتاد حول
القضايا التي تناوّلها اتفاقيات الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف 1999

V. التقارير والملتقيات العلمية

(1) التقارير :

- أ- تقرير FMI رقم 40/11 لفربراير 2011
- ب- تقرير بيئة أداء الأعمال، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2014
- ت- تقرير مناخ الاستثمار ، المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار، لسنة 2004،
- ث- تقرير مناخ الإستثمار ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، لعام 2004
- ج- تقرير مناخ الإستثمار ، المؤسسة العربية لمناخ الإستثمار، لسنة 2014

(2) الملتقيات العلمية

- أ- سعدي فضيل وبن عامر خالد، مداخلة بعنوان: ”أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية ”، الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس (الجزائر) ، 22/23 أكتوبر.

VI. المواقع الالكترونية:

1. www.ons.dz
2. www.iaigc.net
3. www.andi.dz
4. www.ons.dz
5. www.kushnirs.org
6. www.banquemondiale.org

VII. الجرائد:

الخبر، جريدة يومية جزائرية، العدد 5413، 2008/08/31.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

I- باللغة الفرنسية:

1- الكتب:

- a) Ahmed Benbitour : L'Algerie en troisième millénaire Ed : Marinour, Alger, 1998
- b) Bernard Hugonnier, investissement directs, coopération internationale et firmes multinationales, éd : Economica, Paris, 1984
- c) Dominique Guellec, les nouvelles Théories de croissance, édition la découverte, France, 2001,

- d) Fodil Hassan. chronique de l'économie Algérienne. vingt ans des réformes libérales. Economiste d'Algérie. Alger.2005
- e) Jacque BRASSEUL, Introduction à l'économie du développement, paris-Armond colin Edition 1993
- f) Jean ARROUS, Les théories de la croissance, la pensée économique contemporaine, édition du Seuil, 1999
- g) Mustapha mekideche, l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente , Fddafitah Alger
- h) P.A.Samuelson et W.D.Nordhaus Economie Edition Economica 16eme Edition 2000
- i) Philipe Aghion, Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène- Paris, Dunod, 2000,
- j) Régis BENICHI, Marc NOUSCHI, La croissance au XIX^{ème} et XX^{ème} siècle, 2^{ème} Edition (Paris ; edition Marketing , 1990.
- k) Régis Bourbonnais, Econométrie manuel et exercices corrigés. 6^{ème} édition, Dunod, 2007.
- l) Robert J.BARRO, Les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays, Paris Economica 2002.
- m) Youcef debbouh , (le nouveau mécanisme économique), OPU , ALGER,2000.

2- الرسائل والأطروحات:

- a) Ahmed Zakane, Dépenses publique productives croissance à long terme et politique Economique, d'analyse Economique Appliquée au cas de l'Algérie, Thèse de l'obtention du diplôme du doctorat d'Etat en sciences Economiques d'ALGER ,2003.

3- المجلات:

- a) Marouane ALAYA, Investissement Direct Etranger et Crissance Economique, une Estimation à partir d'un Modele Structurel pour les pays de Rive sud de la Méditerrané « les cahiers de L'IRD-Paris –AUF, Septembre 2006
- b) Revue Alternatives Economiques Hors-Série n° 53-3Trimestre 2002.
- c) Somak NGOWATTANA, « Bénéfice inégaux des IDE »Cahiers de recherche EURISCO, n° 2005-11, université Paris Dauphine, 2005.

4- التقارير:

- a) Réal CHERIZARD, Investissement direct étranger (IDE) et Croissance (1980-1999) Cas de quelques pays de la Caraïbe, Rapport présenté en vue

- de l'obtention du grade de Maitrise en sciences Economiques (Université de Montréal : Département des Sciences Economiques, 2000
- b) Banque mondial, Le défi de développement, rapport sur le développement dans le monde Washingtons 1991 ;
 - c) Développement et promotion investissement en Algérie. In : Nawaid sur le Maghreb, janvier 2007.
 - d) L'économiste d'Algérie, revue hebdomadaire, Alger, 3-6 Juillet 2008
 - e) Rapport sur l'Investissement, UNCTAD 2004.

باللغة الإنجليزية: -II

1- الكتب:

ESCWA (The Role of foreign Direct Investment In Economic Development InEscwa Member Contries) U.N, New York, 2000.

2- الرسائل والأطروحات:

M.BLOMSTOM; A KOKKO. " The Impact of Foreign Investment on Host Hountries Arew", Working Paper –Washington: Policy Research, December 1996.

3- المجلات

- a) Benoit Mercereau (FDI flows to Asia: Did tha Dragon crowd out the tigers), IMF, wp/05/189/,septemper 2005
- b) Faisal Ahmed,Rabaharezki and Norbert funke (the Composition of capital flow: issouth Africa Different) IMF,WP/05/40,March 2005
- c) GHURA, D, «Private Investisement and Endogenous Growth, Evidence from Cameroon » Working paper, n°165.

4- التقارير:

- a) UNCTAD (word Investment Rapport 1999 Foreing Direct Investment and the challenge of Development) Geneva and New York .1999.
- b) UNCTAD (Word Investment Report 1998.
- c) Washington: IMF, December1997.

الملحق الإحصائي رقم 01: تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة 1990 – 2014 الوحدة مليار دولار

14	13	12	11	10	09	08	07	06	05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	95	94	93	92	91	90	السنوات
9.6	12.8	17.3	19.8	19.7	7.8	40.6	32.24	34.06	26.47	14.2	11.1	6.7	8.1	10.9	1.5	0	3.8	2.7	1.3-	1.5-	1.4	2	3.3	1.9	رصيد ميزان التجاري
										7	4														
9.6	12.8	12.3	19.8	14.6	3.9	37.0	29.55	17.7	16.9	9.2	7.4	3.6	6.2	7.6	2.4-	1.7-	0.3	2.1-	6.2-	4.3-	0	0.2	0.5	0.2-	رصيد ميزان المدفوعات
70.2	73.4	75.2	76.6	57.6	45.2	78.6	60.59	54.7	46.3	32.2	24.4	18.7	20	22.6	13	10.9	14.1	14	10.9	9.6	11	12.1	12.9	13.4	إجمالي الصادرات
غ م				56.4	44.4	77.2	59.61	53.6	45.99	31.5	23.9	18.1	18.5	21.1	11.9	9.8	13.2	12.6	9.7	8.6	9.9	11	12	12.4	صنادير المحروقات
غ م				1.6-	9.22-	14.12	15.1	15.6	14	4.7	3.6	0.6	2.4	5.3	0.1-	1.7-	1.4	1.8	0.2	0.8-	3-	0.37	1.7	1.9	رصيد الموازنة العامية
5.45	5.23	5.49	6.04	4.487	5.413	5.586	5.606	5.612	17.1	21.8	23.3	22.6	22.5	25.5	28.3	30.5	31.2	33.7	31.6	29.5	25.7	26.7	27.9	23.4	المديونية الخارجية
186. 35	201. 43	190. 7	182. 2	161	148.9	143.1	110.18	74.8	56.18	43.1	32.9	23.1	19	11.9	4.4	6.8	8	4.4	2	2.7	1.5	1.5	1.6	0.8	احتياطي الصرف
4.5	5	8.9	4.5	4.3	5.7	4.8	3.7	2.5	1.6	3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	2.6	4.9	5.7	18.7	29.8	29	20.5	31.7	25.9	17.9	معدل التضخم %
9	9.3	9.7	10	10	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.7	28	29	29	28.9	26.4	28	28.1	24.3	23.1	23.8	21.2	19.7	معدل البطالة %
3.4	3.3	2.5	2.4	4.0	2.4	2.4	5.8	5.1	5.4	5.2	6.8	4.7	2.1	2.5	3.2	5.1	1.1	4.1	3.8	1.1-	2.2-	1.6-	1.8-	1.3-	معدل السنم و الحقيقي %
0.4	0.7	1.1	0.8	غ م	2.21	1.54	2.49	25.3	12	16.6	17.7	21.7	24	21.2	39.3	47.6	31.7	30.9	38.8	47.2	82.2	76.5	73.8	66.4	خدمة المديونية كنسبة من الصادرات %
غ م	105, 63	109, 45	112, 94	80.2	62.3	100	74.95	65.85	54.64	38.6	29.0	25.2	24.8	28	18.0	12.8	19.4	21.6	17.6	16.3	18.6	18.8	28.8	21.1	أسعار النفط بالدولار
										6	3	4			3	5	9			1			5	5	

3.4	3.5	6.2	6	3.78	4.05	2.79	2.17	2.68	2.4	3.67	4.38	16.0 6	12.2 6	4.75	6.74	11.9 2	4.24	5.84	0	0	0	0.77	0.38	0.38	حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
0.47	0.48	0.65	0.63	0.4	0.54	0.39	0.29	0.42	0.33	0.3	0.35	0.61	0.51	0.11	0.13	0.32	0.14	0.18	0	0	0	0.06	0.03	0.03	حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التامة
2.13	3.75	4.74	4.07	3.93	5.24	5.27	4.68	6.62	4.96	4.30	3.90	7.64	8.86	2.47	5.46	4.89	2.35	2.31	0	0	0	0.24	0.68	0.25	إم كنسبة من تراكم الرأس المال الثابت
غ م	0.80 5	0.72	1.3	1.42	1.99	1.53	1.28	1.61	1.10	1.03	0.94	1.87	2	0.51	0.59	1.25	0.53	0.57	0	0	.0	0.06	0.17	0.06	إم كنسبة من الناتج المحلي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المواقع التالية: www.banquemoniale.org

www.iaigc.net/

www.ons.dz/

الملحق الاحصائي رقم 02: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية لسنة 2014 الوحدة مليار دولار

سورية	اليمن	ليبيا	الصومال	فلسطين	جيبوتي	الكويت	موريتانيا	البحرين	قطر	تونس	سلطنة عمان	السودان	الجزائر	الأردن	لبنان	المغرب	العراق	مصر	السعودية	الامارات	الدول العربية
0	- 578	50	106	124	153	486	492	957	1040	1060	1180	1277	1488	1760	3070	3582	4782	4783	8012	10066	التدفقات

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الموقع: www.iaigc.net/

الملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الاقتصادية المتداولة حيث تسعى العديد من الدول النامية لاستقطابه وذلك لدوره الهام في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، إذ أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى سد الفجوة في الموارد والإمكانيات الغير متوفرة في الدول المضيفة، كما تساهم في خلق المزيد من فرص العمل، لذلك نرى العديد من الدول النامية ومن بينها الجزائر تسعى لاستقطابه وجذبه لتحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال تأمين المناخ السياسي والاقتصادي المناسبين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن الحوافز الضريبية والجمركية خاصة بعد طفرة أسعار البترول التي تشهدها البلاد، وبناءا على ذلك قمنا من خلال دراستنا بتحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مع دراسة قياسية لتأثيرها على الناتج المحلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي خلال لفترة من (1990-2014)، حيث اكتشفنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي لكن بحجم ضعيف جدا وهذا راجع لتواضع حجم التدفقات نظرا لضعف أداء بيئة الاستثمار في الجزائر.

Résumé:

L'investissement étranger direct est l'un des sujets économiques les plus importants négociés, où de nombreux pays en développement cherchent à la polarisation et à son rôle important dans le développement économique des pays d'accueil des projets, comme des flux d'investissements directs étrangers conduisent à combler l'écart dans les ressources des autres et sur les possibilités dans les pays d'accueil, et de contribuer à la création de plus emplois, de sorte que nous voyons de nombreux pays en développement, y compris l'Algérie cherche à engloutir leurré pour déclencher la croissance économique par le climat politique et droit économique aux entrées d'assurance des investissements étrangers directs, ainsi que incitations fiscales et douanières, en particulier après la flambée des prix du pétrole dans le pays, et sur cette base nous avons de au cours de notre étude a analysé la réalité de l'investissement direct étranger en Algérie avec une étude standard de l'impact sur le PIB comme indicateur de la croissance économique au cours de la période de (1990-2014), où nous avons découvert que les flux d'investissements étrangers ont un impact positif sur la croissance économique, mais le volume très faible et cela est dû à la taille modeste des flux dus la mauvaise performance de l'environnement d'investissement en Algérie.